الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع: ..... / ق.ع.إ / 2014

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf : ..... / D.S.E / 2014

الموضـــــــــــوع

دور آليات الحوكمة المصرفية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية

دراسة حالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة بسكرة–

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : مالية وحاكمية المؤسسات

إعـــداد الطـــالب:

■ حليس عبد الحليم.

إشراف الأستـــاذة:

■ أ/ خريف نادية.

السنة الجامعية : 2013-2014

فهـــرس المحتويـــات

الصفحة	المـــــوضـــــوع
	شكر وعرفان
	الإهداء
	فهرس المحتويات
	ملخص الدراسة
أ–ه	**المقدمة**
	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للحوكمة المصرفية
7	**تمهيد.**
8	**المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات.**
8	المطلب الأول: نشأة وتطور حوكمة الشركات.
9	المطلب الثاني: تعريف الحوكمة.
11	المطلب الثالث: أهمية وأهداف حوكمة الشركات.
13	المطلب الرابع: محددات وآليات حوكمة الشركات.
20	**المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للحوكمة المصرفية.**
20	المطلب الأول: تعريف الحوكمة المصرفية.
21	المطلب الثاني: أهمية تطبيق الحوكمة في المصارف.
22	المطلب الثالث: مبادئ الحوكمة في المصارف.
24	المطلب الرابع: دور المصارف في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.
26	**المبحث الثالث: الأطراف المسؤولة عن تطبيق الحوكمة المصرفية.**
26	المطلب الأول: المساهمون.
27	المطلب الثاني: مجلس الإدارة.
31	المطلب الثالث: الإدارة التنفيذية.
31	المطلب الرابع: أصحاب المصالح الأخرى.
33	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني:جودة المعلومات المحاسبية في ظل الحوكمة المصرفية.
35	**تمهيد**

المبحث الأول: ماهية المعلومات المحاسبية.	36
المطلب الأول: تعريف المعلومات المحاسبية.	36
المطلب الثاني: أهمية المعلومات المحاسبية.	36
المطلب الثالث: مصادر المعلومات المحاسبية.	37
المطلب الرابع: الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.	39
المطلب الخامس: أنواع الإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه.	41
المبحث الثاني: جودة المعلومات المحاسبية.	43
المطلب الأول: تعريف جودة المعلومات المحاسبية.	43
المطلب الثاني: خصائص جودة المعلومات المحاسبية.	43
المطلب الثالث: معايير جودة المعلومات المحاسبية.	45
المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية.	46
المطلب الخامس: الجهود المبذولة لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية.	47
المبحث الثالث: آليات الحوكمة المصرفية لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية.	49
المطلب الأول: آليات الحوكمة المصرفية.	49
المطلب الثاني: دور آليات الحوكمة المصرفية في تحقيق جودة معلومات محاسبية.	51
المطلب الثالث: علاقة آليات الحوكمة المصرفية بجودة المعلومات المحاسبية.	52
المطلب الرابع: انعكاسات آليات الحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية.	53
خلاصة الفصل	55
الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية- بسكرة-	
تمهيد	57
المبحث الأول: الحوكمة في الجهاز المصرفي الجزائري.	58
المطلب الأول: المراقبة والمساءلة في المصارف الجزائرية.	58
المطلب الثاني: الفضائح المالية في الجهاز المصرفي الجزائري (بنك الخليفة، بنك الصناعي).	60
المطلب الثالث: الجهود التي بذلتها الجزائر لتفعيل تطبيق نظام حوكمة المؤسسات.	62
المبحث الثاني: عموميات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية.	67

فهـــرس المحتويـــات

المطلب الأول:لمحة تاريخية عن نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأهدافه.	67
المطلب الثاني:وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأهدافه.	68
المطلب الثالث: المبادئ التي يعتمد عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية.	69
المطلب الرابع:الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بسكرة–.	70
المبحث الثاني: منهجية الدراسة.	72
المطلب الأول: نموذج ومنهج الدراسة.	72
المطلب الثاني: تحليل الإحصائي لعبارات الاستمارة.	76
المطلب الثالث: تحليل علاقة الارتباط بين متغيري الدراسة.	86
المطلب الرابع: تفسير النتائج.	89
خلاصة الفصل:	92
الخاتمة العامة.	94
قائمة المراجع.	98
قائمة الجداول والأشكال	102
قائمة المختصرات	103
الملاحق	104

ملخص

ملخص:

تهدف هذه الدراسة ألى إبراز دور الحوكمة المصرفية قي تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، باعتبار أن آليات الحوكمة المصرفية عامل أساسي لتحقيق معلومات محاسبية ذات جودة عالية .

ولتحقيق أهداف الدراسة قمنا بتوزيع استبيان على موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية – ولاية بسكرة.

وخلصت الدراسة إلى العديد من النقاط أهمها:

وجود علاقة بين الحوكمة المصرفية وجود المعلومات المحاسبية.

الكلمات المفتاح: حوكمة مصرفية، جودة ، معلومات محاسبية ، آليات الحوكمة

Résumer:

L'objectif de cette étude a mettre en évidence la rôle de la gouvernance bancaire dans la réalisation de qualité des informations comptables, en considérant les mécanismes de gouvernance bancaire est un facteur fondamentale, pour réaliser les informations comptables de haute qualité.

Pour atteindre les objectifs de l'étude, nous avons distribué un questionnaire aux nombre des fonctionnaires BADR - biskra -

Cette étude est achevée par des points multiples, le plus importants parmi ces derniers:

-L'existence d'une relation d'entre la gouvernance bancaire et la qualité des informations comptables.

Mots clés: gouvernance bancaire, qualité, informations comptables , mécanismes de gouvernance

إن التحولات الاقتصادية التي اجتاحت العالم في أواخر التسعينات من القرن الماضي في دول جنوب شرق أسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا ، وتبعتها الانهيارات التي عصفت بكبرى الشركات في العالم والتي ساهمت في إظهار مفهوم حوكمة الشركات. ولقد زاد الاهتمام بتطبيق الحوكمة في البنوك نتيجة للتطورات السريعة في الأسواق المالية وعولمة التدفقات المالية والتقدم التكنولوجي، مما أدى إلى حدوث ضغوط تنافسية متزايدة بين المصارف والشركات غير المصرفية، حيث انعكست على نمو الأسواق المالية وتنوع في الأدوات المالية المستخدمة من طرف البنوك، مما زاد من أهمية قياس المخاطر وإدارتها والسيطرة عليها، وإظهار الدور الذي تلعبه الحوكمة للوصول إلى معلومات محاسبية ذات جودة عالية.

إشكالية الدراسة:

إن ضعف الرقابة ونقص الإطارات المتخصصة في إدارة الشركات وانعدام الثقة والشفافية وكل ما يتصل بقوائمها المالية والإجراءات في المحاسبة والمراجعة.

وعلى هذا المنظور يمكننا صياغة الإشكالية الرئيسية كالتالي:

ما هو دور آليات الحوكمة المصرفية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية؟ وما مدى تفعيلها في البنوك الجزائرية؟

الأسئلة الفرعية:

تتفرع الإشكالية الرئيسية إلى عدة تساؤلات فرعية يمكن صياغتها كالتي:

1 -ما المقصود بالحوكمة المصرفية (المفهوم، الأهمية، الآليات) ؟

2 -هل توجد علاقة تربط الحوكمة المصرفية بجودة المعلومات المحاسبية؟

3 -هل تساهم آليات الحوكمة المصرفية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وتعزيز مصداقيتها؟

4 -ما هو واقع الحوكمة في الجهاز المصرفي الجزائري ؟

فرضيات الدراسة:

1 -الفرضية الرئيسية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليات الحوكمة المصرفية وجودة المعلومات المحاسبية عند مستوى دلالة(0.05).

وتتفرع من الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية التالية:

1 -لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الآليات الداخلية للحوكمة المصرفية وجودة المعلومات المحاسبية عند مستوى دلالة(0.05).

2 -لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الآليات الخارجية للحوكمة المصرفية وجودة المعلومات المحاسبية عند مستوى دلالة(0.05).

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهمية بالغة من خلال إيضاح الدور الذي تلعبه الحوكمة المصرفية في تطوير الممارسة المحاسبية وكذا عملية المراجعة وذلك لتحقيق معلومات محاسبية ذات جودة عالية، والتأكيد علي أهمية تطبيق مفهوم حوكمة الشركات في البيئة الاقتصادية الجزائرية، حيث أن كل من الحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية من الموضوعات التي أصبحت تستقطب اهتمام المؤسسات الجزائرية ونخص منها المصرفية، لذا فإنه تم إسقاط الدراسة على بنك الفلاحة والتنمية الريفية- بسكرة.

ونلخص أهمية الدراسة في العناصر التالية:

1 -إن الحوكمة المصرفية تساعد على توفير وسط عملي يتسم بالمصداقية والشفافية التي تساهم في زيادة فعالية الرقابة وذلك لتحقيق استقرار الاقتصاد في ظل محيط تسيطر عليه العولمة.

2 -إن تطبيق آليات الحوكمة ومبادئها في الشركات يؤدي ويساعد البنوك على التحكم والمراقبة لقوائمها المالية.

أهداف الدراسة:

يكمن الهدف الرئيسي للدراسة في الوقوف على مساهمة الحوكمة المصرفية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، وتتبعه أهداف فرعية نذكر منها:

- الوقوف على المفاهيم والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الحوكمة المصرفية.
- عرض الجوانب الفكرية للحوكمة المصرفية، ومدى تأثير هذه الأخيرة على مفهوم جودة المعلومات المحاسبية.
- محاولة التعرف على العلاقة بين الحوكمة المصرفية وجودة المعلومات المحاسبية.
- توضيح وإبراز أهمية الحوكمة في الجهاز المصرفي الجزائري وأهم المصاعب التي تواجهه.
- التعرف على واقع الحوكمة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية ومدى التزامه بآليات الحوكمة.

مبررات اختيار الموضوع:

يرجع سبب اختيارانا لهذا الموضوع لعد اعتبارات.

1 -رغبة في اختيار موضوع يناسب مجال الدراسة والتخصص(مالية وحوكمة الشركات).

2 -الدور الذي تلعبه الحوكمة للحد من الفساد الإداري والمالي.

3 -الطرق المتبعة لتحقيق جودة معلومات محاسبية انطلاقا من آليات الحوكمة المصرفية.

4 -محاولة دراسة وتبيان الدور الفعال الذي تلعبه الحوكمة في المصارف الجزائرية.

منهجية الدراسة:

1 -**المنهج الوصفي التحليلي:** الذي يركز على وصف دقيق للظواهر الاقتصادية المختلفة، قصد وصف الحوكمة المصرفية والمعلومات المحاسبية.

2 -**الدراسة الميدانية:** الاعتماد على منهج دراسة الحالة في دراسة واقع ومدى تطبيق البنوك الجزائرية للآليات الحوكمة المصرفية ومدى مساهمتها في تحقيق جودة معلوماتها المحاسبية.

مجتمع وحدود الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في موظفي وإطارات بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

وتتمثل حدود الدراسة:

- تم إجراء هذه الدراسة خلال فترة قدرت بـــ:

15 يوم في الفترة من 04/27 حتى 2014/05/13.

- الحدود المكانية: لقد أجريت هذه الدراسة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة.

أداة الدراسة:

تم الاعتماد على نوعين رئيسيين من المصادر:

1 -مصادر أولية: وهي البيانات المتعلقة بالدراسة التي جمعت لأغراض البحث من خلال استبيان موجه إلى المؤسسة المصرفية.

ولقد تم الاعتماد على الاستبيان باعتباره من أكثر الأدوات المستخدمة في جمع البيانات المتعلقة بالدراسة.

- أدوات تحليل الاستبيان:

لمعالجة البيانات تم الاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وتم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

- التكرارات والنسب المئوية لوصف عينة الدراسة.

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لقياس استجابات أفراد العينة لفقرات الاستبيان، ودرجة تشتت هذه الاستجابات.

- معامل الارتباط: يقيس قوة الارتباط الخطي بين المتغيرين في حين معامل الارتباط الخطي مقياس لقوة العلاقة الخطية بين المتغيرين.

2 -مصادر ثانوية: وشملت جميع الكتب والبحوث المنشورة وغير المنشورة.

الدراسات السابقة.

الدراسة الأولى: دراسة محمد أحمد، بعنوان دراسة اختباريه لأثار آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية وفعالية عملية تدقيق الحسابات في الأردن، الأردن، 2003.

تهدف هذه الدراسة إلى:

- اختبار العلاقة بين آليات حوكمة المؤسسات وجودة التقارير المالية وفعالية تدقيقها.
- تحديد مدى التباين في إدراك المراجعين لأثار آليات حوكمة المؤسسات، وفقا لمركزهم الوظيفي وعدد سنوات الخبرة على جودة التقارير المالية.

وعليه توصلت الدراسة إلى:

- يوجد ارتباط وثيق بين آليات حوكمة المؤسسات المرتبطة بالعميل وبين جودة التقارير المالية وفعالية عملية المراجعة.
- أن أكثر متغيرات جودة التقارير المالية وفعالية عملية المراجعة تأثر بآليات حوكمة المؤسسات المرتبطة بالعميل، وهي انجاز عملية المراجعة بفاعلية، وأقلها اكتشاف غش الموظفين.
- يوجد اختلاف معنوي ذو دلالة إحصائية بين إدراك المراجعين لأثر آليات حوكمة المؤسسات على جودة التقارير المالية وفعالية عملية المراجعة وذلك وفقا لخصائصهم الديمغرافية.

الدراسة الثانية: دراسة نبيل حمادي، التدقيق الخارجي كآلية لتطبيق حوكمة الشركات دراسة، حالة مجمع صيدال وحدة الدار البيضاء بالجزائر العاصمة، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، 2008.

توصل الباحث إلى:

- أن التدقيق الخارجي هو أحد الأدوات الضرورية لقيام بيئة الأعمال أكثر تنافسية، حيث اكتسب مكانته المستقلة فيها من منفعته وقدرته على الاستحابة لاحتياجات الأفراد وأصحاب المصالح ذات العلاقة بالشركة، بالإضافة إلى أن التطور الذي طرأ على البنية الاقتصادية والاجتماعية منذ القدم ومن الوقت الحاضر.

- انعكاس حوكمة الشركات بصورة واضحة على مفهوم وأدوار هذه التقنية، والملاحظ أن هناك علاقة طردية بين استقلالية المدقق الخارجي وجودة عمله، وبالتالي جودة المعلومات التي تعكس الوضعية المالية للشركة.

هيكل الدراسة:

بتمحور الدراسة التي نحن بصدد معالجتها حول ثلاث فصول،

تناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي للحوكمة المصرفية، وقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث بحيث المبحث الأول ماهية حوكمة الشركات والمبحث الثاني الإطار النظري للحوكمة المصرفية والمبحث الثالث الأطراف المسؤولة عن تطبيق الحوكمة المصرفية.

أما الفصل الثاني فتضمن جودة المعلومات المحاسبية في ظل الحوكمة المصرفية، وقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث بحيث المبحث الأول ماهية المعلومات المحاسبية أما المبحث الثاني فهو يشمل جودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وفي المبحث الثالث دور آليات الحوكمة المصرفية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

وفي الفصل الثالث الذي تناول الحوكمة بالجهاز المصرفي الجزائري الذي قسم كذلك إلى ثلاث مباحث أيضا، في المبحث الأول الحوكمة في الجهاز المصرفي الجزائري والمبحث الثاني التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة والمبحث الثالث منهجية الدراسة الميدانية.

لقد زاد الاهتمام في الآونة الأخيرة بتطبيق مفهوم الحوكمة في الشركات، وقد حاز هذا الموضوع على اهتمام المجتمع الدولي نظرًا للأهمية المتنامية له في ضمان حسن سير العمل والاستقرار.

وان التطور الحاصل في قطاع المؤسسات المصرفية أدى إلى تنوع خدمات المقدمة من هذه المؤسسات أصبح من الضروري الاهتمام بمصطلح الحوكمة في الجهاز المصرفي باعتباره أداة رئيسية تهدف إلى التنظيم الجيد والإشراف الفعال على أنشطة هذا القطاع، ويؤدى تطبيق البنوك والنظام المصرفي للحوكمة إلى نتائج إيجابية متعددة أهمها زيادة فرص التمويل وانخفاض تكلفة الاستثمار واستقرار سوق المال، والحد من الفساد، كما أن التزام المصارف بتطبيق معايير الحوكمة والتي من أهمها الإفصاح والشفافية والإدارة الرشيدة تساهم في تشجيع الشركات للاقتراض منها ويؤدى تطبيق الشركات لمبادئ الحوكمة إلى انخفاض درجة المخاطر عند تعاملها مع المصارف الأخرى.

وبناءا على ذلك سنقوم في فصلنا هذا والذي يحمل عنوان الإطار المفاهيمي للحوكمة المصرفية باستعراض ثلاث مباحث حيث أن:

- المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات.
- المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للحوكمة المصرفية
- للمبحث الثالث: الأطراف المسؤولة عن تطبيق الحوكمة المصرفية.

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات.

أدت الانهيارات المالية والتقلبات في أسواق المال في العديد من البلدان حديثا إلى التفكير حماية المستثمرين من المضاربين في البورصات ومن أخطاء مجالس إدارة الشركات والمديرين التنفيذيين بها، وقد أسفر ذلك عن الاهتمام بالدور الذي يلعبه مفهوم حوكمة الشركات في التأكيد على الالتزام بالسياسات والإجراءات الرقابية وعلى دوره في استقرار الأسواق المالية وتحويلها من سوق مضارب إلى سوق استثمارية، وسوف يؤدي بها بلا شك إلى جذب الاستثمارات وتدعيم اقتصاد كل دولة، وذلك من خلال وضع أسس معينة للعلاقة بين مجلس الإدارة والمديرين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشكل الذي يؤدي إلى وجود شفافية في التعامل بين هذه الأطراف والذي يؤدي إلى منع حدوث مثل هذه الانهيارات والتقلبات المالية في المستقبل.

المطلب الأول: نشأة وتطور حوكمة الشركات.

نشأ مفهوم حوكمة الشركات بعد ظهور نظرية الوكالة في عام1976على يد كل من(jensen، meckling)، وما تتضمنه من تعارض في المصالح بين إدارة الشركة والمساهمين وأصحاب المصالح بصفة عامة وهذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام بإيجاد قوانين وقواعد تنظم العلاقة بين الأطراف في الشركات، ويعود الأساس التاريخي لنظرية الوكالة أولا للأمريكيين (Berle et Means) سنة 1932 اللذين تطرقا لمفهوم الحوكمة في كتابهما "الشركة الحديثة والملكية الخاصة" الذي يعني إدارة الشركات الحديثة والاستخدام الأمثل للموارد, فضلا على القضايا المرتبطة بفصل الملكية عن الإدارة[1].

كما أدى ظهور نظرية الوكالة وما ارتبط بها ، من إلقاء الضوء على المشاكل التي تنشأ نتيجة تعارض المصالح بين أعضاء مجلس إدارة الشركات وبين المساهمين, بحيث بدأ بالاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وإبراز أهميته في الحد والتقليل من المشاكل التي قد تنشأ من الفصل بين الملكية والإدارة والتي مثلتها نظرية الوكالة ولاحق ذلك مجموعة من الدراسات العلمية والعملية التي أكدت على أهمية الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات[2].

وفي سنة 1987 قامت اللجنة الوطنية والخاصة بالانحرافات في إعداد القوائم المالية بإصدار تقريرها الرسمي تريدواي (Treadway commission) والذي تضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق

[1] طالب علاء فرحان, إيمان شيحان المشهداني, الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان، 2011، ص24

[2] محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية للنشر، ط2، الإسكندرية، 2009، ص15.

قواعد حوكمة الشركات وما يرتبط بها من منع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية وذلك عن طريق الاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية وتقوية مهنة المراجعة الخارجية أمام مجالس إدارة الشركات[1].

ومن أهم التطورات الحاصلة في تطور الحوكمة[2]:

- في الولايات المتحدة كان لبورصة لندن دور في تطوير حوكمة المؤسسات حيث أصدرت لجنة كادبوري والتي تم تشكيلها لوضع إطار لحوكمة المؤسسات باسم (praiticecadbury best سنة 1992) من أجل زيادة ثقة المستثمرين في عملية إعداد ومراجعة القوائم المالية.

- في الولايات الأمريكية 1999 أصدر كل من(NASD -NYSE) تقرير ما يعرف (blue report ribbon)والذي اهتم بفاعلية دور لجان المراجعة بالمؤسسات في الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات

-في سنة 2002 تم إصدار (sarbanes-QxcleyAct) الذي ركز على دور حوكمة الشركات في القضاء على الفساد المالي والإداري الذي يواجه العديد من الشركات, وذلك من خلال تفعيل الدور الذي يلعبه الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس إدارة الشركات.

- عقد اجتماع مجلس الاتحاد الأوربي في أكتوبر 2008 بعد تصاعد الأزمة المالية العالمية, الذي من خلاله قرر بعض الزعماء السياسيين في الدول الكبرى إلى ضرورة إخضاع كل الفاعلين في الأسواق المالية للتنظيم والإشراف.

المطلب الثاني: تعريف الحوكمة.

لا يوجد تعريف محدد للحوكمة ويرجع ذلك إلى تداخله في في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات, وفيما يلي مجموعة من التعريفات من طرف هيئات مهتمة بهذا المفهوم.

- **عرفها البنك الدولي:** على أنها الحكم الراشد مرادف السير الاقتصادي الفعال والأمثل الذي يسعى للإجابة في مختلف الانتقادات الخاصة والموجه للدول والشركات التي تشكك في الإصلاحات الهيكلية المسيرة بطريقة علوية من الأعلى إلى الأسفل[3].
- **عرفتها مؤسسة التمويل الدولية (IFC):** بأنها" النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها"[1].

[1] محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2006 ، ص 14.

[2] نفس المرجع السابق ، ص16.

[3] محسن أحمد الخضيري، حوكمة الشركات، محموعة النيل العربية للنشر، الإسكندرية، 2005 ،ص54.

- **عرفتها لجنة cad burg** عام 1992 "يعتمد اقتصاد دولة ما على زيادة كفاءة الشركات, وهكذا فان الفعالية التي تؤدي إلى مجالس الإدارات لمسؤوليتها تحدد الوضع التنافسي للدولة, وهذا هو جوهر أي نظام لحوكمة الشركات"[2].
- **عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي (OECD):** على أنها" مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهمتها والأطراف ذات العلاقة بها"[3].
- **وعرفها الكاتب** (Donovan O'Gabrielle) حوكمة الشركات بأنها" السياسات الداخلية التي تشمل النظام والعمليات والأشخاص, والتي تخدم احتياجات المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين من خلال توجيه ومراقبة أنشطة إدارة الأعمال الجيدة مع الموضوعية والمساءلة والنزاهة, فالإدارة السليمة للشركات تعتمد على التزام السوق الخارجية والتشريعات بالإضافة إلى ثقافة صحية تشمل ضمانات للسياسات والعمليات"[4].
- وكذالك عرفت الحوكمة في الشركات بأنها النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من اجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية.

تعاريف أخرى لحوكمة الشركات[5]:

- نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية الذي عن طريقه يتم إدارة الشركة والرقابة عليها.
- مجموعة من الطرق والتي يمكن من خلالها أن يتأكد المستثمرون من تحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم.
- مجموعة من القواعد والحوافز التي تهتدي بها إدارة الشركات لتعظيم ربحية الشركة وقيمتها على المدى البعيد لصالح المساهمين.
- مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية, وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة.

ومن خلال هذه التعاريف يتضح لنا معاني أساسية لمفهوم الحوكمة:

– مجموعة من الأنظمة الخاصة بالرقابة على أداء الشركات.

– تنظيم للعلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح.

---

[1] دهميش نعيم، إسحاق أبو زرعاف، تحسين وتطوير الحاكمية المؤسسية في البنوك، الأردن، العدد 10، ديسمبر 2003، ص27

[2] طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ط2،2007، ص11.

[3] دهميش نعيم، إسحاق أبو زرعاف، مرجع سابق، ص17.

[4] مصطفى يوسف كافي، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات، مكتبة المجتمع العربي للتوزيع والنشر، عمان، 2013، ص207.

[5] محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية،2008، ص 15.

– التأكيد على أن الشركات يجب أن تدار لصالح المساهمين.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف حوكمة الشركات.

تعد حوكمة الشركات من أهم العمليات الضرورية واللازمة لحسن سير العمل في الشركات وتأكيد نزاهة الإدارة فيها، وكذلك للوفاء بالالتزامات والتعهدات لضمان تحقيق الشركات أهدافها بشكل قانوني واقتصادي سليم.

الفرع الأول: أهمية حوكمة الشركات.

إن للحوكمة أهمية بالغة بالنسبة للقطاع الخاص والعام على حد سواء وهو ما يعكسه الاهتمام المتزايد بآلياتها وكيفية تطبيقها، والتشديد من قبل الجهات المعنية على تفعيلها والاستفادة من مزاياها ويمكن توضيح أهمية الحوكمة من خلال النقاط التالية[1]:

-**تحسين الأداء الإداري للمؤسسات:** تتطلب ممارسة الحوكمة من المؤسسات إتباع طرق وأساليب إدارية حديثة من أجل تحقيق الغاية من ممارستها المتمثلة أساسا في نمو المؤسسة، وزيادة ربحيتها والتقليل من المخاطر خاصة بتفعيل دور مجلس الإدارة ولجانه المختلفة.

-**تسهيل عملية التمويل بأقل تكلفة:** إن المؤسسات الملتزمة بالحوكمة تكون محل ثقة بالنسبة للمستثمرين الذين سيقبلون على أسهم المؤسسة.

-**الرفع من آليات الرقابة وتعزيز التدقيق على المؤسسات :** تركز الحوكمة على الجوانب الرقابية في عملية التسيير داخل المؤسسة وذلك بتنشيط مهام الهيئات الرقابية ولجان التدقيق، كما أن التطبيق السليم للحوكمة يتطلب ضبط سلوكيات القائمين على المؤسسات بإتباعهم لتعليمات وتوصيات الجهات الرقابية.

-**تحفيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:** تشجع الحوكمة على القيام بدور اجتماعي أكثر فعالية فلا بد أن يزداد وعي المؤسسة بمحيطها وبأن المجتمع لا ينحصر في بيئة المستهلكين فقط، فالمؤسسات أصبحت اليوم مطالبة بما هو أكثر من العملية الإنتاجية مثل الاهتمام بالبحوث والدراسات التي تخدم المجتمع والبيئة في إطار التنمية المستدامة.

[1] بن عويد نجوى، دور حوكمة الشركات في تعزيز أداء المؤسسة المستدامة، دراسة حالة مجمع صيدال، مصنع قسنطينة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، مالية وحوكمة الشركات، جامعة بسكرة، 2012 – 2013، ص ص 12– 13.

-تكريس القيم الأخلاقية والشفافية: تكرس الحوكمة مبادئ المعاملة العادلة والمتساوية باتجاه جميع الأطراف الأخرى في المؤسسة وتحث على التعامل بشفافية فيما بينها وذلك على اعتبار أن الأخلاقيات هي المكون الرئيسي لحوكمة الشركات.

-تقليص تعارض المصالح: إن الحوكمة تحفز المؤسسات على السلوك العادل في تعاملها مع الأطراف ذات العلاقة.

-جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية: تعمل الحوكمة على إنماء عمليات الاستثمار وذالك من خلال تخفيض تكلفة التمويل[1].

الفرع الثاني: أهداف حوكمة الشركات.

هناك العديد من الأهداف نذكر منها[2]:

1 -تساعد الحوكمة الجيدة في الشركات في دعم وزيادة القدرات التنافسية أو جذب الاستثمارات للشركات، وتحسين الاقتصاد بشكل عام.

2 -تحسين وتطوير إدارة الشركة ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على تبني إستراتيجية سليمة وضمان اتخاذ قرارات الدمج والسيطرة بناء على أسس سليمة بما يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء.

3 -تقوية ثقة الجمهور في نجاح عملية الخصخصة مع ضمان تحقيق الدولة أفضل عائد على استثماراتها مما يتيح فرص للعمل وتحسين معدلات النمو الاقتصادي للدولة.

4 -ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة للمساهمين والعاملين والدائنين والأطراف الأخرى ذوي المصالح خاصة في حال تعرض الشركة للإفلاس.

5 -تحسين كفاءة وفعالية الشركات بمراقبة ومتابعة الأداء التشغيلي والاستراتيجي للشركة.

6 -المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء الشركات.

7 -إيجاد الهيكل المناسب الذي تحدد من خلاله أهداف الشركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف.

8 -تجنب حدوث الممارسات المالية والإدارية الخاطئة وتدعيم استقرار الشركات ودعم أسواق المال المحلية والدولية.

9 -تعزيز العلاقات بين منشآت الأعمال وأصحاب المصالح بكافة فئاتهم.

---

[1] فيصل محمود الشواورة، قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات العامة الأردنية، بحث مقدم في مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية، قسم إدارة الأعمال ونظم المعلومات الإدارية ،المجلد 25 ،العدد 2، كلية الاقتصاد جامعة موتة الأردن،2009، ص128.

[2] حبوش محمد جميل، مدى التزام شركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات دراسة تحليلية لآراء المراجعين الخارجيين ومدراء شركات المساهمة، مذكرة ماجستير غير منشورة،كلية التجارة الجامعية الإسلامية، غزة،2007، ص 31.

المطلب الرابع: محددات وآليات حوكمة الشركات.

الفرع الأول: محددات حوكمة الشركات.

يتوقف التطبيق الجيد لحوكمة الشركات على مدى وجود وجودة مستوى محدد من مجموعتين من المحددات الداخلية والخارجية.

أولا: المحددات الداخلية:

وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، والتي يؤدى توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاث.وتتمثل هذه المحددات في[1]:

1 -**مجلس الإدارة:** يجب أن يضمن مجلس الإدارة التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة، وأن يتحمل كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية المسؤولية المباشرة وغير المباشرة عن مدى تحقيق أهداف الشركة، وتحقيق مصلحة المساهمين وأصحاب المصالح ومعاملتهم معاملة عادلة، كما يجب عليهم وضع الأهداف ومراقبة الأداء وضمان الشفافية في ترشيح وانتخاب مجلس الإدارة والإفصاح ونزاهة حسابات الشركة والإشراف على حسن ممارسة الحوكمة في الشركة وممارسة الحكم الموضوعي المستقل على شؤون الشركة، من أجل إنجاح عملية التحكم المؤسسي ومن ثم حوكمة الشركات الذي يعد إعداده جزءا من مسؤولية مجلس الهيكل التنظيمي ويتضمن عملية التسلسل الهرمي للسلطة لغرض تحديد الواجبات وتوزيع المسؤوليات وخطوط تفويض السلطات، من أجل بلوغ النتائج المرجوة، ويتوقف ذلك على مدى مساهمة الأطراف الممثلة في الشركة في تحقيق أهدافها، كما يؤدي الهيكل التنظيمي إلى التوجيه وهو وظيفة إدارية تهدف إلى فهم أساس طبيعة السلوك الإنساني وقيادته لغرض تحقيق أهداف الشركة وهي الأداة التي توفر ما يحتاج النظام المحاسبي والمال إليه مستخدمو البيانات والمعلومات لاتخاذ القرارات، لأن النظام المحاسبي يشكل القاعدة الأساسية للمعلومات كونه يقوم بتلخيص وتجميع المعلومات لمتخذي القرارات الإستراتيجية والتشغيلية بكفاءة، وأخيرا فان هذه النظم تؤثر في عملية التحكم المؤسسي إذ كلما كانت فعالة وكفؤ أسهمت بصورة إيجابية في عملية التحكم.

[1] عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، فلسطين، 2009، ص ص 34- 35.

2 -**قيم الشركة:** وهي التي تتعلق بالسلوك الأخلاقي للشركة، وبمستويات عالية من القيم القائمة على الأخلاق المهنية من نزاهة وموضوعية وأمانة في تنفيذ عمليات الشركة.

ثانيا: المحددات الخارجية:

تشير المحددات الخارجية للحوكمة إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي(مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس)، وكفاءة القطاع المالي(البنوك وسوق المال في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية(هيئة سوق المال والبورصة) في إحكام الرقابة على الشركات، وذلك فضلا عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة(ومنها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق، مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين وغيرها)، بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية، وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص[1].

الفرع الثاني: آليات حوكمة الشريكات.

أما في هذا الفرع سوف نلقي الضوء على آليات حوكمة الشركات والمتمثلة في الآليات الداخلية والآليات الخارجية.

أولا: الآليات الداخلية لحوكمة الشركات.

تنصب آليات حوكمة الشركات الداخلية على أنشطة وفعاليات المؤسسات، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة، ويمكن تصنيف الآليات الداخلية إلى ما يلي:

1 -الآليات الداخلية لحوكمة الشركات.

تنصب آليات حوكمة الشركات الداخلية على أنشطة وفعاليات المؤسسات، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة، ويمكن تصنيف الآليات الداخلية إلى ما يلي:

[1] هواري معراج، حديدي آدم نحو تفعيل دور الحوكمة المؤسسية في ضبط إدارة الأرباح في البنوك التجارية الجزائرية مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 6-7 ماي 2012، ص05.

- **آلية لجنة المراجعة[1].**

حظيت لجنة المراجعة باهتمام بالغ من الهيئات العالمية الدولية المتخصصة والباحثين، خاصة بعد الإخفاقات والاضطرابات المالية في كبر المؤسسات العالمية، ويرجع هذا الاهتمام للدور الذي يمكن أن تلعبه المراجعة كآلية من آليات حوكمة الشركات الداخلية في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات، وذلك من خلال دورها في المساعدة في التأكد من أن إعداد التقارير المالية تم وفقا للمعايير المحاسبية المتبعة وإشرافها على وظيفة المراجعة الداخلية بالشركات ودورها في دعم وظيفة المراجعة الخارجية وزيادة الاستقلالية لها، وأيضا أهميتها في التأكد على الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات.

يمكن للجنة المراجعة المساهمة بدور ما في تحسين جودة التقارير المالية للمؤسسات، عن طريق ممارسات معينة والإفصاح عنها في تقاريرها التي يجب ان تنظمها التقارير السنوية وذلك بهدف تفعيل حوكمة الشركات، وتتعلق تلك الأنشطة التالية:

- تدعيم استقلال المراجع الخارجي.
- فحص نظم الرقابة الداخلية والعلاقة مع المراجعين الداخليين.
- فحص التقارير المالية.

- **آلية المراجعة الداخلية[2].**

تعتبر المراجعة الداخلية من أهم الأدوات الرقابية الداخلية لحوكمة الشركات، حيث مرت المراجعة الداخلية بعد إنشاء مجمع المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1941 وحتى اليوم بتطور ملموس في مفهومها وأهدافها وأنشطته ومعايير ممارستها المهنية، ولعل ما انتهت إليها لعديد من الدراسات المحاسبية في هذا الصدد، يؤكد التطور الملموس في أنشطة المراجعة الداخلية التي انتقلت من مجرد فحص النشاط المالي إلى فحص النشاط التشغيلي، كما انتقلت من تقييم أداء أدارة النشاط إلى التقييم القيمة الاقتصادية للمؤسسة بدلالة مدى فعالية قرارات الاستثمار والتمويل من ناحية ومدى القدرة في التعامل مع المخاطر المالية ومخاطر الأعمال من ناحية أخرى، وفي المقابل فقد بذلت محاولات جادة من قبل الجهات المهنية لتعظيم قيمة أنشطة المراجعة الداخلية وتطوير الدور التقليدي للمراجع الداخلي لضمان تحقيق جودة مقبولة في مخرجات الفحص والتحليل والتقييم للممارسات الإدارية، وذلك في إطار مجموعة معايير مهنية للمراجعة الداخلية التي

[1] بن عيسى ريم، تطبيق حوكمة المؤسسات وأثرها على الأداء حالة المؤسسات الجزائرية الدرجة في سوق الأوراق المالية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011-2012، ص51.

[2] بن عيسى ريم، المرجع السابق، ص 54.

أقرها مجمع المراجعين الداخليين بأمريكا عام 1978 والتي تم تعديلها عام 1993 لتجنب حدوث التعثر والفشل المالي والإفلاس للشركات مستقبلا ولضمان تحقيق توازن في مصالح الأطراف المتعارضة، ولتفعيل حوكمة الشركات وقد قام معهد المراجعين الداخليين بأمريكا بأجراء تعديلات جوهرية على المعايير الدولية في الممارسة المهنية في المراجعة الداخلية في ديسمبر 2003 وأصبحت قابلة للتنفيذ في جانفي 2004.

- **آلية الإفصاح والشفافية.**

تمثل القوائم المالية والإصلاحات المتممة لها الوسيلة الأساسية التي تتقدم بها الإدارة من المعلومات المالية اللازمة عن حقيقة المركز المالي والأداء المالي والتغيرات في حقوق الملكية والتغيرات في التدفقات النقدية، وكذلك المعلومات الأخرى المفيدة لمستخدمي القوائم المالية الذين لا يكونون في وضع يمكنهم من الحصول على المعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ القرارات المختلفة، ولذلك اهتمت المعايير المحاسبية برعاية هذه الفئة من الأفراد عن طريق وضع المعايير اللازمة لتقديم الإفصاح اللازم لهؤلاء الأفراد وهو ما يسمى بالإفصاح العادل أو الشفافية.[1]

من بين ما يجب الإفصاح عن هو وفقا للإفصاح العادل من منظور حوكمة الشركات:

- الإفصاح عن المعلومات العامة للمؤسسة.
- الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بإدارة المؤسسة.
- الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بهيكل التمويل.
- الإفصاح عن المعلومات المالية.
- الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمعاملات الإطراف ذوي العلاقة.

- **مجلس الإدارة[2].**

يذكر كل من (Singh وHarianto) إن الناشطين في مجال حوكمة الشركات والباحثين والممارسين يعدون مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ انه يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا. كما

[1] بن عيسى ريم، المرجع السابق، ص56.

[2] عباس حميد التميمي، آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة، الدار الجامعية للنشر،القاهرة، 2006 ص ص10 – 12.

إن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعلية في وضع إستراتيجية الشركة،ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة، ويراقب سلوكها ويقوم أدائها، وبالتالي تعظيم قيمة الشركة ، ولكي تكون هذه المجالس فعالة ينبغي أن تكون في الموقف الذي يؤهلها للعمل لمصلحة الشركة، وفي ذات الوقت تأخذ الأهداف الاجتماعية للشركة بعين الاعتبار، كما يجب أن تمتلك السلطة اللازمة لممارسة أحكامها الخاصة بعيدا عن التدخلات السياسية والبيروقراطية في شؤونها، وتقوم باختيار الإدارة العليا، فضلا عن الإشراف المستمر على أداء الشركة والإفصاح عن ذلك.

ولكي يتمكن مجلس الإدارة في الشركة المملوكة للدولة من القيام بواجباته في التوجيه والمراقبة،يلجا إلى تأليف مجموعة من اللجان من بين أعضائه من غير التنفيذيين، أبرزها ما يأتي :

- **تعريف لجنة التدقيق:** لقد عرفت لجنة التدقيق من قبل الهيأة الكندية للمحاسبين القانونيين (CTCA) بأنها " لجنة مكونة من أعضاء مجلس إدارة الشركة الذين تتركز مسؤولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة، وتتلخص نشاطاتها في ترشيح المدقق الخارجي ومناقشة نطاق ونتائج التدقيق معه، وكذلك مراجعة نظام الرقابة الداخلية للشركة والتأكد من فاعليته، وكذلك التأكد من تطبيق قواعد حوكمة الشركات في الشركة.

كما عرفها (ميخائيل) بأنها لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة، تتكون من عدد من الأعضاء غير التنفيذيين، ويحضر اجتماعات هذه اللجنة المدققي الداخليي والخارجيي إذا اقتضى الأمر ذلك، وتفوض هذه اللجنة صلاحيات العمل طبقا للأحكام التي يقررها مجلس الإدارة، وترفع تقاريرها الدورية إلى رئيس مجلس الإدارة.

وظائف ومسؤوليات لجنة التدقيق:

إن إحدى أهم مسؤوليات لجنة التدقيق هي التأكد من تطبيق قواعد الحوكمة على ارض الواقع، والذي يتم من خلال مجموعة من الآليات، كما إن وجود نظام رقابة داخلية يعد من أهم مسؤوليات مجلس الإدارة، ويتمثل الدور الرئيسي للجنة التدقيق فيما يتصل بهذا النظام بالتحقيق من كفايته، وفاعلية تنفيذه وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة، والتي من شانها تفعيل النظام وتطويره، بما يحقق أغراض الشركة ويحمي مصالح المالكين وبقية أصحاب المصالح بكفاية عالية وتكلفة معقولة، ومن وظائف لجنة التدقيق ما يلي:

- مراجعة الكشوفات المالية قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة .
- التوصية بتعيين ومكافأة وإعفاء المدقق الخارجي .
- مناقشة نطاق وطبيعة الأولويات في التدقيق والاتفاق عليها .

- المناقشة مع المدققين الخارجيين لأية تحفظات أو مشكلات تنشأ أثناء عملية التدقيق .

- المناقشة مع المدققين الخارجيين والداخليين لتقويم فاعلية نظام الرقابة الداخلية في الشركة وإدارة المخاطر فيها.

- الإشراف على وظيفة التدقيق الداخلي ومراجعة التقارير التي تقدمها والنتائج التي تتوصل إليها وتقديم التوصيات للإدارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة .

- القيام بأية واجبات تكلف بها من قبل مجلس الإدارة، والتي لها صلة بأعمال التدقيق والرقابة .

- **لجنة المكافآت :** توصي اغلب الدراسات الخاصة بحوكمة الشركات والتوصيات الصادرة عن الجهات المهتمة بها بأنه يجب أن تشكل لجان المكافآت من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين. وفي مجال الشركات المملوكة للدولة فقد تضمنت إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تأكيدا على ضرورة أن تكون مكافآت أعضاء مجلس الإدارة و الإدارة العليا معقولة ،وذلك لضمان تعزيز مصالح الشركة في الأمد البعيد من خلال جذب المهنيين من ذوي الكفاءات العالية. ومن وظائف وواجبات لجنة المكافآت كما يلي :

تتركز وظائف لجنة المكافآت وواجباتها في تحديد الرواتب والمكافآت والمزايا الخاصة بالإدارة العليا وحدد تلك الواجبات بما يأتي:

- تحديد والمكافآت والمزايا الأخرى للإدارة العليا،و مراجعتها والتوصية لمجلس الإدارة بالمصادقة عليها.

- وضع سياسات لإدارة برامج مكافأة الإدارة العليا و مراجعة هذه السياسات بشكل دوري.

- اتخاذ خطوات لتعديل برامج مكافآت الإدارة العليا التي ينتج عنها دفعات لا ترتبط بشكل معقول بأداء عضو الإدارة العليا.

- وضع سياسات لمزايا الإدارة ومراجعتها باستمرار.

- **لجنة التعيينات :** يجب أن يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من بين أفضل المرشحين الذين تتلاءم مهاراتهم وخبراتهم مع المهارات والخبرات المحددة من الشركة . ولضمان الشفافية في تعيين أعضاء مجلس الإدارة وبقية الموظفين. ومن واجبات لجنة التعيينات:

-أن تقوم لجنة التعيينات في الشركة مع مجلس الإدارة بوضع المهارات والخبرات المطلوب توافرها لدى عضو مجلس الإدارة والموظفين المطلوبين.

-يجب على لجنة التعيينات أن تضع آليات شفافة للتعيين بما يضمن الحصول على أفضل المرشحين المؤهلين.

-أن تقوم اللجنة مع بقية أعضاء مجلس الإدارة بتقويم المهارات المطلوبة للشركة باستمرار.

-يجب أن تقوم اللجنة بالإعلان عن الوظيفة المطلوب إشغالها، ودعوة المؤهلين لتقديم طلباتهم للتعيين.

-على اللجنة أن تتوخى الموضوعية، وذلك بمقارنة مؤهلات ومهارات المتقدم مع المواصفات الموضوعة من الشركة .

ثانيا: الآليات الخارجية لحوكمة الشركات.

تتمثل آليات حوكمة الشركات الخارجية بالرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجين على الشركة والضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المهتمة بهذا الموضوع، حيث يشكل هذا المصدر أحد المصادر الكبرى المولدة لضغط هائل من أجل تطبيق آليات الحوكمة.

ومن أمثلة ذلك ما يلي[1]:

- **منافسة سوق المنتجات(الخدمات) أو سوق العمل الإداري** :تعد منافسة سوق المنتجات أو (الخدمات) أحد الآليات المهمة لحوكمة الشركات، وذلك لأنها إذا لم تقم الإدارة بواجباتها بالشكل الصحيح، إنها سوف تفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس حقل الصناعة، وبالتالي تتعرض للإفلاس، فمنافسة سوق المنتجات تهذب سلوك الإدارة، وخاصة إذا كانت هناك سوق فعالة للعمل الإداري وللإدارة العليا.
- **الاندماج والاكتساب**: مما لاشك فيه أنا الاندماجات والاكتساب من الأدوات التقليدية لإعادة الهيكلة في قطاع الشركات في أنحاء العالم، لأن الاكتساب آلية مهمة من آليات الحوكمة، وبدونه لا يمكن السيطرة على سلوك الإدارة بشكل فعال، حيث غالبا ما يتم الاستغناء عن خدمات الإدارات ذات الأداء المنخفض عندما تحصل عملية الاكتساب أو الاندماج.
- **التدقيق الخارجي**: يؤدي المدقق الخارجي دورا مهما في المساعدة على تحسين نوعية الكشوفات المالية، ولتحقيق ذلك ينبغي عليه مناقشة لجنة التدقيق في نوعية تلك الكشوفات، ومع تزايد الاهتمام بدور مجالس الإدارة، وعلى وجه الخصوص لجنة التدقيق في اختيار المدقق الخارجي والاستمرار في تكليفه، حيث أن لجان التدقيق المستقلة والنشيطة سوف تطلب تدقيقا ذا نوعية عالية، وبالتالي اختيار المدققين والمختصين في حقل الصناعة الذي تعمل فيه المؤسسة.

[1] حساني رقية، مروة كرامة، حمزة فاطمة، آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، المنعقد في 6-7 ماي، 2012، ص20 -21.

- **التشريع والقوانين:** غالبا ما تشكل وتؤثر هذه الآليات على التفاعلات التي تجري بين الفاعلين الذي ن يشتركون بشكل مباشر في عملية الحوكمة، ولقد أثرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة، ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية، بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم[1].

المبحث الثاني: الحوكمة المصرفية.

إن وجود نظام مصرفي سليم تتضمن الطريقة التي تدار بها المؤسسات المصرفية بواسطة مجالس إدارتها والإدارة العليا والتي تؤثر في كيفية قيام المصرف وعلى هذا سنتطرق في هذا المبحث الى القاء الضوء على الحوكمة المصرفية.

المطلب الأول: تعريف الحوكمة المصرفية.

تعرف الحوكمة من المنظور المصرفي بأنها " الطريقة التي تدار بها شؤون المصرف من خلال الدور المنوط به كل من المجلس إدارة, والإدارة العليا بما يؤثر على تحديد أهداف المصرف ومراعاة حقوق المستفيدين وحماية حقوق المودعين[2].

وتعني الحوكمة في الجهاز المصرفي "مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالأطراف الخارجية والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية، وتنطبق الحكومة في الجهاز المصرفي على المصارف العامة والخاصة والمشتركة".[3]

ويعرف بنك التسويات الدولية على أن الحوكمة في المصارف هي" الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف المصرف والتشغيل وحماية مصالح حملة

[1] بوقرة رابح، غانم هاجر، الحوكمة المفهوم والأهمية مداخلة مقدمة في الملتقى حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، 6-7ماي 2012، ص 14.

[2] صلاح حسن, البنوك والمصارف ومنظمات الأعمال معايير حوكمة المؤسسات المالية, دار الكتاب الحديثة, القاهرة, 2010، ص 179.

[3] نفس المرجع، ص179.

الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين". وتتمثل العناصر الأساسية في عملية الحوكمة في مجموعتين[1]:

- تمثل المجموعة الأولى: الفاعلين الداخليين وهم حملة الأسهم ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمراقبون والمراجعون الداخليين.
- والمجموعة الثانية: فتتمثل في الفاعلين الخارجيين والممثلين المودعين وصندوق تأمين الودائع ووسائل الإعلام وشركات التصنيف والتقييم الائتماني, بالإضافة إلى الإطار القانوني التنظيمي والرقابي, أما الركائز الأساسية التي لابد من توفرها حتى تكتمل الأحكام الرقابية الفعالة على أداء المصارف فتتلخص في الشفافية وتوافر المعلومات وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية والنهوض بمستوى الكفاءات البشرية من خلال التدريب.

ومن منظور القطاع المصرفي يمكن تعريف الحوكمة المصرفية: بأنها تتضمن الأساليب والإجراءات الخاصة بكيفية إدارة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين لشؤون وأنشطة البنك والتي تشمل على:

-وضع الأهداف الإستراتيجية للمصرف.

-تشغيل عمليات المصرف بشكل يومي.

-كيفية الوفاء بمسؤولياتهم اتجاه المساهمين وأصحاب المصالح.

-كيفية تنظيم أنشطة البنك بشكل أمن وسليم ومتفق من اللوائح والقوانين.

-حماية مصالح المودعين.

أما لجنة بازل فإنها ترى أن الحوكمة من المنظور المصرفي تتضمن الطريقة التي تدار بها المؤسسات المصرفية بواسطة مجالس إدارتها والإدارة العليا والتي تؤثر في كيفية قيام المصرف بما يلي[2]:

-وضع أهداف المصرف.

-إدارة العمليات اليومية في المصرف.

-إدارة الأنشطة والتعاملات بطريقة آمنة وسليمة وفقا للقوانين السارية بما يحمي المودعين.

المطلب الثاني: أهمية تطبيق الحوكمة في المصارف.

[1] عبد الرزاق حبار، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 07، حالة دول شمال إفريقيا، جامعة الشلف –الجزائر، ص 80.

[2] صلاح حسن، مرجع سابق، ص180

تختلف المصارف عن باقي الشركات لان انهيارها يؤثر على دائرة أكثر اتساعا من الأشخاص ويؤدى إلى أضعاف النظام المالي ذاته مما يكون له أثارا سيئة على الاقتصاد بأسره، وهو ما يلقى بمسئولية خاصة على أعضاء مجلس إدارة ا لمصرف، ونظرا لأنه لا يمكن لأعضاء مجلس الإدارة أن يقوموا بكل شيء بأنفسهم، ويجب عليهم تفويض بعض المهام فانه يجب عليهم التأكد من قدرة أولئك الذين ائتمنوهم وعهدوا إليهم بالسلطة والإطار الذي يمكن من خلاله مراجعة الاستخدام السليم والأمن للسلطة.

يؤدى تطبيق المصارف للحوكمة إلى نتائج إيجابية متعددة أهمها ما يلي:[1]

- زيادة فرص التمويل وانخفاض تكلفة الاستثمار واستقرار سوق المال، والحد من الفساد.
- تشجيع الشركات التي تقترض منها على تطبيق قواعد الحوكمة والتي من أهمها الإفصاح والشفافية والإدارة الرشيدة ويؤدى ذلك إلى انخفاض درجة المخاطر عند تعاملها مع المصارف والإقلال من المخاطر المصرفية.
- تعتبر الحوكمة نظاما يتم بموجبه توجيه ورقابة العمليات التشغيلية للمصارف.
- تمثل الحوكمة الجيدة عنصرا رئيسيا في تحسين الكفاءة الاقتصادية وخاصة في البنوك حيث يمكن أن يؤثر على الاستقرار الاقتصادي والمالي, وخير دليل على ذلك ما حصل في الأزمة المالية الآسيوية.
- تقوم المصارف بتجميع المدخرات حيث تعد من مصادر التمويل الرئيسية ويعتمد القطاع المالي في معظم الدول على الجهاز المصرفي.
- تتحمل المصارف عديد من الالتزامات والمخاطر التي من الممكن أن تتسبب في أزمات
- يؤدي انهيار مصرف واحد إلى الإخلال بالنظام المصرفي بأكمله.

المطلب الثالث: مبادئ الحوكمة في المصارف.

أصدرت لجنة بازل تقرير عن تعزيز الحوكمة في المصارف عام 1999 ثم أصدرت نسخة معدله منه عام 2005 وفي فيفري 2006 أصدرت نسخة محدثة يتضمن مبادئ الحوكمة في المصارف وتتمثل في[2]:

[1] معراج عبد القادر هواري، الحوكمة المؤسسية في القطاع البنكي والمالي ودورها في إرساء قواعد الشفافية, بحث مقدم في الملتقى الوطني، جامعة الأغواط، يوم 09 ديسمبر 2010، ص 33 .

[2] جوناثان تشاركهام، إرشادات لأعضاء مجالس إدارة البنوك، مركز المشروعات الدولية الخاصة، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، واشنطن, 2005،ص5

المبدأ الأول: يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين تماما لمراكزهم وان يكونوا على دراية تامة بالحوكمة وبالقدرة على إدارة العمل بالبنك، ويكون أعضاء مجلس الإدارة مس ؤولين بشكل تام عن أداء المصرف وسلامة موقفة المالي ، وعن صياغة إستراتيجية العمل بال مصرف وسياسة المخاطر وتجنب تضارب المصالح وان يبتعدوا بأنفسهم عن اتخاذ القرارات عندما يكون هناك تعارض في المصالح يجعلهم غير قادرين على أداء واجبهم على أكمل وجه تجاه المصرف، وان يقوموا بإعادة هيكلة للمجلس ويتضمن ذلك عدد الأعضاء مما يشجع على زيادة الكفاءة، وتتضمن واجبات أعضاء المجلس اختيار ومراقبة وتعيين المديرين التنفيذيين بما يضمن توافر الكفاءات القادرة على إدارة ا لمصرف وأن يكون أعضاء المجلس على دراية كافية بمبادئ وأسس الأنشطة المالية لل مصرف التي يجب إتباعها وبالبيئة التشريعية، ويقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجان لمساعدته ومنها لجنة تنفيذية ولجنة مراجعة داخلية وتقوم لجنة المراجعة بالتعاون مع مراقبي الحسابات وتراجع وتتسلم تقاريرهم وان تأخذ القرارات التصحيحية في الوقت المناسب لتحديد أوجه الضعف في الرقابة وعدم التوافق مع السياسات والقوانين والنظم. كما يشكل أعضاء مجلس الإدارة لجنة إدارة المخاطر تضع المبادئ للإدارة العليا بشان إدارة مخاطر الائتمان، السوق، السيولة، التشغيل، السمعة وغير ذلك من المخاطر، ولجنة الأجور التي تضع نظم الأجور ومبادئ تعيين الإدارة التنفيذية والمسئولين بالمصرف بما يتماشى مع أهداف وإستراتيجية المصرف.

المبدأ الثاني: يجب أن تكون رقابة من طرف مجلس الإدارة للوصول للأهداف الإستراتيجية للمصرف وقيم ومعايير العمل أخذا في الاعتبار مصالح حملة الأسهم والمودعين وان تكون هذه القيم سارية في المصرف، ويجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن الإدارة التنفيذية تطبق السياسات الإستراتيجية للمصرف وتمنع الأنشطة والعلاقات والمواقف التي تضعف الحوكمة، وأهمها تعارض المصالح مثل الإقراض للعاملين أو المديرين أو حملة الأسهم ممن لهم السيطرة أو الأغلبية أو إعطاء مزايا تفصيلية لأشخاص ذات الصلة، ويجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا توفير الحماية الملائمة للعاملين الذين يعدوا تقارير عن ممارسات غير قانونية أو غير أخلاقية من أي إجراءات تأديبية مباشرة أو غير مباشرة.

المبدأ الثالث: يجب على مجلس الإدارة أن يضع حدودا واضحة للمسئوليات والمحاسبة في المصرف لأنفسهم وللإدارة العليا والمديرين وللعاملين وان يضع هيكل إداري يشجع على المحاسبة ويحدد المسئوليات.

المبدأ الرابع: يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من وجود مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة المجلس وان يمتلك المسئولين بال مصرف المهارات الضرورية لإدارة أعمال ال مصرف وان تتم أنشطة المصرف وفقا للسياسات والنظم التي وضعها مجلس الإدارة وفقا لنظام فعال للرقابة الداخلية.

المبدأ الخامس: يجب على مجلس الإدارة أن يقر باستقلال مراقبي الحسابات وبوظائف الرقابة الداخلية باعتبارها جوهرية لحوكمة المصارف وبغرض تحقيق عدد من وظائف الرقابة بغرض اختبار وتأكيد المعلومات التي يتم الحصول عليها من الإدارة عن عمليات وأداء البنك، والإدارة العليا للبنك يجب أن تقر بأهمية وظائف المراجعة والرقابة الفعالة الداخلية والخارجية لسلامة ا لمصرف في المستقبل، ويجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك التحقق من أن القوائم المالية تمثل الموقف المالي لل مصرف من جميع الجوانب وذلك من خلال التأكد من أن مراقبي الحسابات الخارجيين يمارسوا عملهم بالتوافق مع المعايير المطبقة وان يشاركوا في عمليات الرقابة الداخلية بال مصرف المرتبطة بالإفصاح في القوائم المالية، ومن الملائم أن تقوم لجنة المراجعة الداخلية بكتابة التقارير مباشرة إلى مجلس الإدارة.

المبدأ السادس: يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن سياسات الأجور والمكافآت تتناسب مع ثقافة وأهداف وإستراتيجية المصرف في الآجل الطويل وان ترتبط حوافز الإدارة العليا والمديرين التنفيذيين بأهداف المصرف في الآجل الطويل.

المبدأ السابع : تعد الشفافية ضرورية للحوكمة الفعالة والسليمة، وتبعا لدليل لجنة بازل عن الشفافية في المصارف فانه من الصعب للمساهمين وأصحاب المصالح والمشاركين الآخرين في السوق أن يراقبوا بشكل صحيح وفعال أداء إدارة المصرف في ظل نقص الشفافية، وهذا يحدث إذا لم يحصل المساهمون وأصحاب المصالح على معلومات كافية عن هيكل ملكية ال مصرف وأهدافه، ويعد الإفصاح العام الملائم ضروريا وخاصة للمصارف المسجلة في البورصة لتحقيق الانضباط في السوق، ويكون الإفصاح في الوقت المناسب والدقيق من خلال موقع المصرف على الإنترنت وفى التقارير الدورية والسنوية، ويكون متلائما مع حجم وتعقيد هيكل الملكية وحجم تعرض ال مصرف للمخاطر، ومن ضمن المعلومات التي يجب الإفصاح عنها المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية، التعرض للمخاطر، الموضوعات المرتبطة بالمراجعة الداخلية وبالحوكمة في المصرف ومنها هيكل ومؤهلات أعضاء مجلس الإدارة والمديرين واللجان وهيكل الحوافز وسياسات الأجور للعاملين والمديرين.

المبدأ الثامن : يجب أن يتفهم أعضاء المجلس الإدارة والإدارة العليا هيكل عمليات ال مصرف والبيئة التشريعية التي يعمل من خلالها ، وكذلك يمكن أن يتعرض ا لمصرف لمخاطر قانونية بشكل غير مباشر عندما يقوم بخدمات نيابة عن عملائه الذين يستغلون خدمات وأنشطة التي يوفرها المصرف لممارسة أنشطة غير شرعية مما يعرض سمعة المصرف للخطر.

المطلب الرابع: دور المصارف في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

وجود نظام مصرفي سليم يعتبر أحد الركائز الأساسية لسلامة عمل سوق الأوراق المالية وقطاع الشركات حيث يوفر القطاع المصرفي الائتمان والسيولة اللازمة لعمليات الشركة ونموها كما أن القطاع المصرفي السليم هو أحد أهم المؤسسات التي تسهم في بناء الإطار المؤسسي لحوكمة الشركات. ونجد اهتمام المصارف بقضايا حوكمة الشركات وتوفير الممارسات السليمة لها عند اتخاذ القرارات بمنح الائتمان للعملاء هو المدخل الأساسي لتحفيز الشركات على تطبيق وتبني مفه وم الحوكمة بحيث يكون توفر ممارسات الحوكمة عامل فعال باتجاهين:[1]

- اعتبار الحوكمة إحدى أركان القرار الائتماني الأمر الذي يدفع المقترضين إلى الاهتمام بتبني الممارسات السليمة للحوكمة لتسهيل الحصول على الائتمان.
- فهو أن تتضمن أسعار الفوائد الممنوحة للعملاء مرونة ملموسة تجاه التزام العملاء بالممارسات السليمة للحوكمة بحيث يقتنع العملاء بجدوى الحوكمة ودورها في تسهيل الحصول على الائتمان بأسعار فائدة منخفضة.

الفرع الأول: قرار الائتمان بالنسبة للمقترضين.

إن عملية الاقتراض بالنسبة لأي عميل تعتمد في المقا م الأول على قرارات ائتمان موضوعية تضمن مستوى مقبولا من المخاطر بالنسبة لطبيعة العائد المتوقع من عملية الاقتراض، لذلك نجد أن عملية الاقتراض تتطلب تحليلا لأدلة الائتمان وكذلك التوجيهات الكتابية الأخرى التي تطبقها الإدارات المختلفة بالبنك وأيضا القدرة والأداء الفعلي لجميع الإدارات المشاركة في وظيفة الاقتراض كما ينبغي أن تغطي عملية الاقتراض إنشاء وتقييم اعتما د وصرف ورصد وتحصيل وكذلك تفعيل الإجراءات المتعلقة بمختلف وظائف الائتمان المتخلفة التي يقدمها المصرف.

لذلك يجب أن تتضمن المراجعة الائتمانية ما يلي[2]:

-سياسة الضمان بالنسبة لكل أنواع القروض والطريقة والممارسات الحالية الخاصة بإعادة تقييم الضمان والملفات الخاصة بالضمان.

-إجراءات الأعمال الإدارية والرصد شاملة المسئوليات والالتزام بضوابط الرقابة.

-معايير لاعتماد القروض محددة سياسة تسعير القروض وحدود الاقتراض عند مختلف مستويات إدارة المصرف وبالنسبة لعمل ترتيبات للإقراض من خلال شبكة الفروع.

[1] محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق،2006، ص296.

[2] [2] محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، 2006، ص298.

يعد الائتمان ركيزة أساسية تضفي على ال مصرف مدى أكبر لتوسع تطبيق الحوكمة وتعزيز انتشارها في الشركات من خلال سياسة الضمان، إجراءات الأعمال الإدارية ومعايير لاعتماد القروض، حيث من خلالها يستطيع المصرف تحفيز الشركات المستفيدة من الائتمان عن طريق إجراءات تفضيلية تدعم تنفيذها لأفكار الحوكمة وتغريها إلى تفعيل أكبر لمبادئ هذا النظام.

الفرع الثاني: أسعار الفائدة ومدى تأثيرها على القروض الممنوحة.

نجد أن كل الـمصارف والمؤسسات المالية بشكل عام تتعرض لمواجهة مخاطرة أسعار الفائدة وذلك بسبب تقلب أسعار الفائدة ، وبالتالي تغير الإيرادات الداخلة إلى المصرف وكذلك مصروفاته وأيضا القيمة الاقتصادية لأصوله والتزامه ومراكزه خارج نطاق الميزانية العمومية والقيمة المحددة على أساس مراقبة تحركات السوق كل هذا بالتالي يؤثر على تحديد سعر الفائدة بالنسبة للقروض الممنوحة ، وبالتالي اختلاف سعر الفائدة من عميل إلى آخر وهذا بسبب مركزهم المالي وطبيعة نشاط المقرض ولأن الأسعار السوقية يحركها العرض والطلب بدرجة أساسية لذا ينعكس الأثر الصافي لهذه التغيرات في دخل البنك الإجمالي ورأس ماله، لكن في نفس الوقت نجد أن الاستخدام الرشيد لمشتقات أسعار الفائدة مثل عقود التسليم الآجلة المالية ومبادلات أسعار الفائدة يمكن أن يساعد المصارف على إدارة وخفض تعرض مخاطرة أسعار الفائدة المتأصل في أعمالها لذا نجد أن السلطات التنظيمية والإشرافية تركز لدرجة كبيرة على تقييم إدارة ا لمصرف لمخاطرة أسعار الفائدة وخاصة منذ تنفيذ النفقات الرأسمالية القائمة على مخاطرة السوق وفق توصيات لجنة بازل وعندما ننظر بمنظور أوسع اتجاه كل هذا نجد أن إدارة مخاطرة أسعار الفائدة من مختلف السياسات والأعمال والتقنيات التي يستخدمها ال مصرف لخفض المخاطرة النابعة من تناقص حقوق ملكيته نتيجة للتغيرات المعاكسة في أسعار الفائدة وبالتالي هذا يؤثر على هذا بالطريقة المباشرة وأيضا غير مباشر ة في تحديد أسعار الفائدة بالنسبة للقروض الممنوحة للعملاء ونجد أن من أكثر الأشياء التي تؤثر على أسعار الفائدة بالنسبة لأي مؤسسة مالية بوجه عام هي فروق التوقيت في استحقاق الأسعار الثابتة وإعادة تسعير الأسعار المعوضة لأصول المصرف والتزاماته[1].

أسعار الفائدة تمييزية حسب القوانين البنك المركزي فهي عبارة عن تحفيز للشركات المستفيدة مما يجعلها تقوم بتفعيل أيضا لمبادئ الحوكمة.

المبحث الثالث: الأطراف المسؤولة عن تطبيق الحوكمة المصرفية.

[1] محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، 2006، ص 303.

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى دور الأطراف المسئولة عن تطبيق الحوكمة في المصارف، وعن مسؤولية وعلاقة كل طرف من هذه الأطراف بالأطراف الأخرى، وبيان الأهمية التي تنشأ من جراء العمل بكل منها وتوضيح مسئولياتها وآليات عملها.

المطلب الأول: المساهمون.

وهم من يقومون بتوفير بتقديم رأس المال، ويتمتعون بسلطة قوية وان كانت محدودة ، وهم مسؤولين بصفة أساسية عن تعيين وفصل مجالس الإدارة، وتعد موافقتهم ضرورية لإتمام الكثير من الصفقات.

ويلعب المساهمون دورا هاما في تقرير حوكمة الشركات، ومن خلال انتخاب المجلس الإشرافي والموافقة على مجلس الإشرافي والموافقة على مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والمراجعين الخارجيين، يكون المساهمون في وضع يسمح لهم بتحديد توجه المصرف،وتختلف المصارف عن الشركات الأخرى في مسؤوليات الإدارة والمجلس ليست فقط تجاه حملة الأسهم بل أيضا تجاه المودعين الذين يوفرون رافعة مالية لرأس المال، وينبغي على المساهمين أن يلعبوا دورا رئيسيا في الإشراف على إدارة شؤون البنك، ويتوقع منهم عادة أن يختاروا مجلس إدارة كفء يتمتع أعضاءه بالخبرة، ويكونون مؤهلين لوضع سياسات وأهداف سليمة، ويجب أن يكون مجلس الإدارة قادرا أيضا على تبني إستراتجية عمل مناسبة للمصرف والإشراف على شؤونه ومركزه المالي، دون حدوث ممارسات المصلحة الذاتية بين أعضائه وعلى مستوى البنك ككل [1].

كذلك من مظاهر تعزيز وتفعيل حوكمة المؤسسات هي ممارسة المساهمين لحقوقهم وأدوارهم على أكمل وجه وذلك من خلال[2]:

-الحق في تأمين طرق تسجيل الملكية.

-الحق في نقل الملكية.

-الحق في الحصول على المعلومات ذات الصلة بالشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة.

-الحق في المشاركة في التصويت في الجمعيات العمومية.

-الحق في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

-الحق في الحصول على نصيب من الأرباح.

[1] صلاح حسن ، مرجع سابق، ص194 .

[2] عبد القادر بريش، قواعد تطبيق مبادئ الحوكمة في المنظومة المصرفية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر،العدد01، 2006، ص3 .

-للمساهمين الحق في المشاركة في القرارات التي تتعلق بالتغيرات الجوهرية في الشركة.

كما يتضمن تفعيل حوكمة الشركات في المساواة في معاملة كافة المساهمين، بمن فيهم الأقلية والمساهمين الأجانب، كما يجب أن يعامل المساهمون معاملة متساوية في الحصول على المعلومات بكل شفافية، من أجل إدماج العملية الجماعية ومراعاة جميع المصالح على مستوى المنشأة، تعتبر الجمعية العامة أول هيئة أو عضو للتعبير عن ذلك، كما تمثل مكان تلاقي وتعبير وإفصاح لجميع الأطراف الآخذة، وخاصة المساهمين، وعادة ما تضم الجمعيات العامة ثلاث أنواع من الأطراف الآخذة كما يلي[1]:

المطلب الثاني: مجلس الإدارة.

إن مجلس الإدارة يعتبر يمارس إختصاصاته سواء ما يتعلق بالشؤون الداخلية أو الخارجية للبنك في حدود القانون والنظام المعمول به.[2]

ويتطلب في تفعيل نظام الحوكمة أي بنك أن يحقق مجلس الإدارة توازنا عاليا وفعالا بين دفع العمل الى النجاح والسيطرة عليه بحكمة.

أولا: خصائص أطراف مجلس الإدارة:

- يجب أن يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بشخصيات قوية وأن يكونوا من ذوي الخبرة في مجالاتهم، بحيث يكون لهم إسهامات بناءة للعمل داخل وخارج بما يتمتعون به من خبرة ومعرفة ونزاهة كمتطلبات أساسية لتحسين الأداء داخل المجلس وخارجه بما يتمتعون به من خبرة ومعرفة ونزاهة كمتطلبات أساسية لتحسين الأداء.
- يعد الاهتمام بتعيين أفضل الخبرات في المجالس الإدارة وضمان ما لديهم من جدارة من متطلبات تحسين الأداء.
- ينبغي ألا بيكون عدد أعضاء مجلس الإدارة أكثر مما يلزم لضرورات إدارة العمل.

[1] Benoit PIGE, Gouvernance, Contrôle et Audit des Organisations, Pari , Ed ECONOMIC, 2008, PP 41 42

[2] سعودي محمد توفيق، المسؤولية المدنية والجنائية لأعضاء مجلس إدارة الشركات المساهمة عن أعمال الشركة، دار الأمين، القاهرة، 2002، ص ص31 -32.

- على كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة أن يدركون مسؤوليتهم عن كفاءة وفاعلية إدارة البنك، بالإضافة إلى دورهم في التأكد من أن سياسة البنك.
- إن أعضاء مجالس إدارة البنوك هم الحراس على الاستقرار المالي، وعليهم التأكد أن إستراتيجية البنك توازن بين المخاطر والعوائد.

ثانيا: أهم مسؤوليات مجلس الإدارة[1]:

1 -**التنظيم:** وتشمل واجبات أعضاء مجلس الإدارة المتعلقة بالتنظيم والمتمثلة في:

-دعم إدارة البنك في مهام الموكلة إليها بتطوير أعمال البنك وتشجيع الابتكار بهدف تحقيق الأغراض المستهدفة.

- النظر بعناية شديدة إلى الموارد البشرية والمادية والمالية للبنك والى نقاط القوة والضعف به.
- الاتفاق على أهداف البنك والإستراتيجية طويلة الأجل وخطط العمل في الأجلين المتوسط والطويل.
- النظر في عمليات الاندماج والاستحواذ.

2 – **القيادة:** وتتمثل مهام القيادة في أعضاء مجلس الإدارة في الوجبات التالية:

- وضع الأسس السلوكية والأخلاقية لكافة العاملين بالبنك من خلال القدوة ووضع قواعد للقيم والسلوك السليم.
- الإفصاح عن أي تعارض محتمل في المصالح في الأمور المعروضة أمام المجلس،والامتناع عن الاشتراك في المناقشات الخاصة بها، والامتناع عن التصويت وهو أمر يجب إثباته في محضر الجلسة.
- التأكد من التزام عمليات البنك بكافة القوانين السارية.

3 -**تقديم التقارير:** الواجب النهائي للجان المراجعة هو التأكد من أن التقارير التي يصدرها البنك تقدم صورة حقيقية وصادقة عن مركزه، بينما يظل أداء البنك مسؤولية مجلس الإدارة بأسره.

4 -**قنوات الاتصال:** وينبغي أن يتأكد أعضاء مجلس الإدارة من أن هناك إستراتيجية وإجراءات متفق عليها للاتصالات بما في ذلك الموافقة على قنوات الاتصال الملاءمة.

5 -**الضوابط:** تتلخص مسؤوليات مجلس الإدارة فيما يخص بالضوابط والرقابة فيما يلي:

- التأكد من أن مجلس الإدارة يتلقى تقارير سليمة تفصيلية دورية عن المركز المالي وأدائه.
- التأكد من التقدم في اتجاه تحقيق أهداف البنك، من خلال مقارنة الأداء بالموازنات.

[1] صلاح حسن، مرجع سابق، ص ص 197 – 198.

- التأكد من سلامة الرقابية على العمليات التي يقوم البنك والقيام من أجل هذا بوضع وتنفيذ خطوط المساءلة والمسؤولية
- التأكد من وجود نظم سليمة لاتخاذ القرارات الرقابية .

6 – **الموارد البشرية:** تتلخص مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة فيما يلي:

- إصدار سياسات تهدف الموظفين التنفيذيين والاستغناء عن خدمة غير الأكفاء.
- إصدار برنامج تدريب وإعادة تدريب على كافة المستويات بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة أنفسهم لتعريفهم بعمليات البنك.
- وضع سياسة لشغل وظائف المراجعة الداخلية.
- التأكد من كفاية نظام الأجور والمكافآت في البنك.

7 –**هيكل البنك** : يقوم أعضاء المجلس بتحديد الهيكل التنظيمي لعمليات البنك في ضوء المقترحات التي تقدمها الإدارة التنفيذية، كما ينبغي فحص المقترحات الخاصة بإعادة الهيكلة بعناية وتدقيق لأنها ما دائما ما تكون عالية التكلفة وتسبب بعض الاضطرابات في العمل.

8 –**أدارة المخاطر:** وتتمثل مسؤوليات مجلس الإدارة في جانب إدارة المخاطر فيما يلي:

- التعامل مع المخاطر الإستراتيجية، وهذه المخاطر تؤثر في السياسات الأساسية ولا يمكن تفويض التعامل في المخاطر الإستراتيجية للجنة المراجعة
- التأكد من كفاية النوع من التحليلات يطلق عليها النظام الموجود للتعامل مع كافة المخاطر الأخرى، وإن كل نوع من أنواع المخاطر يقع تحت مسؤولية المدير بعينه ، والتأكد أيضا من أن النظام يعمل، ويتم اختباره بشكل موضوعي.

ثالثا: لجان مجلس الإدارة.

إن مجلس الإدارة ينشئ لجان لمساعدته في إدارة البنك بصورة سليمة ومن هذه اللجان:

1 –**اللجنة التنفيذية:** وهي إحدى الطرق المناسبة للفصل بين مهمة الإدارة اليومية للمؤسسة وبين النظر في الأمور الإستراتيجية الأطول اجل، ويقرر مجلس الإدارة صلاحيات واختصاصات اللجنة كما يحدد الموضوعات التي ينبغي أن تقدم عنها تقارير سواء لإحاطة أو لاتخاذ قرارات بشأنها اللجنة التنفيذية هي هيئة مناسبة للتعامل مع الموضوعات المتخصصة التي لا تدخل في اختصاص أي لجنة أخرى.

2 -**لجنة المراجعة:** تتمتع لجنة المراجعة بالاستقلالية وعمق النظر، فهي تلعب دورا رئيسيا في الإشراف والرقابة المالية وتقديم التقارير، وبهذا تعمل على تقوية حوكمة البنوك وزيادة الثقة بالبنك، ولجنة المراجعة من اللجان الهامة في حماية أصول البنك بما يخدم مصالح المساهمين والمستثمرين والمودعين وكل الأطرف العاملة مع البنك.

تتكون لجنة المراجعة من ثلاثة إلى خمسة أعضاء يعينهم مجلس الإدارة، وينبغي أن يتم تشكيلها بصفة مطلقة من بين أعضاء مجلس الإدارة، بحيث تكون أقصى مدة التعيين ثلاثة سنوات،ومن مهامها:

- العمل على تحسين التقارير المالية.
- تحسين الاتصال مع المراجعين الداخليين والخارجيين لتعزيز استقلاليتهم
- تقييم وتحسين البيئة الرقابية.

3 -**لجنة المرتبات والمكافآت:** تعتبر مكافآت أعضاء مجلس الإدارة من الأمور التي يهتم بها كل من له مصلحة في البنك إذ يجب الإفصاح عن إجمالي المبالغ التي يتقاضها أعضاء مجلس الإدارة والأسس التي بموجبها حساب تلك المكافآت ،وهناك احتمال لتضارب المصالح بالنسبة لأعضاء المجلس الذين يقررون مكافآتهم بأنفسهم،ولحل هذه المشاكل يقوم مجلس الإدارة بتعيين لجنة للمرتبات والمكافآت.

4 -**لجنة الترشيحات:** قد يرغب مجلس الإدارة بين الحين والأخر في تعيين أعضاء جدد مستقلين بالمجلس ، أو تعيين أعضاء جدد في لجنتي المراجعة والمكافآت .

5 -**لجنة أدارة المخاطر:** ينبغي على المديرين أن لا يقوموا بأي عملية دون أن يكونوا على دراية كاملة بها وبكيفية تولي مسؤولياتها، وقد يقوم مجلس الإدارة بتعيين لجنة أو أكثر للقيام بإدارة المخاطر[1].

المطلب الثالث: الإدارة التنفيذية[2].

يقوم كل من المدير التنفيذي وفريق الإدارة بإدارة الأنشطة اليومية للبنك بما يتفق مع السياسات التي يضعها مجلس الإدارة، وعلى الرغم من أن المجلس والإدارة بحاجة إلى أن يدعم كل منهما الأخر فان لكل منهما دورا مسؤوليات مميزة يؤديها مدير البنك وفريق الإدارة ينبغي أن يديرا أنشطة البنك اليومية طبقا لسياسات المجلس والقوانين واللوائح وينبغي أن يدع العمليات اليومية للإدارة، إلى انه ينبغي أن يحتفظ بالرقابة

[1] صلاح حسن، مرجع سابق ، ص ص 206- 207.

[2] نفس المرجع السابق، ص 208.

الإجمالية، وينبغي أن تزود الإدارة أعضاء مجلس الإدارة للمعلومات التي يحتاجونها للوفاء بمسؤولياتها، وينبغي ان تستجيب بسرعة وبالكامل لطلبات المجلس.

وبالإضافة إلى ذلك ينبغي على الإدارة أن توظف خبرتها في توليد أفكار جديدة ومبتكرة وتوصيات للنظر فيها من جانب المجلس، ويجب على البنك سياسات كافية لزيادة مساءلة مديرية وباعتبارهم أشخاصا يشاركون في تحمل مسؤولية قيادة البنك، وعلى أن تقدم للمدرين حوافز للاستمرار في القيام بالإشراف الكفء والفعال على أنشطة العمل والمخاطر الناظرة

المطلب الرابع: أصحاب المصالح الأخرى.

وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل العملاء، والدائنين، والموردين، والعمال. ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف لديهم مصالح قد تكون متضاربة ومختلفة في بعض الأحيان فالدائنون على سبيل المثال يهتمون بقدرة الشركة على السداد، في حين يهتم العمال والموظفون بقدرة الشركة على الاستمرار.

هذه الأطراف مهمة في معادلة العلاقة بالشركة، فهم الذين يقومون فعلا بأداء المهام التي تساعد الشركة على الإنتاج وتقديم السلع والخدمات، وبدونهم لا تستطيع الإدارة ولا حتى مجلس الإدارة والمساهمون تحقيق الإستراتيجيات الموضوعة للشركة فهم الأداة التي تحرك الشركة، فالعملاء هم الطرف الذي يشتري الخدمة أو المنتج، وبدونه لا داع لوجود شركة،لذا يجب أن يكون مجلس الإدارة مدركا لهذه الحقائق، وأن يتأكد من حسن إدارة الشركة لخدمة العميل وإرضائه، وأن يرسخ في الشركة أهمية العميل، أما إذا أغفل هذا الجانب من قبل الشركة، فهذا دليل قاطع على عدم وجود النظام الإداري القادر على تسيير الشركة بالطريقة الصحيحة.

أما الموردون فهم من يبيع للشركة المواد الخام والسلع والبضائع والخدمات الأخرى، لذلك تعتمد الشركة اعتمادا كليا على كفاءة هؤلاء الموردون في توريد المواد والسلع والخدمات في الوقت المناسب، وبالجودة والتكلفة المناسبتين، وأي تأخير في تسليم هذه المواد والخدمات ينتج عنه تأخير في عمليات الإنتاج في الشركة، وبالتالي يؤثر على خدمة العميل.

أما فيما يتعلق بالممولين، المصارف والشركات المالية، وجميع الأطراف التي تمنح الشركة تسهيلات ائتمانية، ومنهم الموردون الذين يمنحون الشركة مهلة من الوقت لدفع المبالغ المستحقة على الشركة نتيجة الخدمات أو المواد التي يبيعونها له.[1]

[1] جلاب محمد، حوكمة الشركات في المنظومة المصرفية ضمن التحولات الاقتصادية العالمية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر،2009-2010، ص 101.

خلاصة الفصل:

يعتبر القطاع المالي من أهم القطاعات الفاعلة في النشاط الاقتصادي فالنمو الاقتصادي يعتمد على وضعية النظام المالي، حيث أن سيره يؤثر بشدة على أداء الاقتصاد في الأمد الطويل وعلى لاستقرار الاقتصادي الكلي في المدى القصير, وتشكل التشوهات فيه عقبات حادة أمام التنمية من خلال إلحاق الضرر بتراكم رأس المال ونمو مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج, ومن ناحية أخرى فإن ضعفه قد يكون مصدرا لعدم الاستقرار الاقتصادي أو السبب في انتشار الأزمات الاقتصادية المنبثقة من نواحي اقتصادية أخرى.

ومنه الحوكمة في القطاع المالي ليست مجرد أسلوب أخلاقي جيد يجب إتباعه، بل أن الحوكمة هي وسيلة للتأكد من دقة وحسن أداء المؤسسات المالية والمصرفية بما يؤدي إلى ضمان تحقيق الأهداف والربحية والنمو للاقتصاد ومن أهم ايجابيات الحوكمة المصرفية:

- زيادة فرص التمويل وانخفاض تكلفة الاستثمار واستقرار سوق المال، والحد من الفساد.
- تشجيع الشركات التي تقترض على تطبيق قواعد الحوكمة والتي من أهمها الإفصاح والشفافية والإدارة الرشيدة ويؤدى ذلك إلى انخفاض درجة المخاطر عند تعاملها مع البنوك.
- تعتبر الحوكمة نظاما يتم بموجبه توجيه ورقابة العمليات التشغيلية للمصارف.
- تمثل الحوكمة الجيدة عنصرا رئيسيا في تحسين الكفاءة الاقتصادية وخاصة في البنوك حيث يمكن أن يؤثر على الاستقرار الاقتصادي والمالي.

تعد المحاسبة في الوقت الحالي لغة الأعمال المعاصرة, لما لها من أهمية في حياة المؤسسات الاقتصادية وخاصة في ظل التطورات والمستجدات الجديدة لاقتصاد السوق, حيث توفر معلومات عن الوضع المالي والاقتصادي للشركة وهذا من خلال نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة والذي تتمثل مخرجاته في التقارير والقوائم المالية, حيث يعتمد عليها جميع الأطراف الداخلية والخارجية المهتمة بأمر الشركة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والإدارية.

ونظرا لأهمية المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية, كان من الواجب أن تكون البيانات المالية المعروضة واضحة ومفهومة وتتصف بالاكتمال ومعروضة بطريقة تساعد مستخدميها على فهمها والاستفادة منها.وفي ظل التطورات التي تحدث على الصعيد العالمي, ونتيجة للفضائح المالية والمحاسبية التي أضعفت ثقة المجتمع المالي في إدارة هذه المؤسسات, وأثارت الكثير من التساؤلات حول جودة المعلومات المحاسبية وفعالية نظام المعلومات المحاسبي ومدى صحة وعدالة ومصداقية القوائم المالية, اهتمت (الجمعيات العلمية والتجمعات المهنية واللجان الفنية) بوضع أسس لإعداد وعرض القوائم المالية وهذا من خلال معايير المحاسبة الدولية.

سيتم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: ما هية المعلومات المحاسبية.

المبحث الثاني: جودة المعلومات المحاسبية.

المبحث الثالث: الحوكمة المصرفية كآلية لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

المبحث الأول: ماهية المعلومات المحاسبية.

تعتبر المعلومات المحاسبية (مخرجات نظام المعلومات المحاسبي)، العصب الرئيسي لإدارة أي مشروع اقتصادي، كما أنها تمثل عنصر ربط بين الشركات وفروعها وكوسيلة اتصال بين الشركة ومستخدمي المعلومات المحاسبية عند عملية اتخاذ القرارات، حيث تعتمد تلك القرارات على جودة المعلومات المحاسبية من خلال القوائم والتقارير المالية المتضمنة للمعلومات المحاسبية. وعليه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى ماهية المعلومات المحاسبية والخصائص النوعية لها والأطراف المستخدمة لها، وكذلك جودة المعلومات المحاسبية.

المطلب الأول: مفاهيم المعلومات المحاسبية.

تعرف المعلومات المحاسبية بأنها كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا[1].

وفي مجال مهنة المحاسبة نجد أن مصطلح المعلومات المحاسبية أصبح متداولا بشكل واسع في كثير من الأدبيات والأبحاث التي ترى أنه من الضرورة النظر إلى المحاسبة من أبعاد متنوعة ومجالات مختلفة بشكل متكامل، فالمعلومات ذات المصادر المختلفة هي التي تشكل المادة الحية التي يمكن التعامل معها تحليلا وتفسيرا وشرح أو وصفا لمعالجتها وإخراجها في شكل معلومات تمثل المعطيات التي تفيد في عملية اتخاذ القرارات[2].

وعموما تعرف المعلومات المحاسبية على أنها بيانات يتم تجميعها وقياسها وتلخيصها وتبويبها وعرضها في القوائم المالية حتى تمكن مستخدميها في التقييم واتخاذ القرارات.

المطلب الثاني: أهمية المعلومات المحاسبية.

[1] قاسم محسن إبراهيم الحبيطي، زياد هاشمي يحيى السقا، نظم المعلومات المحاسبية، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، كلية الحدباء الجامعة، العراق،2003 ،ص27.

[2] ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، دراسة حالة مؤسسة اقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009، ص24.

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي في ظل الثورة التقنية الحديثة واستخدام الميكنة من أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية والإدارية والمالية، فالمحاسبة توفر البيانات والمعلومات الكمية والمالية التي تساعد في اتخاذ قرارات الاستثمار وتوظيف الأموال وتخصيصها، وفي المحافظة على الأصول والرقابة عليها كما تساعد في تخطيط العمليات وقياس التكلفة وتحقيق الرقابة وتقييم الأداء والمساهمة في صنع وترشيد القرارات.

تكمن أهمية المعلومات المحاسبية في كونها وسيلة أساسية وأداة فاعلة بيد الإدارة لإنجاز مهامها وتحقيق أهدافها، وتزداد أهمية المعلومات المحاسبية والحاجة إليها كنتيجة أساسية لمجموعة من العوامل والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسلوكية والتي يمكن ذكرها فيما يلي:

- **الثروة العلمية والتكنولوجية:** وقد انعكست آثارها على الوحدات والمنظمات الاقتصادية المنتجة للمعلومات، وهذا لرفع كفاءتها وتفعيل دورها في المساهمة في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية من خلال توفير المعلومات الملائمة.

- **العوامل الاقتصادية:** لقد أدى كبر حجم المشروعات وظهور الشركات المتعددة الجنسيات وانتشار التجارة الإلكترونية وفي ظل العولمة الاقتصادية زادت الحاجة للمعلومات المحاسبية الملائمة لأغراض الرقابة والتخطيط واتخاذ القرارات وهذا لاستمرار بقاء الشركات

- **العوامل القانونية والتشريعية:** تفترض الاحتياطات القانونية والضريبية تقديم معلومات محاسبية ومالية كافية وملائمة للوفاء بهذه المتطلبات وتلبيتها.

- **العوامل الجغرافية:** أدى وجود الشركات التجارية الكبيرة ذات الأقسام والفروع الداخلية والخارجية إلى زيادة الحاجة للمعلومات المحاسبية لتساعد في عمليات الرقابة والتنسيق بين هذه الأقسام والفروع وإداراتها الرئيسية

- **العوامل الإدارية:** تواجه إدارة الشركات أنواعا من المشكلات الإدارية وهنا يبرز دور أهمية المعلومات المحاسبية لأغراض التخطيط والرقبة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات.

المطلب الثالث: مصادر المعلومات المحاسبية.

تعتبر التقارير المالية المنشورة من قبل المؤسسات مصدرا مهما من مصادر المعلومات التي يلجأ إليها المحلل

المالي ويعتمد عليها متخذو القرارات والمستفيدون وكل الأطراف المهتمة بأمر المؤسسة وتتمثل في

أولا: القوائم المالية:

القوائم المالية من مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وهي من أهم أنواع التقارير المحاسبية وتعتبر الوسيلة

الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات للأطراف الخارجية، وحسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (01) فان مكونات القوائم تتمثل في[1]:

1 - **الميزانية العمومية:** وتسمى قائمة المركز المالي وتتضمن أصول الشركة والتزاماتها وحقوق الملكية في لحظة معينة.

2 -**قائمة الدخل:** وتبين هذه القائمة نتيجة أعمال الشركة من ربح أو خسارة.

3- **قائمة التغيير في حقوق الملكية:** وتبين ما يلي:

- جميع التغيرات في حقوق الملكية (حقوق المساهمين) خلال فترة.

- التغيرات في حقوق الملكية ما عدا تلك الناجمة من العمليات مع المالكين مثل زيادة أو تخفيض رأس مال أو توزيعات الأرباح.

4- **قائمة التدفقات النقدية:** وهي قائمة تبين التدفقات النقدية الداخلية والخارجية خلال فترة معينة، وتبين مصادر هذه التدفقات والي تشمل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، فهي تحدد المركز النقدي للشركة في لحظة زمنية معينة، والمعيار المحاسبي الدولي رقم (19) يغطي محتويات وأسس إعداد هذه القائمة بشكل مفصل.

5- **السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى:** وتبين ملخصا للسياسات المحاسبية وملاحظات تفسيرية تتعلق ببنود القوائم المالية، والإفصاحات تطلبها معايير الإبلاغ المالي الدولية، وتحتوي على كل التفاصيل المتعلقة بإعداد القوائم المالية السابقة من طرق محاسبية معتمدة، توضيحات فيما يخص الشراكة، الارتباط والتنازل بين الوحدات غيرها من المعلومات التوضيحية.

ثانيا: تقرير مراجع الحسابات

ويعده مراجع الحسابات الخارجي، ويرفق مع القوائم المالية المعدة، حيث يوضح المراجع رأيه حول فحص القوائم ومدى دقة المعلومات الواردة فيها ومدى تمثيلها لحقيقة الشركة لفترة مالية معينة، كما يوضح مدى

[1] زلاسي رياض، إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية –دراسة حالة مؤسسة الياس للنأمين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح، 2009-2010،ص 42

توافق إعداد القوائم والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وهذا التقرير يعتبر مفيد لمستخدمي المعلومات المحاسبية فيما يتعلق بإمكانية الوثوق والاعتماد على القوائم المالية.

ثالثا: تقرير مجلس الإدارة

وهو التقرير الذي عادة ما يبدأ به التقرير السنوي للشركة، ويقوم مجلس الإدارة بإعطاء المساهمين فكرة عامة عن نشاط الشركة خلال فترة مالية معينة، ويتضمن التقرير معلومات عن الإنتاج ومركز الشركة المالي والتسويقي، وحجم لمبيعات ونموها وتطورها والمشاريع التي أنجزتها الشركة وما تنوي إنجازه في العام القادم[1].

المطلب الرابع: الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

ارتبط الإفصاح المحاسبي بظهور شركات المساهمة وإلزامها بنشر قوائمها المالية دوريا حتى تستفيد الأطراف المعنية من المعلومات التي تم الإفصاح عنها عند اتخاذ القرارات الاقتصادية، وتطور الإفصاح المحاسبي بتطور الفكر المحاسبي سواء من الجانب المهني أو الأكاديمي، إذ لم تعد المحاسبة فن تسجيل وتبويب الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية بل أصبحت تلعب دورها كنظام للمعلومات المحاسبي، من خلال قياس وتحليل وتقديم المعلومات الضرورية للأطراف التي لها مصالح معها، مما توجب بالسعي نحو وضع تشريعات قانونية ومعايير متفق عليها من طرف الممارسين تخص عملية الإفصاح وكيفية عرض المعلومات في القوائم المالية.[2]

الفرع الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي.

لقد زاد الاهتمام في العقود الأخيرة (بداية الستينات) بموضوع الإفصاح، وهذا لاعتماد العديد من الجهات بشكل كبير في قراراتها على ما تنشره الشركات من معلومات، مما أدى لظهور وجهات نظر مختلفة حول مفهوم وحدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في القوائم المالية المنشورة وهذا لاختلاف مصالح

[1] زلاسي رياض، مرجع سبق ذكره، ص43.

[2] زغدار احمد، سفير محمد، خيار الجزائري التكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية، مجلة الباحث، العدد 07، 2009، ص83.

الأطراف ذات العلاقة، حيث يعد الإفصاح ضمنيا إعلام متخذي القرارات بالمعلومات الهامة بهدف ترشيد عملية اتخاذ القرار، والاستفادة من الموارد بكفاءة عالية[1].

وفي هذا المجال فإن الإفصاح المحاسبي والهدف من إعداد القوائم المالية كلاهما يستهدف المنفعة من المعلومات المحاسبية، حيث يمكن تعريف الإفصاح كما يلي:

"إظهار القوائم المالية المنشورة جميعا، تسبق الحقائق التي تجعل هذه القوائم تعبر بعدالة ووضوح عن الوضع المالي الحقيقي للشركة مصدره القوائم، أي منع إخفاء أية معلومة تجعل القوائم مضللة لمن سيستخدم هذه القوائم

في عملية اتخاذ القرارات"[2].

أما المعيار المحاسبي المصري رقم (03) "المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية"[3] يرى أن الإفصاح بأنه إظهار كافة المعلومات الهامة التي تعتبر ضرورية لكي تكون القوائم المالية واضحة ومفهومة لمستخدميها حتى يمكن الاعتماد عليها في تقييم الشركات واتخاذ القرارات الاقتصادية.

ويعرف بأنه "عملية إيصال ونقل المعلومات التي أعدت في مرحلة القياس لمن يستخدمها ويوظفها ويحتاجها، سواء داخل المؤسسة أو خارجها، بحيث يجب مراعاة أهمية المعلومات التي يفصح عنها والوقت الذي يتم فيه الإفصاح وبأي وسيلة"[4].

حيث يعتبر الإفصاح المحاسبي روح أي سوق مالي وأساس نجاحه، حيث يحقق الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة ميزانيات الشركات المتعاملة في السوق والإشراف على وسائل الإعلام المختلفة التي تشكلها هذه الشركات والتدخل لإزالة الغش ومنع إعطاء معلومات غير صحيحة للمساهمين.

مما سبق يتضح بأن مفهوم الإفصاح يعني توصيل المعلومات المحاسبية إلى الأطراف المستخدمة لها الداخلية والخارجية، بحث تكون هذه المعلومات مفيدة وضرورية توضح حقيقة الوضع المالي للوحدة الاقتصادية

---

[1] نفس المرجع ، ص83.

[2] محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، دار وائل، الأردن، ط04، 2007، ص46.

[3] محمد عبد العزيز خليفة وآخرون، شرح معايير المحاسبة المصرية وتطبيقاتها الصادرة بموجب قرار وزير الاقتصاد، رقم 503، 1997، الجزء الأول، مركز فجر للطباعة، ص99.

[4] صديقي مسعود، مرزوقي مرزوقي، التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول والموجود(أسباب التباين وتقييم التناسق)، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي الوادي، 17-18جانفي 2010، ص4.

ونشاطها، مما يجعل هذه المعلومات تساهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة التي تهدف إلى استمرارية عمل هذه الوحدة.

الفرع الثاني: أهمية الإفصاح المحاسبي.

تكمن أهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية في أهداف تلك القوائم والتقارير المالية المشار إليها سابقا، وهي بصفة عامة توفير كل المعلومات التي من شأنها خدمة مستخدميها،ويلعب الإفصاح المحاسبي دورا هاما في تحقيق الآلية الخاصة بسوق رأس المال من حيث تحديد الأسعار المناسبة للأسهم وتحقيق التوازن بين درجة المخاطر لها والعائد الذي تحققه هذه الأسهم، فالإفصاح المحاسبي يؤدي إلى تخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار وإقبال المدخرين على تقديم أموالهم للمستثمرين وبالتالي كبر حجم سوق رأس المال متمثلا في زيادة عدد الأسهم المعروضة للشراء والبيع وكذلك في زيادة حجم التعامل(عمليات الشراء والبيع) لهذه الأسهم، وهذا يؤدي إلى مكانية تشغيل المعلومات مثل تنبؤات المحللين الماليين، تنبؤات إدارة المشروعات عن الأرباح المستقبلية، ونشر معلومات عن حالة الاقتصاد القومي مثل سعر الفائدة ومعدل التضخم وإذا تحققت كفاءة سوق المال فإن ذلك سيؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة.أما الهدف من الإفصاح المحاسبي يتمثل فيما يلي:

- عرض القوائم المالية إلى المستثمرين بصورة خالية من التشويش والتظليل في هذه القوائم.
- سرد كل المعلومات التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية للشركة بشكل يفيد مستخدميها.

المطلب الخامس: أنواع الإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه.

الفرع الأول: أنواع الإفصاح المحاسبي.

إن من بين مرتكزات الإفصاح تحديد المستخدم المستهدف للمعلومة المحاسبية كما أشرنا إليه سابقا، وتبعا لاختلاف احتياجات الأطراف المستخدمة فإنه ما يكون ملائم وضروري لطرف ما قد لا يكون بالضرورة ملائم لطرف آخر وهذا لاختلاف مستوى الخبرة، بالإضافة لرغبة الإدارة في الإفصاح أو عدم الإفصاح، واختلاف المعلومات من قطاع لآخر وكذلك اختلاف بيئة الأعمال التجارية كل ذلك أدى إلى إعطاء الإفصاح عدة صفات لتحديد القدر الملائم من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها.

وتتمثل أنواع الافصاح المحاسبي في:

- **الإفصاح الكافي:** يشير إلى الحد الأدنى الواجب نشره من المعلومات المحاسبية والتي يجب أن تتضمنه القوائم المالية لجعل هذه المعلومات مفيدة لمستخدميها وغير مضللة.

- **الإفصاح العادل:** وهو تقديم المعلومات التي تفي باحتياجات جميع الأطراف المستخدمة.

- **الإفصاح الشامل:** وهو يعني أن يكون هناك عرض شامل لكافة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية بشكل يجعلها مفيدة للمستثمر وغير مضللة أي ضمان عدم إخفاء أي معلومة

- **الإفصاح التفاضلي:** يتم التركيز في القوائم المالية بصورة ملخصة ومختصرة على التفاصيل أو التفاوت بين البنود بعقد المقارنات لتوضيح التغيرات الجوهرية وتحديد الاتجاه العام للتغيرات أو التفاصيل ويعتمد الإفصاح التفاضلي على التقارير السنوية المختصرة (الملخصة) بحجة أن بعض المساهمين يحتاجون إفصاحا شاملا، ولكن الكثير منهم لا يحتاجون إلا إلى معلومات مالية ملخصة وذات تحليل فني أقل.[1]

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على الإفصاح في المعلومات المحاسبية.

تعتبر القوانين والتشريعات والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق عوامل مؤثرة على الإفصاح المحاسبي، ويمكن تقديم العوامل المؤثرة على الإفصاح بالقوائم المالية على النحو التالي:

أولا: العوامل التي لها علاقة بالبيئة.

تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى لأسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية وعوامل ناتجة عن حاجة المستفيدين إلى المزيد من المعلومات الإضافية عن التغيرات البيئية وأثرها على الوحدة الاقتصادية بغرض المقارنة بين الوحدات الاقتصادية وتحديد المسؤوليات الاجتماعية لكل منها.

ثانيا: العوامل التي لها علاقة بالمعلومات.

تتأثر درجة الإفصاح بالمعلومات، وخاصة من ناحية مدى توافر الملائمة والثقة في هذه المعلومات، علاوة على القابلية للتحقق والمقارنة، ومقارنة التكلفة بالعائد (اقتصادية المعلومات) وتحدد تكلفة المعلومات مستوى الإفصاح الموفر في القوائم المالية، أي أن تكون المنفعة من المعلومات تفوق تكلفة الحصول عليها.

ثالثا: العوامل التي لها علاقة بالوحدة الاقتصادية.

1- **عدد المساهمين:** تبين وجود علاقة طردية بين عدد المساهمين ودرجة الإفصاح، على أساس أن زيادة عدد المساهمين يؤدي إلى زيادة درجة الإفصاح.

[1] رضوان حلوة حنان ، وآخرون، أسس المحاسبة المالية، دار الحامد، الأردن، 2004،، ص 44 .

2- **تسجيل الشركة بسوق الأوراق المالية:** ولهذا العامل اثر مباشر في زيادة الإفصاح، بسبب الشروط التي تضعها تلك الأسواق.

3- **المدقق الخارجي:** حيث يقوم المدقق بتقويم درجة الإفصاح عند تدقيقه لحسابات الشركة، للوقوف على مدى التزامها بالأسس والقواعد والمبادئ والسياسات المحاسبية والمعايير والقواعد المهنية التي يفرضها دستور المهنة.

رابعا: العوامل الأخرى.

ومن أهمها صافي الربح، ورغبة الإدارة في الإفصاح عن المعلومات، وأجهزة الإشراف والرقابة على أعمال الشركات المساهمة[1].

خامسا: العوامل التي لها علاقة بالجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح.

وتتمثل في الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح، حيث تختلف باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المعتمد بكل دولة، إذ نجد في العديد من الدول خاصة النامية منها أن الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح غالبا ما تكون من المنظمات المهنية والحكومية.

سادسا: العوامل التي لها علاقة بالمنظمات والمؤسسات الدولية.

بالإضافة إلى المنظمات والقوانين المحاسبية فإن المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عمليات الإفصاح، ومن أهم هذه المنظمات لجنة معايير المحاسبة الدولية(IASB) حيث تحاول تحسين جودة المعلومات المفصح عنها على المستوى العالمي، من خلال إصدارها لمجموعة من المعايير المحاسبية.

المبحث الثاني: جودة المعلومات المحاسبية.

تعد المعلومات المحاسبية حجر الأساس في ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، لذا يمكن النظر إلى المحاسبة على أنها نظام معلومات يتفاعل مع البيئة يأخذ منها مدخلاته (البيانات) ويعالجها ويوصلها إلى مستخدميها في شكل بيانات وقوائم مالية (مخرجاته). وبالتالي فإن من أهم أهداف النظام المحاسبي إمداد مستخدمي البيانات والقوائم المالية بالمعلومات الملائمة لهم لترشيد قراراتهم.

[1] عماد حرش جاسم الشميمي، الإفصاح في القوائم المالية، ص 8
الوقت13:00 تاريخ الزيارة 13 2014/05 .http://world-acc.net/vb/showthread.php?t=43

المطلب الأول: تعريف جودة المعلومات المحاسبية.

يقصد بجودة المعلومات المحاسبية مدى الامتثال للقواعد والإجراءات التي يتم تطبيقها بانتظام وإخلاص بشكل يعكس قيمة حسابات المؤسسة والأهمية النسبية للأحداث المسجلة. ويعتبر مفهوم جودة المعلومات المحاسبية من المفاهيم المعاصرة التي تهتم بها مختلف المجامع العلمية والمهنية وذلك لما له من أهمية عند إعداد القوائم المالية وتحقيق متطلبات الإفصاح اللازمة في تلك القوائم بما يخدم مستخدمي المعلومات المحاسبية، ولعل هذه الأهمية هي ما دفعت بمجلس معايير لمحاسبة المالية في الولايات المتحدة إلى إصدار البيان رقم (10) سنة 1937 "الخصائص النوعية للمعلومات لمحاسبية"، والتي (FASB) الأمريكية تمثل المدخل الضروري لتأصيل وتطوير المفاهيم المحاسبية اللازمة لوضع مجموعة من المعايير التي يمكن الاعتماد عليها عالميا في إعداد القوائم والتقارير المالية وخدمة متخذي القرارات والمستفيدين منها.

–وعموما تعني جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية ما تحققه من منفعة للمستخدمين، وذلك من خلال خلوها من التحريف والتظليل وأن تكون معدة في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية الفنية.

المطلب الثاني: خصائص جودة المعلومات المحاسبية.

خصائص المعلومات المحاسبية في ترتيب هرمي ولقد حددت هيئة معايير المحاسبة المالية(FASB) تكون ذات فائدة أكبر لمستخدميها عند اتخاذ القرارات، وهذا من خلال بيان رقم (02) الذي صدر سنة 1937 بعنوان"الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية".

الفرع الأول: الخصائص الأساسية:

أولا: الملائمة: تكون المعلومات المحاسبية ملائمة إذا كان لها تأثيرا على قرارات مستخدميها، ولكي تكون المعلومات المحاسبية تتصف بالملائمة لابد أن يتوفر فيها الخصائص التالية[1]:

- **التوقيت المناسب:** إن توفر المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب يساعد المستخدم لها في اتخاذ القرار المناسب، فقد دعت المؤسسات المهنية والعلمية المحاسبية الشركات إلى إصدار التقارير والقوائم المالية السنوية والربع السنوية والنصف السنوية لإضفاء الملائمة في التوقيت على هذه المعلومات والقوائم.
- **القدرة التنبؤية:** يجب أن تساعد هذه المعلومات المستخدم على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل،وهذا من خلال الإفصاح عن نتائج الأحداث الماضية بالقوائم المالية.
- **القدرة على التقييم الارتدادي (التغذية الاسترجاعية):** ويقصد بها قدرة المعلومات على مساعدة متخذ القرار في تقييم صحة توقعاته السابقة، وبالتالي تقييم نتائج القرارات التي اتخذها بناء على هذه التوقعات

ثانيا: الموثوقية: أي أن المعلومات معقولة وخالية من الخطأ والتحيز، وتمثل بصدق العمليات حيث يمكن الاعتماد عليها، ولهذا يلزم توفر الخصائص التالية[2]:

- **الحياد:** حيادية المعلومات تعني عند إعداد المعلومات ينبغي عدم التحيز إلى طرف معين وخدمة جميع الأطراف المستخدمة لها.
- **قابلية التحقق:** أي أنه يحصل توافق بين المعلومات الواردة وتلك التي يتوصل إليها بقياسات أخرى مستقلة باستخدام نفس أساليب القياس.
- **التمثيل الصادق:** وتعني الإخلاص في تمثيل العمليات المالية والأحداث وأن تكون معبرة بصدق.

ثالثا: القابلية للفهم: وتعني أن تكون المعلومات المحاسبية مفهومة من قبل المستخدمين، كما أنه ينبغي أن يكون لديهم مستوى من المعرفة المحاسبية في مجال الاقتصاد.

الفرع الثاني: الخصائص الثانوية[3]:

أولا: القابلية للمقارنة: ويقصد بها إمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية في المكان والزمان بمعنى أن يكون بالإمكان إجراء المقارنة بين المعلومات المحاسبية لعدة فترات لنفس المؤسسة، كما يمكن اجرأها بين

[1] رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره ، ص13.

[2] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية ، مدخل نظري وتطبيقي، الطبعة 2، 2009، ص18-19.

[3] حامدي علي، أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010-2011، ص102.

معلومات محاسبية لعدة مؤسسات مماثلة، والهدف من هذه المقارنة هو تحديد وتفسير أوجه التشابه والاختلاف في المعلومات المحاسبية والتوصل إلى أخذ فكرة عن مسائل معينة.

وكذلك المقارنة مع القوائم المالية لفترة أو لفترات أخرى سابقة لنفس الشركة، أو مقارنة القوائم المالية للشركة مع القوائم المالية لشركة أخرى ولنفس الفترة، حيث يستفيد مستخدمي المعلومات المحاسبية من إجراء المقارنة لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة الاستثمار والتمويل وتتبع أداء المنشأة ومركزها المالي من فترة لأخرى وإجراء المقارنة بين الشركات المختلفة[1].

ثانيا: الثبات: ويقصد بالثبات أن تكون السياسات والطرق المحاسبية المستخدمة ثابتة لا تتغير من فترة لأخرى (مثلا إتباع نفس طريقة تقييم المخزون) ، وهذا لا يعني أن الشركة لا يمكنها تغيير إحدى الطرق المستعملة لطريقة أخرى إذا كان هناك مبرر، وعلى الشركة الإفصاح عن أسباب وتأثير مثل هذا التغيير.

المطلب الثالث: معايير جودة المعلومات المحاسبية.

نظرا لعدم وجود تعريف محدد لجودة المعلومات وذلك لاختلافه تبعا لاختلاف وجهات النظر وأهداف منتجي ومستخدمي المعلومات إلا أنه يمكن تحديد معايير عامة لقياس جودتها على النحو التالي[2]:

الفرع الأول:الدقة والمنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية.

أولا: الدقة : يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات أي بدرجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي والحاضر والمستقبل، فكلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها وقيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو التوقعات المستقبلية.

ثانيا: المنفعة: تتمثل في عنصرين هما صحة المعلومة وسهولة استخدامها، ويمكن للمنفعة أن تأخذ الصور التالية:

-المنفعة الشكلية: أي تطابق شكل المعلومات مع متطلبات اتخاذ القرار.

-المنفعة الزمنية: توفر المعلومة لمتخذ القرار في الوقت المناسب.

-المنفعة المكانية: أي الحصول عليها بسهولة.

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، الجوانب النظرية والعلمية، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص10.

[2] عطا الله وارد خليل وآخرون، الحوكمة المؤسسية، المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهر، 2008، ص105.

-المنفعة التقييمية أو التصحيحية: أي قدرة المعلومة على تقييم وتصحيح نتائج تنفيذ القرار.

الفرع الثالني: الفاعلية والتنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية.

أولا: الفاعلية: تعبر الفاعلية عن مدى ودرجة تحقيق الوحدة الاقتصادية لأهدافها من خلال موارد محددة، ولذلك يمكن تعريف جودة المعلومات من زاوية الفاعلية بأنها مدى تحقيق المعلومات لأهداف الشركة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محددة.

ثانيا:التنبؤ: يقصد بالتنبؤ الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل، وأن هذه المعلومات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات، ومن ثم فإنه من المؤكد أن جودة المعلومات تتمثل في تخفيض حالة عدم التأكد.

الفرع الثالث: الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية.

يقصد بالكفاءة حسب استخدام الموارد، أي تحقيق أهداف البنك بأقل استخدام ممكن للموارد، وتطبيق مبدأ اقتصاد المعلومات الذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل التكاليف الممكنة والتي لا يجب أن تزيد عن قيمته المعلومة.

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية[1].

الفرع الأول: العوامل البيئية (بيئة المحاسبة).

من أهم العوامل البيئية التي تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية ما يلي:

أولا: العوامل الاقتصادية: تختلف نوعية المعلومات التي تقدمها التقارير المالية باختلاف النظام الاقتصادي،ففي الاقتصاد الرأسمالي تحظى التقارير المالية بأهمية كبيرة، إذ يتم التركيز على ضرورة توافر المعلومات الملائمة لاحتياجات المستخدمين، بينما في الاقتصاد الاشتراكي يتم التركيز على المعلومات المحاسبية الموجهة للتخطيط في الدولة ولغرض أحكام المراقبة المركزية.

ثانيا: العوامل الاجتماعية: تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ببعض القيم الاجتماعية مثل: اتجاه المجتمع نحو الاهتمام بالسرية في القوائم المالية والوقت.....إلخ، فالسرية تؤثر على نشر المعلومات المحاسبية.

[1] ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سابق، ص 62.

ثالثا: العوامل القانونية: إن العوامل القانونية وأهمها مجموعة الأنظمة والقواعد القانونية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على مهنة المحاسبة والرقابة والإشراف على ممارستها خصوصا مع ظهور الشركات المساهمة التي تتميز بانفصال الملكية عن الإدارة مما أدى خضوعها إلى التشريعات القانونية والضريبية منذ بدء تكوينها حتى تصفيتها, وهذا ينعكس على الكيفية التي تعد بها المعلومات وكيفية عرضها في التقارير المالية.

رابعا: العوامل الثقافية: وتتمثل في المستوى التعليمي ووضع المنظمات المهنية، فالمستوى التعليمي يؤثر في الممارسة المحاسبية والتدقيق بشكل عام والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بشكل خاص.

الفرع الثاني: العوامل المتعلقة بالمعلومات.

تتأثر جودة التقارير المالية بمدى توافر عدد من الخصائص والصفات للحكم على منفعتها في اتخاذ القرار، كما أن لاستخدام الحاسوب في الوقت الحاضر أثر على جودة المعلومات المحاسبية، وكذلك الانتشار الواسع والسريع للإنترنت مما أدى إلى انخفاض كلفة الإنتاج والحصول على المعلومات وزيادة كمية المعلومات الملبية لاحتياجات المؤسسة والمستخدمين وزيادة عدد المستخدمين للمعلومات في العالم وفي الوقت المناسب.

الفرع الثالث: تقرير مدقق الحسابات (المراجع الخارجي).

يعتبر تقرير مدقق الحسابات الركيزة الأساسية في جودة المعلومات المحاسبية للتقارير المالية من خلال مراجعة التقارير المالية المنشورة، وإضفاء الثقة في المعلومات الواردة بها، والتحقق من أن إعداد وعرض التقارير المالية قد تم وفقا لمعايير المحاسبة المعتمدة وكذلك متطلبات القوانين المعمول بها.

المطلب الخامس: الجهود المبذولة لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

وانطلاقا من أهمية المعلومات المحاسبية بذلت جهود حديثة من مختلف الجهات والمؤسسات الأكاديمية والمهنية لتعزيز وتحسين المعلومات المحاسبية وجعلها أكثر إفادة للمستخدم، ونقدم أهم الجهود المبذولة:

الفرع الأول: تقرير لجنة تروبلود[1].

لدراسة أهداف التقارير المالية الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين حيث أصدرت هذه الدراسة مجموعة من الأهداف للقوائم المالية وهذا من خلال بيان رقم (01) بعنوان "مفاهيم المحاسبة المالية" ونذكر منها:

[1] زلاسي رياض، مرجع سلبق، ص37 .

– ينبغي أن تقدم القوائم المالية معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين وغيرهم من المستخدمين وهذا لاتخاذ القرارات الاقتصادية.

– ينبغي أن تقدم القوائم المالية معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين وغيرهم من المستخدمين للتنبؤ بالمقبوضات النقدية (التدفقات النقدية) المستقبلية من الأرباح أو الفوائد والعائدات من لبيع أو استحقاق السندات أو القروض، من حيث المبالغ والتوقيت ونسبية عدم التأكد.

– ينبغي أن تقدم القوائم المالية معلومات مفيدة عن الموارد الاقتصادية للشركة والالتزامات وحقوق المالكين وهذا يساعد على تحديد نقاط القوة المالية للشركة والضعف.

–ينبغي أن تقدم القوائم المالية معلومات مفيدة حول السيولة والملائمة المالية وتدفقات الأموال (أي معلومات حول كيفية تحصيل وإنفاق النقد، والاقتراض وسداد القروض، وتوزيع الأرباح النقدية)

–ينبغي أن تتضمن القوائم المالية تفسيرات وتأويلات لمساعدة المستخدمين على فهم المعلومات المالية المقدمة.

–ينبغي أن تقدم القوائم المالية معلومات حول كيفية إدارة الشركة وتصريف المسؤوليات لاستخدام موارد المؤسسة.

الفرع الثاني: تقرير الأهداف لهيئة معايير المحاسبة المالية سنة 1980[1]

ويقصد به البيان رقم (10) الصادر حول أهداف التقارير المالية وهي:

– توفير المعلومات التي تفيد المستثمرين الحاليين والمرتقبين لترشيد قراراتهم.

– توفير المعلومات التي تفيد المستثمرين الحاليين والمرتقبين وغيرهم في مجال تقييم الخدمات التي تقدمها الوحدة وتحديد مدى قرتها على الاستمرار في تقديمها.

– توفير المعلومات بين الموارد الاقتصادية المتاحة وعن الالتزامات القائمة على هذه الموارد وعن صافي الموارد القائمة لدى الوحدة، وكذلك التغيرات التي طرأت على عناصر المجموعات الثلاثة السابقة.

– توفير المعلومات التي تفيد في التعرف على مصادر الحصول على الأصول وغيرها وكذلك أوجه استخدامها.

– توفير المعلومات التي تفيد في تقييم الأداء الدوري للوحدة المحاسبية ويعتبر أساس الاستحقاق أساسا

[1] زلاسي رياض، مرجع سابق، ص38.

ملائما لقياس التغيرات في موارد الوحدة.

– توفير المعلومات التي تتعلق بإيضاحات أو ملاحظات ترى إدارة الوحدة أنها تساعد المستخدمين في اتخاذ قراراتهم.

المبحث الثالث: آليات الحوكمة المصرفية لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

إن الدور المباشر من آليات حوكمة الشركات هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية و ذلك لتحقيق المفهوم الشامل لجودة هذه المعلومات والذي يقوم على مجموعة من الخصائص،وسنبين في هذا المبحث العلاقة بين آليات الحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية.

المطلب الأول: آليات الحوكمة المصرفية[1].

أولا: الآليات الداخلية.

مجلس الإدارة: يمثل مجلس الإدارة الآلية الداخلية، حيث يلعب دورا محوريا في رقابة الإدارة، وهذا من شأنه أن يخفض من تكاليف الوكالة وذلك بالحد من قدرة الإدارة العليا المسؤولة عن صنع القرارات من ممارسة أي نشاط قد يضر بمصالح البنك ومصالح المساهمين وأصحاب المصالح، ولذلك فان حجم وتشكيل المجلس يعتبر من السمات أو الخصائص المهمة التي تؤثر على فاعلية وكفاءته في الرقابة الإدارة وان تزويد المجلس بأعضاء من الخارج لديهم الحافز لتنفيذ مهام رقابية من شأنه أن يجعلهم بمثابة محكمين فيما يتعلق بالمسائل التي قد لا تكون محل اتفاق بين المديرين الداخليين (الأعضاء من الداخل) ومن تم الحد من التصديق على قرارات قد يترتب عليها مشاكل وكالة، حيث تشير نظرية الوكالة بأنه عندما يسعى المديرون بالمجلس الى تغليب مصلحتهم الخاصة يدلا من السعي نحو تعظيم ثروة المساهمين، فان تدعيم المجلس

[1] حسن صلاح الدين، مرجع سابق، ص 211.

بأعضاء من خارج البنك قد يزيد من فاعلية المجلس، فمجالس الإدارة التي تكون غالبية أعضاءها من الخارج ومستقلين، أي لا تربطهم علاقات عمل حالية أو سابقة أو قرابة بالإدارة كما لم يكونوا موظفين بالبنك، تكون تلك المجالس أكثر فاعلية وكفاءة حيث سيعمل هؤلاء الأعضاء على الحفاظ وتعظيم ثروة المساهمين من خلال المراقبة الفعالة لمدى التزام الادارة بالممارسات والتطبيق الجيد للمبادئ والقواعد المصرفية الحذرة والمتعارف عليها، كما أن وجود كثير من الأعضاء من الداخل في مجلس الإدارة يضعف ويقلل من استقلالية المجلس، وهذا يؤدي إلى انخفاض فاعلية مجلس الإدارة له تأثير في الرقابة أنشطة وممارسات أدارة البنك، وأيضا فان حجم مجلس الإدارة له مهم على فاعليته وكفاءته في تحقيق الرقابة ان الحجم المناسب لمجلس لأداء دوره الرقابي إلى لجان يتم تكوينها من الإغضاء من الخارج المستقلين مثل لجنة المراجعة، ولجنة الحوكمة، ولجنة المخاطر، ولجنة الترشيحات والتعيينات، ولجنة المكافآت، ولجنة الموارد البشرية، وأيضا، قد يقوم المجلس بتشكيل لجان أخرى أنها هامة ومفيدة لتطوير وزيادة فاعلية وكفاءة مراقبة الإدارة.

ثانيا: الآلية الخارجية[1].

الإفصاح والشفافية : تتمثل هذه الآلية الخارجية للحوكمة المصرفية،وتعتبر كأحد مبادئ الحوكمة، وإن التوصيات التي أصدرتها لجنة بازل الخاصة بالإفصاح لتدعيم دور الحكومة في تحقيق الرقابة، حيث أن تطوير وتدعيم الإفصاح المحاسبي الذي يجب أن تلتزم به البنوك يعتبر أمرا ضروريا لتخفيض عدم تماثل المعلومات حتى يتمكن أصحاب المصالح العملاء المودعين والمحللين الماليين ووكلاء التصنيف والتقييم الائتماني، والمستثمرين والجهات الرقابية) من تقييم مدى سلامة تعاملاتهم مع البنوك،كما يعمل الإفصاح المنتظم عن المعلومات على انضباط البنوك نظرا لان المشاركين في السوق سيجتمعون حول البنوك التي تعمل على زيادة جودة مستوى الإفصاح والشفافية في تقاريرها السنوية وقوائمها المالية وموقعها على شبكة المعلومات الدولية، حيث يستطيعون الحكم على سلامة الممارسات والأنشطة المصرفية وتقييم الأداء، للتعرف على كفاءة والقدرة الإدارة على تحقيق أهداف أصحاب المصالح وتعظيم ثروة المساهمين،كما أنهم من ناحية أخرى، سيتجنبون البنوك التي تتحمل مخاطر مفرطة دون مخصصات كافية، وتلك البنوك التي لا ترغب في تحمل مخاطر حتى تظل محتفظة بقدرتها التنافسية، وهذا يمثل حافزا ودافعا للبنوك لإعطاء المزيد من العناية

[1] حسن صلاح الدين، مرجع السابق، ص 212.

والاهتمام بتطوير وتحسين درجة الإفصاح والشفافية، مما يؤدي إلى تحقيق كفاءة وفاعلية الرقابة على أنشطة وعمليات وسياسات المصرف، ويعزز ذلك ما أكدته الدراسات من وجود العلاقات الآتية:

-وجود علاقة طردية بين العائد على حق الملكية ومستوى الإفصاح، ويعني هذا أن البنوك ذات العائد المرتفع على حق الملكية تميل إلى تقييم مستوى مرتفع من الإفصاح في تقاريرها المالية مقارنة بغيرها من المصارف ذات العائد المنخفض على حق المالكية.

-وجود علاقة بين نسبة القروض للعملاء والمصارف (بعد خصم المخصص) إلى إجمالي الأصول وبين درجة الإفصاح المحاسبي، أي أنه كلما زادت تلك النسبة زادت جودة الإفصاح أيضا، وكلما كان البنك مقيدا ببورصة الأوراق المالية زادت درجة الإفصاح المحاسبي.

المطلب الثاني: دور آليات الحوكمة المصرفية في تحقيق جودة معلومات محاسبية[1].

أولا: دور مجلس الإدارة: باعتبار المؤسسة كيان مركزي رابط للعقود بين مجموعة من الأطراف، وفي ظل البعد التعاقدي فإن مجلس الإدارة يعتري كآلية يساهم في تخفيض خسائر القيمة الناتجة عن تكاليف الوكالة، حيث تقاس فعالية مجلس الإدارة من خلال قدرته على تخفيض هذه التكاليف التي يتحملها المساهمين، وهذا بهدف حماية مصالح المساهمين وهو الهدف الذي يسعى نظام الحوكمة إلى تحقيقه ولهذا نظام الحوكمة يستعمل مجموعة من الآليات الخارجية والداخلية التي من بينها مجلس الإدارة باعتباره كأداة لضبط وتوجيه سلوكيات المسيرين، حيث يسعى إلى تنفيذ رقابة جيدة على المسيرين وذلك على مستويين كما أظهر ذلك كل منGUPTA سنة 1987 وHOSKISSON سنة 1989 مستوى الرقابة المالية ومستوى الرقابة الإستراتيجية، حيث تنفذ الأولى من طرف مدراء خارجيين مستقلين يعملون على إضفاء مصداقية

[1] ماجد إسماعيل أبو الحمام، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح وجودة التقارير المالية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، الجامعة الإسلامية غزة، ،قسم المحاسبة والتمويل، 2009-2001، ص ص 46 47.

للمعلومات المحاسبية والمالية، أما الثانية تتعلق بالإستراتيجية المتبناة من طرف مسيري المصارف ومدى تطابقها مع الإستراتيجية المنفذة من طرف مجلس الإدارة، حيث أن المجال الاستراتيجي هو ميزة المدراء الذين المسيرين داخل المصرف أين لا توجد حالة عدم تماثل المعلومات على اعتبار أن هم الذين يحضرون هذه المعلومات، على عكس الرقابة المالية المنفذة من طرف المدراء الخارجيين المستقلين الذين لا علاقة لهم بتحضير هذه المعلومات وإنما تتمثل مهمتهم في التأكد من صحتها ومصداقيتها.

ثانيا: دور الإفصاح والشفافية.

يشكل التطبيق السليم لحوكمة الشركات المدخل الفعال لتحقيق جودة التقارير المالية والمعلومات الناتجة عنها، وذلك لما يحققه من دقة وموضوعية للتقارير المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات، فتطبيق آليات الحوكمة من شأنه أن يؤثر على درجة ومستوى الإفصاح المحاسبي مما يؤكد على أنا لإفصاح والشفافية وظاهرة حوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منها بالآخر ويتأثر به، فإذا كان الإفصاح هو أحد وأهم مبادئ الحوكمة وأحد أهم آليات الحوكمة المصرفية فإن إطار الإجراءات الحاكمة للشركات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المالية والمحاسبية، كذلك فإن الأثر المباشر من تطبيق قواعد الحوكمة هو إعادة الثقة المعلومات المحاسبية نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لهذه المعلومات باعتبار أن المعلومات التي تنتجها التقارير المالية هي من أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة (مخاطر السوق ومخاطر السيولة ومعدل الفائدة ومخاطر الأعمال الإدارة وأسعار الصرف)، فضلا عن دورها في عملية التنبؤ، اعتمادها كأساس لتحليل القرارات في سوق الأوراق المالية الذي يعتمد على فرض رئيسي مؤداه أن كل ورقة مالية لها قيمة حقيقة يمكن الوصول إليها من خلال المعلومات المحاسبية بدراسة العائد المحاسبي، ومعدل النمو وبعض النسب المحاسبية، كما أن التقارير المالية تؤثر في قرارات المستثمرين بإمدادهم بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في السوق المالي قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع بهدف دعم وترشيد ذلك القرار.

المطلب الثالث: علاقة آليات الحوكمة المصرفية بجودة المعلومات المحاسبية.

إن الدور المباشر من آليات حوكمة الشركات هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية ونتيجة ذلك تحقيق المفهوم الشامل لجودة هذه المعلومات والذي يقوم على مجموعة من المعايير، علاوة على ذلك فهناك

تأثير لهذه المعلومات سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة على على القرارات المتخذة في أي جهاز مصرفي ، حيث أن أحد أهم دوافع الاهتمام بتطبيق بآليات حوكمة الشركات هو إعادة ثقة الأطراف المتعاملين مع البنوك ، والتي تتأثر بالانهيارات وحالات الفشل التي أصابت الكثير من البنوك، والتي ترجع في معظمها إلى عدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية وما تتضمنه من أخطاء لذا فإن أحد للآليات الأساسية التي يقوم عليها نظام الحوكمة المصرفية هي آلية الإفصاح والشفافية وما يحمل في طياته من إعداد ومراجعة المعلومات والإفصاح عنها بما يتفق والمعايير عالية الجودة وأن يتم توفيرها للمستخدمين في الوقت الملائم وبالتكلفة الملائمة يمكن القول بأن هناك ارتباطا وثيقا بين آليات حوكمة الشركات وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، على اعتبار أن هذا العامل يمثل أحد المحددات الرئيسية لجودة المعلومات المحاسبية. وقد أكدت هذا العديد من الدراسات، و التي تناولت العلاقة بين آليات الحوكمة المصرفية وتحقق جودة المعلومات المحاسبية ، حيث نخلص إلى ضرورة توفر الإجراءات القانونية اللازمة لحماية حقوق المساهمين، مع ضرورة الالتزام بالمعايير المحاسبية و المالية، خاصة فيما يتعلق بالمراجعة و التدقيق، لأ ن لتحقق الشفافية في ولتحقق جودة المعلومات المحاسبية، وبالتالي توفير الموثوقية في المعلومات المحاسبية المنتجة والموزعة، كما يلعب الإفصاح المحاسبي والشفافية أهمية كبيرة في الالتزام بآليات الحوكمة المصرفية. كلما كان هناك تحقق في الإفصاح الأمثل، أي الإبلاغ عن المعلومات ذات الأهمية القصوى بالنسبة لمستخدميها، كان هناك أثر ايجابي مباشر على البنوك و بالتالي على أداء الشركات. إن ما يتحقق من التطبيق الفعلي و الفعال لحوكمة الشركات هو إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة، تعتمد من قبل أطراف متعددة ومختلفة، تربطها مصالح بالبنك.

فمن خلال المعلومات المحاسبية المنتجة والمفصح عنها، والتي تتميز بالملائمة والمصداقية، والموثوقية يمكن للأطراف ذات العلاقة بالبنك المحافظة على مصالحهم و حماية حقوقهم من التلاعب والضياع ، كما تضمن المعلومات المحاسبية ذات الجودة تولد الثقة في الإدارة وفي الممارسات الإدارية، و هذا ما يدعم المركز التنافسي للشركة، كما ينشط حركة الأسواق المالية و يدعم كفاءتها.

المطلب الرابع: انعكاسات آليات الحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية.

إن طبيعة نشاط المصرف تفرض عليه التواجد في جو مليء بالمخاطر مما يستوجب عليه إقامة إدارة فعالة

لهذه المخاطر والتقليل من حجم المخاطر التي تتعرض لها وهذه الأخيرة لن تكون فعالة إلا إذا توفر مجلس الإدارة والإدارة العليا كفء ونزيه أي يتعامل ب آليات الحكم الراشد التي تنص على مجموعة من الآليات والتي تنعكس بدرجة أولى عل ى جودة المعلومات المحاسبية ، بحيث وجود إفصاح قوي وجودة معلومات محاسبية يشجعان على الشفافية الحقيقية في المصارف ، للوصول إلى الأهداف المراد الوصول إليها. وان تحقق الجودة للمعلومات المحاسبية في ظل الحوكمة المصرفية يتم عند تتحقق كامل خصائص المعلومة المحاسبية.[1]

كما هي موضحة في الشكل التالي:

الشكل (رقم 1) :يوضح انعكاسات آليات الحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية.

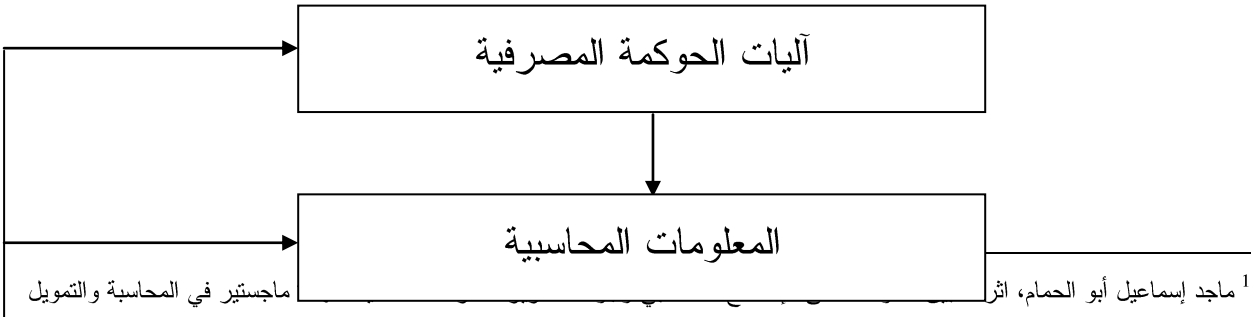

[1] ماجد إسماعيل أبو الحمام، اثر ماجستير في المحاسبة والتمويل ،الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة،2010، ص63.

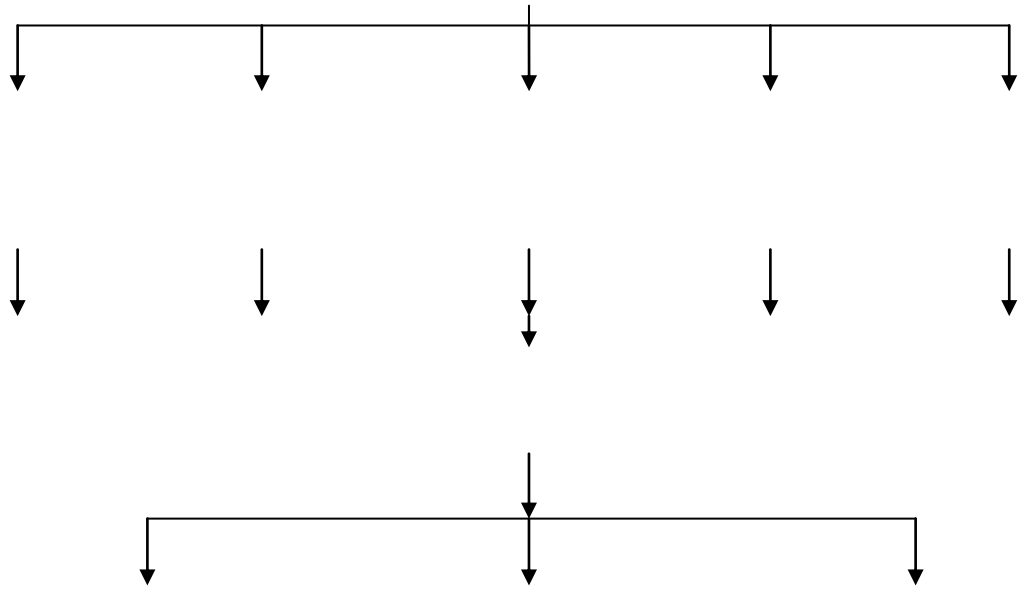

المصدر: ماجد إسماعيل أبو الحمام، اثر تطبيق الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في المحاسبة والتمويل ،الجامعة الاسلامية غزة، كلية التجارة،2010،ص63 .

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل الوقوف على مدى علاقة الحوكمة المصرفية بالمحاسبة ومخرجات النظام المحاسبي وكذلك الدور الإيجابي الذي يمكن أن تلعبه الحوكمة من خلال آلياتها والمساهمة في تحقيق الشفافية

وإضفاء المصداقية على المعلومات المحاسبية للمصارف وتوفير معلومات ذات جودة عالية حتى يكن الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات، ويتضح لنا دور آليات الحوكمة المصرفية في تحقيق الرقابة على عمليات والسياسات الأنشطة المصرفية التي تقوم بها إدارة البنك وذلك من خلال آلية داخلية متمثلة في مجلس الإدارة وآلية خارجية وتتمثل في الإفصاح والشفافية حيث يقوم مجلس الإدارة ولجانه بمراقبة وتقييم أداء إدارة البنك كما يستطيع أصحاب المصالح من خلال الإفصاح والشفافية بتقييم ومراقبة أداء إدارة البنك، وبالتالي فكلما كان مجلس الإدارة ولجانه ذا استقلالية وكفاءة وفاعلية كلما زادت درجة الإفصاح، ومن هذا يمكن إيضاح دور الحوكمة المصرفية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية كتالي:

- توفير الإفصاح العادل والكافي لجميع مستخدمي القوائم والتقارير المالية.
- العمل على زيادة تحسين جودة المعلومات من خلال الكشف عن الأعمال غير الشرعية.
- العمل على دعم استقلالية وحيادية في المعلومات المحاسبية.
- العمل على تطوير نظام رقابة الداخلية وإدارة المخاطر بالمصارف.

تعتبر الجزائر من بين الدول التي حولت تطبيق نظام الحوكمة في جهازها المصرفي، وهذا ما جعلها تقوم بعدة إصلاحات في الجهاز المصرفي وأهمها إصلاحات 1990، أين عرفت تطورا ملحوظا في المجال المصرفي، غير أن الأمر يتطلب الممارسات السليمة بما يكفل ضمان حقوق المساهمين بالمصارف، وتحقيق مصالح العملاء، لمواجهة العقابات في هذا القطاع ، ورصد الثقة في ضوء إطار رقابي وتنظيمي وتشريعي مرن، وهذا يتطلب بذل جهود لتفعيل تطبيق نظام حوكمة ال شركات بالبنوك الجزائرية من خلال تشخيص للمحيط المصرفي والعمل على معالجة الضعف، ثم العمل على تطوير وتعزيز هذا النظام.

وسنحاول مناقشة ذلك من خلال هذا الفصل والذي قسمناه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الحوكمة في الجهاز المصرفي الجزائري.

المبحث الثاني: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.

المبحث الثالث: منهجية الدراسة الميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR .

المبحث الأول: الحوكمة في الجهاز المصرفي الجزائري.

إن المصارف تعتبر احد محركات دواليب النشاط الاقتصادي لأي بلد، وتختلف هذه الأخيرة من دولة لأخرى تبعا للنظام السياسي والاقتصادي ومدى تطور التعاملات فيها وعليه نلقي الضوء على مدى تطبيق الحوكمة في الجهاز المصرفي الجزائري.

المطلب الأول: المراقبة والمساءلة في المصارف الجزائرية.

نص الرسوم رقم 03-2002 المؤرخ في 2002/14/11 المتضمن المراقبة الداخلية للمصارف والمؤسسات المالية والذي يهدف إلى تحديد مضمون المراقبة الداخلية التي يجب على المصارف والمؤسسات المالية إقامتها، لا سيّما الأنظمة المتعلقة بتقدير وتحليل المخاطر والأنظمة الخاصة بمراقبتها والتحكم فيها على ما يلي[1]:

الفرع الأول: نظام مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية

يهدف نظام مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية، خاصة، في أحسن الظروف الأمنية والمصداقية والشمولية إلى:

- مراقبة مطابقة العمليات للأحكام التشريعية والتنظيمية، للمقاييس والأعراف والعادات المهنية والأدبية ولتوجيهات هيئة التداول.
- مراقبة التقيد الصارم بالإجراءات المتبعة في اتخاذ القرار المتعلق بالتعرض للمخاطر من كل نوع والتقيد بمعايير التسيير المحددة من قبل الجهاز التنفيذي لا سيّما إذا تعلق الأمر بمعايير لتسيير على شكل حدود قصوى.
- مراقبة نوعية المعلومات المحاسبية والمالية، سواء كانت موجهة للجهاز التنفيذي أو لهيئة التداول، المقدمة لبنك الجزائر، اللجنة المصرفية أو المخصصة للنشر.
- مراقبة شروط تقييم، تسجيل، حفظ ووفرة المعلومات المحاسبية والمالية، لا سيّما، بضمان مسار التدقيق في حالة العمليات المعالجة عن طريق المعلوماتية.
- مراقبة نوعية أنظمة الإعلام والاتصال.

[1]- أمال عياري، أبو بكر خوالد، تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية- دراسة حالة الجزائر، مداخلة مقدمة ظمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشرمات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري،جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 6-7ماي 2012 ، ص19.

الفرع الثاني: تنظيم محاسبي ومعالجة المعلومات

يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تتأكد من شمولية، نوعية ومصداقية المعلومات وكذا مناهج التقييم والمحاسبة، لا سيّما، عن طريق:

– مراقبة دورية يجب أن تتم على تطابق المناهج والمقاييس المعتمدة لتقييم العمليات في أنظمة التسيير.

– مراقبة دورية يجب القيام بها للتأكد من ملائمة المخططات المحاسبية بالنظر إلى الأهداف العامة للأمن والحذر بالإضافة إلى مطابقتها للقواعد المحاسبية المعمول بها.

– بالنسبة للعمليات التي تعرض إلى مخاطر السوق، عن طريق القيام بمقاربة يجب إن تتم، على الأقل شهريا، بين النتائج التي تم حسابها للتسيير العملي والنتائج المدرجة في الحسابات مع التقيد بقواعد التقييم المعمول بها. يجب إن تكون الفوارق الملاحظة قابلة للتعرف عليها وتحليلها.

أولا: أنظمة تقييم المخاطر والنتائج: يجب أن تقيم البنوك والمؤسسات المالية أنظمة خاصة بتقدير وتحليل وتكييف هذه الأخيرة مع طبيعة وحجم عملياتها بغرض ارتقاب المخاطر من مختلف الأنواع التي تتعرض لها من جراء هذه العمليات، لا سيّما المخاطر المرتبطة بالقروض، بالسوق، بمعدلات الفائدة، بالسيولة وبالتسوية.

ثانيا: أنظمة الرقابة والتحكم في المخاطر: يجب على البنوك والمؤسسات المالية إن تضع أنظمة مراقبة وتحكم في مخاطر القروض، معدلات الفائدة، معدلات الصرف، السيولة والتسوية التي تبين الحدود الداخلية والشروط التي يتم، في إطارها، احترام هذه الحدود. كما يجب إن تخصص لنفسها وسائل متوافقة مع التحكم في المخاطر العملية والمخاطر القانونية.

ثالثا: نظام التوثيق والإعلام: تقوم البنوك والمؤسسات المالية بإعداد وثائق الإجراءات المتعلقة بأنشطتها المختلفة ويجب أن تتضمن هذه الوثائق، على الأقل، كيفية التسجيل، المعالجة واسترداد المعلومات، المخططات المحاسبية وإجراءات الشروع في العمليات.كما تقوم بإعداد مستندات تحدد بدقة الوسائل المخصصة لضمان السير الحسن للمراقبة الداخلية، لا سيّما:

– مختلف مستويات المسؤولية.

– الاختصاصات المخولة والوسائل المخصصة لسير أنظمة المراقبة الداخلية.

– القواعد التي تضمن استقلالية هذه الأنظمة.

– الإجراءات المتعلقة بأمن أنظمة الإعلام والاتصال.

- وصف أنظمة تقدير المخاطر.
- وصف أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر.

المطلب الثاني: الفضائح المالية في الجهاز المصرفي الجزائري (بنك الخليفة، بنك الجزائري الصناعي).

منذ سنـــة 1990 شرعت السلطات العمومية في إجراء تعديلات هيكلية على القطاع المصرفي بهدف التهيئة للعمل وفق آليات اقتصاد السوق وتحقيق نوعية الخدمات المصرفية وخلق منافسة بين المصارف، ومن بين أهم البنوك التي ظهرت بعد هذه الفترة نجد بنك الخليفة والبنك الجزائري الصناعي والتجاري BCIA. لكن أهم ما ميز هذه المرحلة ضعف رقابة بنك الجزائر لهذه البنوك قبل وبعد بداية نشاطها، مما أدى بهذه البنوك للوقوع في أزمات مالية هزت القطاع المصرفي الجزائري.

إن سوء التسيير الذي ميز الوظيفة الرقابية لبنك الجزائر في بداية نشاط بنك الخليفة و BCIA تعتبر من أهم أسباب الأزمات المالية التي واجهها البنكين، وهذا حسب ما أشارت له اللجنة البنكية في إحدى مذكراتها والمتعلقة بنشاط الرقابة والتفتيش وقد ظهرت لسباب سوء التسيير بخصوص بنك الخليفة كما يلي[1]:

- عدم احترام الإجراءات المحاسبية للمؤسسة.
- التأخر في تقديم التقارير لبنك الجزائر.
- المراجعة غير المنتظمة لملفات التوطين.
- غياب المتابعة والرقابة.
- عدم احترام قواعد الحذر.

وقد واجه بنك الخليفة وضعية صعبة فيما يتعلق بحركة الودائع والوضعية المحاسبية وبالتالي عدم القدرة على سداد مستحقات الزبائن. لهذا قامت السلطات بعد اتخاذ قرار تصفية البنك بالعديد من الإجراءات لغرض ضمان حقوق المودعين، حيث قامت شركة ضمان الودائع بتقديم تعويضات بقيمة 600.000 دج لجميع المودعين، وهو ما لم يكن كافيا، مما اضطر مصفي البنك للقيام بإجراء ثاني وهو تطهير الحسابات وبيع أصول البنك[2].

نفس الشيء حدث مع البنك الصناعي والتجاري الجزائري B C I A الذي تم اعتماده في سبتمبر 1998 من طرف بنك الجزائر. وفي إطار برنامج الرقابة، قامت الجهات المعنية ببنك الجزائر بالرقابة الشاملة سنة

[1]- معراج عبد القادر هواري، مرجع سابق، ص15.

[2]- نفس المرجع، ص16

2001 بالعديد من عمليات الرقابة بعين المكان على مستوى بنك B C I A، حيث وجد المفتشون العديد من التجاوزات للقواعد القانونية والتنظيمية الخاصة بالنشاط البنكي من بينها:

- عدم احترام التسيير الجيد للمهنة (التسيير البنكي)، خاصة فيما يتعلق بمعالجة الشيكات غير المدفوعة.
- عدم كفاية الحساب الجاري للبنك لدى بنك الجزائر.
- غياب الاحتياطي الإجباري.
- تجاوزات لقوانين الصرف.

إن سهولة حصول هذين البنكين على الموارد وغياب رقابة بنك الجزائر دفع بهما للقيام بعمليات غير مدرة لعائد كتمويل النوادي الرياضية، منح المسيرين والمساهمين في البنك قروضا ذات مخاطر تتجاوز في كثير من الأحيان الحدود التي نصت عليها القوانين (كأن لا يتجاوز القرض 20% من الأموال الخاصة وغيرها) أضف إلى ذلك غياب الخبرة في مجال التسيير البنكي وغياب الرقابة داخل البنك وكذا رقابة بنك الجزائر، حيث أرتفع إجمالي القروض المقدمة من طرف البنوك الخاصة من 39.7 مليار دج سنة 2001 إلى 181.3 مليار دج سنة 2002 أي ارتفاع بنسبة 356.6%. إضافة إلى ذلك هناك عوامل أخرى كالتوزيع الضعيف لمخاطر المحفظة وتمويل الاستثمارات عن طريق قروض قصيرة الأجل وبمعدلات فائدة غير مناسبة وهو ما كان من أهم أسباب الأزمة المالية لهذين البنكين لهذا قامت السلطات بتصفية هذين البنكين بعد إعلان عدم قدرتهما على السداد. ولازالت متاعب القطاع المصرفي الخاص متواصلة إذ أصدرت اللجنة البنكية، وهي إحدى هيئات بنك الجزائر إلى جانب مجلس القرض والنقد، مقررا يوم 27 ديسمبر 2005 يقضي بسحب الاعتماد الممنوح للبنك بموجب المقرر رقم 99/02 المؤرخ في 28 أكتوبر 1999 الصادر عن محافظ بنك الجزائر، ووضع قيد التصفية البنك المذكور وتعيين مصفين للقيام بعمليات التصفية، ويشير ذلك البيان أن اللجنة عاينت عدم ملاءة هذا البنك التي تفاقمت باعتراف مساهمي البنك بعدم قدرتهم على تكوين رأس المال المطلوب، وعاينت اللجنة أيضا استمرارية حالة عدم سيولة البنك وبالتالي أثبتت حالة توقف هذا البنك عن الدفع. وبعد هذا القرار الجديد الصادر عن اللجنة البنكية القرار الخامس من نوعه الذي يمس بنكا خاصا بعد كل من بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري الجزائري و(يونيون بنك) وأخيرا البنك الدولي الجزائري ليتقلص عدد البنوك الخاصة برأسمال جزائري إلى بنكين أساسيين هما (أركو بنك) و(مونا بنك) كما أن المتتبع لأداء البنوك العمومية في الجزائر يجد أنها ليست على أحسن حال، إذ تعاني باستمرار من إشكالية القروض المتعثرة التي تجاوزت 1200 مليار دج والممنوحة للمؤسسات الاقتصادية العمومية كما تعاني من

ضعف الرقابة الداخلية والخارجية. وما تطلعنا به الصحف من عمليات مشبوهة في هذه البنوك لخير دليل على ذلك (قضية الأوراق التجارية "المجاملة" التي خصمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR التي تجاوزت قيمتها 1000 مليار سنتيم. كما يشير البعض إلى أن مشكل البنوك في الجزائر يرجع إلى المحيط والسياسات المطبقة في المجال المصرفي والمالي، وأنها لا تطبق كامل قواعد الحذر المعتمدة بما فيها "نسبة كوك" وأن هناك بنوكا عمومية بلغت حد الإفلاس طبقا للقواعد المعمول بها دوليا، مما يجعلها تقع تحت طائلة المادة 715 مكرر20 من القانون التجاري الجزائري الذي ينص على أن المؤسسة تصبح مفلسة إذا أضحت أصولها الصافية أقل من ربع رأس مالها.

المطلب الثالث: الجهود التي بذلتها الجزائر لتفعيل تطبيق نظام حوكمة المؤسسات.

حاولت الجزائر جاهدة تفعيل تطبيق نظام الحوكمة في بنوكها، فكانت من بين الجهود التي أبدتها: جهود لنشر تطبيق نظام الحوكمة وجهود لمكافحة بعض معوقات تطبيق الحوكمة.

الفرع الأول: جهود الجهاز المصرفي الجزائري تطبيق نظام الحوكمة .

سعت الجزائر جاهدة إلى تفعيل تطبيق نظام حوكمة الشركات في البنوك الجزائرية وتتمثل هذه الجهود في:

أولا: شاركت الجزائر في المنتدى الإقليمي الذي قام به مركز المشروعات الدولية الخاصة بالتعاون مع مبادرة شراكة الشرق الأوسط، حيث قام بدعوة العديد من جمعيات القطاع الخاص بالمنطقة للاجتماع معا في منتدى إقليمي لحوكمة الشركات حول إستراتيجية المنطقة الذي انعقد في الأردن خلال شهر جانفي 2005، كما شارك في التنظيم المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والوقفية الديمقراطية، وقد شارك في هذا الملتقى نحو خمسين ممثلا للقطاع الخاص إلى جانب أعضاء من أجهزة الإعلام من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مثل:(الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، فلسطين، تونس، الإمارات العربية المتحدة واليمن بهدف تبادل الخبرات والإعلان عن مبادرات القطاع الخاص التي أدت بنجاح إلى قدم جهود تطبيق الحوكمة المؤسساتية بالمنطقة، وقد أجمع المشاركون على أن الممارسات الجيدة للحوكمة المؤسساتية يجب تعزيزها وغرسها إذا كانت المنطقة تريد تشجيع النمو الاقتصادي واجتذاب الاستثمار الأجنبي الذي تحتاج إليه المنطقة بشدة، كما أن هذه الجهود ستؤدي في الأجل تطويل إلى تعزيز برامج الأعمال المشركة وتحسين الأداء العام للأعمال إلى جانب ما حققته في النهاية من زيادة التنافسية في جميع أرجاء المنطقة.

وفي خلال المناقشات أوضح المشاركون حقيقة أن غالبية الشركات بالمنطقة هي مشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم، وأن كثير منها شركات عائلية، وأن هذا هو أحد الأسباب لعدم تطور البورصات والأسواق

المالية في المنطقة، وهي التي تعتبر النقطة المركزية للإصلاح بتطبيق الحوكمة المؤسساتية في الدول المتقدمة[1].

ولذا فإن دول المنطقة عند وضعها الاستراتيجيات تهدف إلى تحقيق تقدم في الحوكمة المؤسساتية يجب عليها أن تنظر إلى مصادر رأس المال الأخرى(مثل البنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى) وقطاع الخدمات المالية لنقل وتبادل قيم الشفافية والمساءلة والمسؤولية في مجتمع الأعمال.

ثانيا: رغبة في التكامل مع المجتمع الاقتصادي العالمي بذلت الجزائر جهودا مكثفة نحو بناء إطار مؤسسي لحوكمة المؤسسات، حيث عملت على تحسين مناخ الأعمال بها وانفتاح اقتصادها، فضلا عن قيام الحكومة بتنفيذ إصلاحات هيكلية، فإنها تعمل على تحفيز نمو القطاع الخاص كما تسعى الحكومة الجزائرية إلى زيادة نطاق الخوصصة ابتدءا من القطاع المصرفي والسماح بقدر أكبر من الحرية والفرص للقطاع الخاص، وفي نفس الوقت الذي تجري فيه الخوصصة واستكشاف فرص النمو خارج قطاع البترول ستزداد أهمية حوكمة المؤسسات لضمان المساءلة والشفافية في العمليات المتعلقة بإدارة الأعمال، وهذا ما أدى إلى إصدار مشروع النظام المالي المحاسبي الجديد والذي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي والذي كان من المفروض تطبيقه في مطلع عام 2010 حيث صدرت في الجريدة الرسمية قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها كذا مدونة الحسابات وقواعد تسييرها، وهذا كدعامة لتطبيق حوكمة المؤسسات المصرفية.

كما قامت جمعيات واتحادات الأعمال الجزائرية بمبادرة الاكتشاف الطرق التي تهيء تشجيع للحوكمة الجيدة في مجتمع الأعمال بغاية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ولقيادة هذه العملية قام أصحاب المصالح في القطاعين العام والخاص عام 2007، بإنشاء مجموعة تعمل الحوكمة المؤسسات تعمل جنبا إلى جنب مع المنتدى العالمي لحوكمة المؤسسات ومؤسسة التمويل الدولية لوضع دليل حوكمة المؤسسات الجزائرية[2].

الفرع الثاني: جهود لمكافحة بعض معوقات لتطبيق حكومة في المصارف الجزائري.

بذلت الجزائر العديد من الجهود لإزالة بعض معوقات الحوكمة، من بين هذه الجهود ما يلي:

أولا: توقيع اتفاقيات لمكافحة الفساد:

[1] مركز المشروعات الدولية الخاصة، حوكمة الشركات قضايا واتجاهات، نشرة دورية يصدرها مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد السابع، القاهر، ماي2005، ص1.

[2]– الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2 الجزائر 2003، ص36.

شاركت الجزائر في العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لمكافحة الفساد الإداري والمالي كعائق من عوائق تطبيق الحوكمة فى البنوك الجزائرية، ومن بينها[1]:

1 -وقعت الجزائر مع لبنان والاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطة اتفاقيات تضمنت تعهدات عامة وآليات متابعة ملزمة بشأن محاربة الفساد وغسيل الأموال.

2 - كما كانت الجزائر الدولة الوحيدة إلى جانب ليبيا التي وقعت اتفاقية منظمة الاتحاد الإفريقي في 2003 لتبني منع مكافحة الفساد .

3 -وفي أكتوبر 2003 تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة ضد الفساد والرشوة، وكانت الجزائر من بين عشر دول عربية وقعت هذه الاتفاقية، ولكن الجزائر هي الدولة الوحيدة العربية التي قامت حتى الآن بالتصديق على الاتفاقية، وتناولت اتفاقية الأمم المتحدة ضد الفساد آليات وقائية لمنع الفساد وآليات لتجريم الفساد وآليات للتنسيق والتعاون بين الدول لملاحقة الفساد وآليات لاستعادة الأموال المهربة للخارج.

ثانيا: وضع مخطط لخوصصه المصارف في الجزائر[2]

حاولت البنوك مكافحة بعض معوقات حوكمة المصرفية من خلال وضع مخطط لخوصصة المصارف في الجزائر، وذلك بوضع قائمة بثلاثة بنوك عمومية، وهي بنك التنمية المحلية، القرض الشعبي الجزائر، والبنك الوطني الجزائري.

وفي سنة 1995 وقع الاختيار على بنك التنمية المحلية لإعادة هيكلته ثم خوصصته بعد ذلك كليا، وهذا لما كان يمتاز به عن باقي البنوك في ذلك الوقت، ومن بين هذه المميزات ما يلي:

1 -خوصصة وحل الشركات المحلية التي كانت تتعامل معه، فقد تم التخلص من أغلبية القروض غير مضمونة الدفع في محفظته المالية عند عملية التطهير.

2 -يتميز هذا البنك بخصائص يتماشى مع صفة الإقليمية لنشاطه، وهذا ما سمح للسلطات بإعادة هيكلته وهذا بخلق عدد من المصارف الإقليمية الصغيرة لتتم خوصصتها لاحقا. ومشروع خوصصة بنك التنمية المحلية بدأ من خلال الدراسة التحضيرية لفتح رأس ماله التي أنجزت من طرف الهيئات الأجنبية وبمساعدة من طرف البنك الدولي، إلا أن هذا المشروع رفض من طرف فئات عديدة كالعمال والأفراد لم ينفذ المشروع نظرا لعدم وجود نوايا حقيقية للقيام بذلك لان هذه العملية تدخل في إطار برنامج التعديل الهيكلي

[1]- محمد خالد المهايني، مكافحة أعمال الرشوة ورقة عمل مقدمة في ورشة عمل "مكافحة أعمال الرشوة " والمنعقد في الرباط، المغرب ماي 2008، ص ص 37 40.

[2] بولعيد بعلوج، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: مناقشة -مخاطر وتقنيات، إشكالية خوصصة البنوك في الجزائر، جيجل، يومي 6 -7 جوان ،2005، ص 5.

بالإضافة إلى انعدام الشفافية وعدم توفر المعلومات حول الخوصصة وغياب الإستراتيجية واضحة لها أما التجربة الثانية فتخص القرض الشعبي الجزائري، الذي فتح رأسماله كخوصصة جزئية، وقد رفع رأسمال البنك سنة 2000 إلى م 21.6 مليار دينار و 25.3 مليار دينار في 2004، ليصل في2006 إلى29 مليار دينار، ولقد تم التفاوض حول خوصصة البنك عدة مرات إلا أن المشكل الذي أخر العملية هو نسبة التنازل فالدولة تريد التنازل عن 49% أما المؤسسات المالية فتريد الحصول على 51% لكي تتحكم في تسيير البنك.

ومن بين البنوك التي شاركت في عملية خوصصته(سانتدر (اسبانيا)، سيتي بنك(الولايات المتحدة الأمريكية) البنك الشعبي نايتكسيس (فرنسا) وسو سيتي جنرال (فرنسا))، وبعد أزمة القروض الراهنة التي ظهرت بالولايات المتحدة الأمريكية انسحب سيتي بنك في 21 نوفمبر 2007، وطلب القرض الفلاحي الفرنسي الذي لم يكن من المشاركين في أول الأمر التأجيل إلى غاية معرفة نتائج الأزمة، ثم انسحب البنك الاسباني على خلفية النزاع بين شركة سوناطراك والحكومة الاسبانية، مما يجعل المنافسة غير حقيقية، والخوف من تقديم العروض خفض القيمة السوقية للبنك المعني بالخوصصة .

وفي نهاية المطاف، تم تجميد إجراءات خوصصة القرض الشعبي الجزائري بسبب تداعيات الأزمة الدولية للقروض الرهنية مع تجميد فتح الأظرفة التي كانت مبرمجة يوم 26 نوفمبر 2007 .

وتقتضي عمليات الخوصصة تحرير الدولة من التزاماتها، فهي لا تتخلى فقط عن ملكية ما كان تابعا لها، بل تفقد أيضا الرقابة المباشرة على البنك الجديد الذي سيدار من قبل جمعية حاملي الأسهم، حيث أن دعاة الخوصصة يؤمنون بمزايا الإدارة الخاصة، فمن الأهداف الاقتصادية للخوصصة تحسين الإنتاجية وتحرير المؤسسات من القيود وجعلها أكثر تنافسية.

حيث أنه في إحدى الحوارات، صرح مدير التنفيذي لفدرالية إطارات المالية والمحاسبة أنه لا بد من فتح رؤوس أموال المصارف العمومية للخواص وذلك على اعتبار أن الخواص بحكم اشتراكهم في الملكية رؤوس الأموال، سيعملون على تسيير الشؤون المصرفية بحكمة وفعالية، وبعيدا عن الوصاية التي تقرضها وزارة المالية ممثلة للدولة المالكة لجميع ال مصارف الستة الكبرى المسيطرة على السوق المصرفي الجزائري.

حيث أن الخوصصة تعطي مزيدا من الحرية التي تتجه إلى البنوك الأضعف ماليا وإداريا، ومن بين ما تهدف إليه مبادئ الحوكمة، الرفع من مستوى الأداء بالشركات عموما وبال مصارف على وجه الخصوص، لأن تحديد المسؤوليات والرفع من درجات الشفافية والإفصاح وفرض رقابة فعالة يسمح للعاملين بالمصارف من مديرين وإطارات بتحقيق الأهداف المسطرة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا وهذا في ظل المكافآت

والمرتبات التحفيزية التي يتحصلون عليها في حال تحقيق الأداء المرجو وتحت قيد المساءلة التي يخضع لها الإداريون من طرف مجلس الإدارة العليا، وفي نفس الوقت المساءلة التي يمارسها المساهمين أثناء اجتماعات الجمعية العامة على مجلس الإدارة والإدارة العليا.

كما يظهر أن ال مصارف العمومية في الجزائر تمتلك محافظ لقروض غير عاملة بسبب تعاملها مع المؤسسات العمومية، أما في حالة خوصصة عدد من هذه البنوك فإن الملاك الجدد يكون لهم الحرية والاستقلالية في الإدارة بما يخدم مصالح البنك وإستراتيجيته.

إن خوصصة بعض البنوك العمومية سيجعلها تحرص على تطبيق مبادئ الحوكمة وذلك لسعيها على تقديم الأفضل من أجل اكتساب حصة معتبرة من السوق النقدي، وجلب أكبر عدد ممكن من المتعاملين كل هذا سيؤدي إلى خلق ميزة تنافسية بين البنوك الخاصة والبنوك العمومية مما سيدفع بهذه الأخيرة إلى العمل على تطبيق مبادئ الحوكمة حتى تكون قادرة على منافسة البنوك الخاصة.

المبحث الثاني: عموميات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أهم البنوك التجارية الجزائرية وأكثرها انتشارا في القطر الوطني، وسنتطرق في هذا المبحث إلى التعرف على البنك.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة مالية وطنية تم تأسيسه في 13 مارس1982 بمقتضى المرسوم 82-206 وكان تأسيسه تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، ولقد انطلق بنك الفلاحة والتنمية الريفية برأس مال قدره مليار دينار جزائري و 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري أوكلت له مهمة التكفل بالقطاع الفلاحي وترقية النشاطات الفلاحية والصناعات الزراعية وكل المنشات الخاصة وأيا كان نوع نشاطها[1] .

ووفقا للقانون رقم 88-01 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 الذي أعطى صلاحيات التعامل مع المؤسسات العمومية الاقتصادية كما نصت المادة 101-88 بتاريخ 16 ماي1988 الذي حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى شركة ذات أسهم، وبهذا التحول حسب العقد الموثق بتاريخ 19 فيفري 1989 أصبح بنك (البدر) مؤسسة عمومية اقتصادية تخضع إلى القانون التجاري والقوانين التشريعية الخاصة بالنشاطات البنكية، وبالتالي أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية حاليا شركة مساهمة برأسمال قدره 33مليار دينار جزائري (33.000.000.000.00. دج) المسجلة بالسجل التجاري للجزائر العاصمة تحت رقم 11640 /00ب00 الكائن مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة 17 شارع العقيد عميروش[2].

ومن أهم تطورات البنك بعد قانون :10/90

- 1991: تطبيق نظام (SWIFR) لتطبيق عمليات التجارية الدولية.
- 1992: وضـــع برنامج (PRAGICEL SYBU) مـــع فروعه للقيـــام بالعمليات البنكية من تسيير القروض، تسيـــير الصندوق، تسيير المودعات، الفحص عن بعد لحسابات الزبائن، إدخال الإعلام الآلي على

[1]- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية،ط5،2008،ص62.

[2]- معلومات مقدمة من طرف البنك (BADR).

جميع عمليات التجارية الخارجية وعمليات منح القروض، إدخـــال مخطط الحسابات الجديد على مستوى الوكالات.

- 1993: إنهاء إدخال الإعلام الأولي على جميع العمليات المصرفية.
- 1994: تشغيل بطاقة التسديد والسحب BADR.
- 1996: إدخال عملية الفحص السلكي وإنجاز العمليات المصرفية عن بعد.
- 1998: تشغيل بطاقة السحب ما بين المصارف.
- 2000: المرحـــلة الحالية تتميز بوجوب التدخل الفعلي لبعث نفس جديد في مجال الاستثمارات المنتجة وجعل نشاطها ومستوى مردوديتها تسير مع قواعد السوق لمواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة، ومن أجـــل الاستفادة لتطلعات زبائنه وضع بنك BADR برنامج حسابي فعلى يرتكز خاصة على عصرنه البنك وتحسين الخدمات، ظهور برنامج الدعم الفلاحي (PNDA) الذي أعاد البنك إلى القطاع الفلاحي وبقوة حيث تعتمد معظم عمليات البنك على القديم هذا الدعم

المطلب الثاني :وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأهدافه[1].

الفرع الأول: وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

يقوم بنك البدر بعدة وظائف وذلك حسب قانون تأسيسه:

- تمويل أنشطة الإنتاج الفلاحي وكل الأنشطة المتعلقة بالقطاع الفلاحي
- تمويل النشاطات الفلاحية والصناعات الزراعية .
- فتح الحسابات للزبائن وإجراء عمليات السحب والدفع على تلك الحسابات.
- تسيير الموارد النقدية بالعملة الوطنية والعملة الصعبة .
- مسايرة التطور العلمي وإدخال التكنولوجيا الجديدة لتحسين معاملاته (ككشف العميل لرصيده من خلال الانترنيت حاليا) .
- التقرب أكثر من ذوي المهن الحرة (التجارة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة).

وبالإضافة إلى ذلك فان بنك الفلاحة والتنمية الريفية يقوم بالعمليات المصرفية التقليدية كقبول الودائع من المودعين ومنح القروض وباعتباره بنكا متخصصا في القطاع الفلاحين، فمعظم القروض المنوحة موجهة إلى هذا القطاع كما أن البنك يعمل على:

- تطوير الدراسات التحليلية للحد من مخاطر القروض.

[1]– من إعداد الطالب حسب وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة التمنية الريفية.

- إعادة تنظيم القروض.
- تحديد ضمانات بحجم القروض وتطبيق معدلات فائدة في المستوى لجذب العملاء.

الفرع الثاني: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

إن المنافسة الناتجة عن سير الاقتصاد الوطني ودخوله سياسة السوق الحرة وجب على بنك الفلاحة والتنمية الريفية للجوء إلى القيام بأعمال نشاطات عديدة للوصول إلى استراتيجيات تجعل منه مؤسسة بنكية قادرة على منافسة البنوك الأخرى ومن الأهداف البنك:

- تحسين الخدمات المقدمة للعملاء .
- التحسين والتطوير في الإنتاج المصرفي للمصرف .
- التوسع وفرض نفوذه في السوق .
- الاقتراب من الزبائن عن طريق فتح وكالات جديدة .
- توسيع الأراضي الفلاحية وتحسين الخدمات باعتباره بنكا متخصصا في تمويل القطاع الفلاحي .
- تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي.
- ترقية من اجل إرضاء حاجات عملائه.
- إدخال إجراءات جديدة في سياسة الإقراض لجذب موارد إضافية.

المطلب الثالث: المبادئ التي يعتمد عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية[1].

من أجل القيام بمهامه على أكمل وجه يرتكز بنك البدر على مبادئ ندرجها كما يلي:

- **مبدأ الاستغلال:** على البنك توفير الجو المناسب للزبون أثناء تعامله معه فعليه توفير المعلومات وبالإضافة للاستقبال الجيد، توفير المعلومات تكون دقيقة وصحيحة للزبون ليكون على دراية بالمتغيرات الطارئة على الساحة الاقتصادية.
- **مبدأ القرض والمخاطرة:** على البنك أن يضمن للمتعاملين معه إعادة الحق لأصحابه فهو يستغل ودائع زبائنه في منح قروض لزبائن آخرين، وهذا ما يدفعه للحرص على عودتها وذلك لتوفير عامل الثقة للمودع إثبات خطي ويأخذ على المقترض ضمان على القروض الممنوح.

[1] من إعداد الطالب حسب وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة التمنية الريفية

- **مبدأ السيولة النقدية:** يجب على البنك الاحتفاظ بسيولة نقدية لديه، لمواجهة طلبات السحب في أي وقت.
- **مبدأ الخزينة** : يلزم البنك بترك نسبة معينة من الأموال في خزينة البنك لتغطية حسا بات المتعاملين ومعاملاتهم، أمال الفائض فيرسل للبنك المركزي.
- **مبدأ الأمن:** يوفر البنك للعميل الأمان من خلال حماية أمواله من ضياع أو السرقة ونلمس ذلك من خلال التدقيق والمراقبة الصارمة على الإمضاءات وغيرها.

المطلب الرابع:الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بسكرة-.

هي وكالة على مستوى الولاية التي تصنف من الوكالات التي امتازت بالتوسع في منح القروض للقطاع الفلاحي الراجع لاهتمام المنطقة بالأنشطة الفلاحية، بحيث الهيكل التنظيمي لوكالة بسكرة(الملحق 01):

1 -**مدير الوكالة:** وهو يعمل على توقيع وإبرام جميع العقود والسندات والمراسلات والاتفاقيات مع العلم إن لكل وكالة تابعة لبنك البدر نيابة تقوم بالمراقبة الداخلية والخارجية.

2 - **نيابة المدير:** وهي تضم كل من :

أ -**نيابة الإدارة المالية والمحاسبية:** وهذه النيابة تشمل مصلحتين :

- مصلحة المحاسبة :تختص هذه المصلحة بجميع العمليات المحاسبية الخاصة بالبنك من إعداد الميزانيات الافتتاحية والختامية للبنك ومراجعة الحسابات الخاصة به وكذا دفع أجور العمال .
- مصلحة الإدارة والموظفين: تتولى هذه المصلحة كافة الشؤون المتعلقة بموظفي البنك ولها فرعان :
  - فرع حسابات الأجور.
  - فرع مراقبة المستخدمين.

ب -نيابة مديرية الاستغلال والالتزامات: ويندرج تحتها مصلحتين :

- مصلحة القروض الفلاحية: تقوم بمنح ومراقبة القروض بالفلاحين وكذا تتبع جميع الإحصائيات الخاصة بها.
- مصلحة القروض التجارية: تقوم بمنح ومراقبة القروض الممنوحة للتجار ومتابعة الإحصائيات المتعلقة بها.

3 -خلية المنازعات :

تتولى هذه الخلية متابعة الحالات المتنازع فيها لصالح الفرع ودراسة الشكاوى واقتراح وجهات النظر فيها وكذا دراسة طلبات تحصيل الحقوق واقتراح إجراءات استردادها بطريقة ودية كما يمكن إن تقترح استدعاء محامين إذا دعت الضرورة لذلك للمحافظة على مصالح الشركة .

4 -خلية المراقبة :

وتهتم بمراقبة سير العمل داخل مختلف أقسام البنك .

5 -مصلحة الصندوق:

تتولى هذه المصلحة القيام بالمهام التالية :

-فتح الحسابات للعملاء.

-قبول الودائع.

-إجراءات السحب على الحسابات.

-إجراءات الدفع على الحسابات.

-خصم الأوراق التجارية للعملاء.

-التحويلات المختلفة من حساب لأخر.

6 -مصلحة العمليات الأجنبية:

تتولى هذه المصلحة:

-القيام بالتحويلات المختلفة من إلى الخارج.

-القيام بعمليات التحصيل المستندي.

-إجراء الإحصائيات المتعلقة بالعمليات الأجنبية إضافة إلى المراجعة وتصفية الحسابات.

7 -مصلحة المراقبة والأمور الإدارية:

تتولى هذه المصلحة الأمن الأرشيف والمراقبة الداخلية.

8 -خلية الإعلام الآلي:

تتولي هذه الخلية :

- إدماج المعلومات داخل جهاز الإعلام الآلي.
- استغلال التطبيقات الآلية طبقا للمعلومات المعمول بها .
- مراقبة تسيير التجهيزات الآلية والحرص على حسن استعمالها.

المبحث الثالث: منهجية الدراسة .

سيتناول هذا المبحث إيضاحا لمنهج البحث العلمي المستخدم في الدراسة وحدودها، كما يوضح مجتمع الدراسة والإجراءات المتبعة للتحقق من صدقها وملائمة نموذج الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات الإحصائية.

المطلب الأول: نموذج ومنهج الدراسة.

الفرع الأول: نموذج الدراسة:

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه تطلب بناء نموذج شمولي مقترح لتشخيص العلاقة بين آليات الحوكمة المصرفية وجودة المعلومات المحاسبية يوضحه الشكل الموالي والذي يشتمل على نوعين من المتغيرين هما:

المتغير المستقل: آليات الحوكمة المصرفية، الذي ينقسم إلى متغيرين فرعيين هما: الآليات الداخلية، الآليات الخارجية.

المتغير التابع: جودة المعلومات المحاسبية.

الشكل رقم (02) نموذج الدراسة.

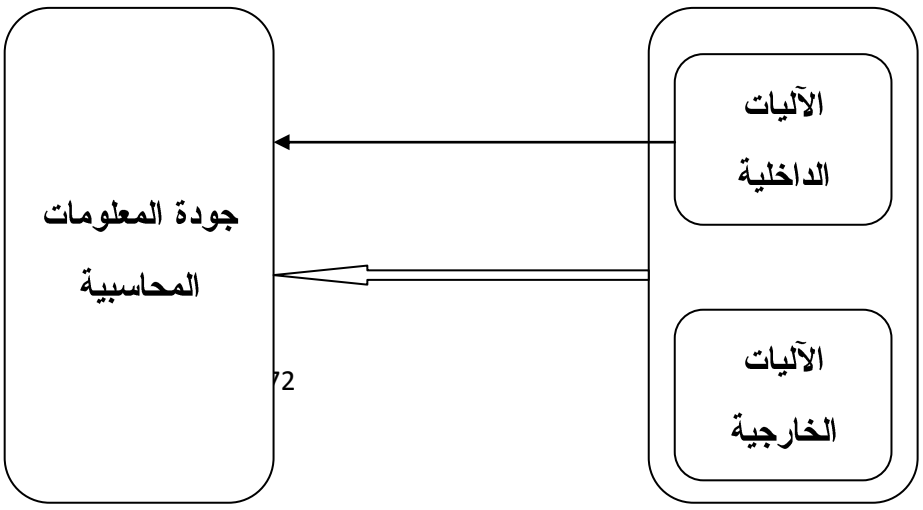

المتغير المستقل المتغير التابع

المصدر: من إعداد الطالب .

وبناءا على نموذج الدراسة، ارتأينا صياغة الفرضية الأساسية وما ينبثق عنها من فرضيات فرعية وذلك على النحو التالي:

الفرضية الأساسية: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين آليات الحوكمة المصرفية كمتغير مستقل وجودة المعلومات المحاسبية كمتغير تابع عند مستوى الدلالة $(\propto = \mathbf{0,05})$.

الفرضيات الفرعية: تضم:

1. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الآليات الداخلية للحوكمة المصرفية وجودة المعلومات المحاسبية عند مستوى الدلالة $(\propto = \mathbf{0,05})$.
2. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الآليات الخارجية للحوكمة المصرفية وجودة المعلومات المحاسبية عند مستوى الدلالة $(\propto = \mathbf{0,05})$.

الفرع الثاني: منهج الدراسة.

إن اختيار منهج دراسة معين يخضع لطبيعة الموضوع المدروس كذلك الغاية منه و يعرف المنهج على أنه: " الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته لاكتشاف الحقيقة وللإجابة على الأسئلة والاستفسارات التي يثيرها موضوع البحث".[1]

على ضوء طبيعة الدراسة استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يعرف على أنه: "مجموعة من الإجراءات البحثية التي تتكامل لوصف الظاهرة اعتمادا على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلا كافيا ودقيقا لاستخلاص دلالتها والوصول إلى نتائج وتعميمات عن الظاهرة أو الموضوع محل الدراسة "[2].

[1] محمد شفيق، البحث العلمي، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1990، ص30.

[2] بشير صالح الرشيدي، مناهج البحث التربوي، رؤية تطبيقية مبسطة، دار الكتاب الحديث، الكويت، 2000، ص59.

وبالتالي اعتمدنا في موضوع بحثنا هذا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما هي ويهتم بوصفها وصفا دقيقا لتحليلها وكشف العلاقات بين أبعادها المختلفة المكونة لها من أجل تفسيرها والوصول إلى استنتاجات تساهم في تحسين الواقع العملي للظاهرة محل الدراسة، بالإضافة إلى ذالك فإن هذه الدراسة تحيط بها مجموعة من المحددات التي تتحدد بالمجالات التالية:

المجال البشري: يقتصر البحث على إطارات وعمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة.

المجال الزمني: تم تطبيق البحث الميداني خلال شهر ماي 2014.

المجال الموضوعي: تقتصر هذه الدراسة على بيان علاقة الآليات الحوكمة المصرفية وجودة المعلومات المحاسبية.

المجال الديمغرافي: اقتصرت الدراسة على بعض الخصائص الديمغرافية وهي: الجنس، العمر، المستوى التعليمي، عدد سنوات الخبرة، والتخصص العلمي.

الفرع الثالث: أدوات جمع البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة.

أولا: الأدوات جمع البيانات.

1 -**الاستمارة:** تعد الاستمارة من أكثر الأدوات شهرة واستعمالا، وتعرف على أنها"عبارة عن مجموعة الأسئلة التي توجه إلى المبحوثين في موقف مقابلة شخصية"[1]

2 -**وصف الاستمارة:** ولقد اعتمدنا على سلم ليكارت الخماسي (likert) هو أسلوب لقياس السلوكيات والتفضيلات مستعمل في الاختبارات النفسية استنبطه عالم النفس "رينسيس ليكارت" يستعمل في الاستبيانات وخاصة في مجال الإحصاءات ويعتمد المقياس على ردود تدل على درجة الموافقة أو الاعتراض على طبيعة ما، حيث تم توزيع الأوزان على البدائل الخمسة كما يلي :

الجدول رقم (01): فئات درجات السلم حسب مقياس ليكارت الخماسية

المتوسط	درجات السلم	الدرجات
[1,79 -1]	1	غير موافق تماما
[2,59 - 1,80]	2	غير موافق
[3,39 – 2,60]	3	محايد
[4,19 -3,40]	4	موافق

[1] -عبد الله عبد الرحمن، محمد على بدون، منهج البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 180.

[5 -4,20]	5	موافق تماما

المصدر: عز عبد الفتاح، التحليل الإحصائي الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.

3 -**هيكل الاستبيان (الملحق رقم 02):** ولقد تم استخدام الاستمارة لجمع البيانات حيث شملت على ثلاثة أقسام رئيسية كما يلي:

القسم الأول: تضمن بيانات خاصة بالخصائص الديمغرافية والشخصية كالجنس، العمر، المستوى التعليمي، طبيعة المنصب، عدد سنوات الخبرة، التخصص العلمي.

القسم الثاني: تضمنت أبعاد المتغير المستقل حيث خصص لبعد الآليات الداخلية للحوكمة المصرفية 21 عبارة قياس ولبعد الآليات الخارجية للحوكمة المصرفية 6 عبارات قياس.

القسم الثالث: تضمنت أبعاد المتغير التابع جودة المعلومات المحاسبية 21 عبارة قياس.

وقد كان مجتمع الدراسة يتكون من جميع إطارات وعمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة البالغ عددهم 37موظفا. ونظرا لمحدودية المجتمع فقد اتبعنا أسلوب تطبيق الأداة على جميع أفراد المجتمع، وبعد التطبيق الميداني لأداة الدراسة تحصلنا على ردود مفردات الدراسة وقدرها 33 استمارة منها 31 صالحة للتحليل الإحصائي وأما الباقي 4 لم تتم الإجابة عنها و2 الإجابة غير مكتملة والتي تم رفض لعدم مطابقتها شروط الدراسة، بحيث كانت نسبة الاستمارات الصالحة للتحليل 83,78%.

ثانيا: الأساليب الإحصائية المستخدمة.

برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS.17): الذي استخدام لتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة بحيث تم استخدام الوسائل الإحصائية التالية:

1 -**النسب المئوية:** تم استخدام النسب المئوية لمعرفة نسبة الأفراد الذين اختاروا كل بديل من بدائل الأجوبة عن أسئلة الاستمارة.[1]

2 -**معامل الثبات ألفا كرونباخ:** ويستخدم لإجراء اختبار الثبات لعبارات الاستمارة، ويأخذ قيما تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى

[1] نافد محمد بركات، التحليل الإحصائي باستخدام SPSS، قسم الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، الجامعة الإسلامية، 2006، ص3.

العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح، وكما هو معروف في مجال العلوم الاجتماعية فإن معامل الثبات يكون مقبولا ابتداء من 0.6 والثبات يعني أنه هناك اتساق في النتائج عند تطبيق الأداة مرات عديدة.

3 -**التوزيعات التكرارية:** تهدف إلى التعرف على تكرار الإجابات عند أفراد العينة.

4 -**المتوسط الحسابي:** وذلك لمعرفة اتجاه آراء المستجوبين حول كل عبارة من عبارات الاستبيان.

5 -**الانحراف المعياري:** تم استخدامه للتعرف على مدى انحراف إجابات أفراد العينة لكل عبارة عن متوسطها الحسابي، ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في إجابات أفراد العينة.

6 -**معامل الارتباط بيرسون:** وذلك لمعرفة هل هناك علاقة بين الأقسام، وقوة العلاقة حيث يكون الارتباط قويا عند اقتراب قيمته من الواحد الصحيح، وضعيفا عند اقترابه من الصفر، وتكون قيمته موجبة عندما يكون الارتباط طردي، والارتباط العكسي عندما تكون القيمة سالبة[1].

المطلب الثاني: تحليل الاحصائي لعبارات الاستمارة.

إن استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية(17.SPSS) لإجراء المعالجة الإحصائية اللازمة لوصف خصائص مجتمع الدراسة، حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحليل اتجاهات الأفراد حول أبعاد الحوكمة المصرفية وبُعد جودة المعلومات المحاسبية . كما تم استخراج قيمة ألفا كرونباخ للتأكد من مدى ثبات أداة القياس وكذا معامل الارتباط لتحديد العلاقة بين متغيري الدراسة.

الفرع الأول: وصف خصائص المجتمع (البيانات الشخصية).

تقوم هذه الدراسة على عدد من المتغيرات المستقلة المتعلقة بالخصائص الوظيفية والشخصية لأفراد الدراسة، والتي على ضوئها يمكن تحديد خصائص أفراد الدراسة على النحو التالي:

جدول رقم (02): توزيع مجتمع الدراسة للقسم الأول.

المتغيرات	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
الجنس	**ذكر**	**15**	**48,4**
	أنثى	**16**	**51,6**
العمر	أقل من 30 سنة	**6**	**19,4**

[1] عز عبد الفتاح، التحليل الإحصائي باستخدام SPSS، الأردن، دار وائل للنشر، 2005، ص 28.

	من 30 إلى أقل من 40 سنة	**11**	**35,5**
	من 40 إلى أقل من 50 سنة	**10**	**32,3**
	51 سنة فأكثر	**4**	**12,9**
المؤهل العلمي	ثانوي	**9**	**29**
	جامعي	**22**	**71**
	دراسات عليا	**0**	
طبيعة المنصب	**دائم**	**28**	**90,3**
	مؤقت	**3**	**9,7**
عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	**7**	**22,6**
	من 6 إلى أقل من 9 سنوات	**8**	**25,8**
	من 10 إلى أقل من 13 سنة	**7**	**22,6**
	14 سنة فأكثر	**9**	**29**
التخصص العلمي	اقتصاد	**7**	**22,6**
	محاسبة	**5**	**16,1**
	تسيير	**8**	**25,8**
	أخرى	**11**	**35,5**

المصدر: من إعداد الطالب وفقا لنتائج (SPSS).

يظهر الجدول أعلاه أنه بالنسبة لمتغير:

1 -**الجنس:** نجد تقارب الطابع الذكوري والإناثي حيث بلغ عدد الذكور15 بنسبة 48,4% في حين بلغ عدد الإناث 16 بنسبة 51,6%.

2 -**العمر:** توزعت أعمار المجتمع في مختلف الفئات الأربعة حيث تركزت بالدرجة الأولى في الفئة الثانية بنسبة 35,5% تليها الفئة الثالثة 32,3 % والأولى 19,4% ثم الرابعة بنسبة 12%,9.

3 -المؤهل العلمي: نجد غالبية أفراد المجتمع ذو مستوى جامعي إذ بلغ عددهم 22 بنسبة 71% في حين بلغ عدد الأفراد ذوي المستوى الثانوي 9 بنسبة 29%، وبالنسبة للدراسات العليا فكانت النسبة معدومة.

4 -طبيعة المنصب: نجد أن غالبية أفراد المجتمع ذوي المنصب الدائم، إذ بلغ عددهم 28 بنسبة 90,3% في حين نجد أن الأفراد من ذوي المنصب المؤقت كان عددهم 3 بنسبة 9,7% وهي نسبة قليلة مقارنة بذوي المناصب الدائمة.

5 -عدد سنوات الخبرة: يشير الجدول السابق إلى أن أكبر نسبة هي 29% تقع في الفئة (أكثر من 14 سنة) ثم تليها نسبة 25,8 % تخص الفئة الثانية (من 6 إلى 9 سنوات) ثم نجد الفئة الثالثة بنسبة 22,6 % (من 10 إلى 13 سنوات) وأخيرا تليها الفئة الأخيرة بنسبة 22,6 للفئة (أقل من 5) ونجد أن هذه النسبة هذه الفئة متطابقة مع الفئة الثالثة .

6 -التخصص العلمي : نجد أن غالبية أفراد المجتمع لهم تخصصات أخرى، إذ بلغ عددهم 15 بنسبة 35,6% في حين بلغ عدد الأفراد لهم تخصص الاقتصاد 07 بنسبة 22,6%، أما الأفراد تخصص محاسبة عددهم5 بنسبة 16,1% وفي الأخير نجد عدد الأفراد الذين لديهم تخصص تسيير 8 ما نسبته 25,8%.

الفرع الثاني: صدق الاستمارة ومعامل الثبات.

وللتأكد من ثبات أداة الدراسة وصدقها استخدمنا معامل ألفا كروب راخ حيث يوضح الجدول التالي معاملات ثبات عبارات أبعاد الاستمارة.

- ألفا كروباخ(معامل الثبات): مستخرج من SPSS.
- معامل الصدق: الجذر التربيعي لمعامل الثبات.

الجدول رقم (03): يوضح صدق الاستمارة ومعامل الثبات.

أبعاد الاستمارة	عدد العبارات	معامل الثبات (ألفا كرونباخ)	معامل الصدق
الآليات الداخلية	21	0,722	0,849
الآليات الخارجية	6	0,863	0,928
آليات الحوكمة المصرفية	27	0,830	0,911
جودة المعلومات المحاسبية	21	0,883	0,939
الإجمالي	48	0,903	0,950

المصدر: من إعداد الطالب وفقا لنتائج (SPSS).

يتضح من الجدول أعلاه أن معامل الثبات لأ قسام الدراسة مرتفع وبقيمة 0,903 حيث أخذ قسم جودة المعلومات المحاسبية قيمة ثبات أكبر من قسم آليات الحوكمة المصرفية حيث بلغ 0,830، في حين بلغ

المحور الأول الآليات الداخلية للحوكمة المصرفية 0,722، والمحور الثاني 0,863 هذا يعني أن عبارات الاستبيان تتصف بثبات النتائج مع إمكانية تعميم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة ، بالإضافة إلى وجود ارتباط قوي وموجب بين عبارات كل محور من محاور الدراسة بحيث قدر معامل الصدق الإجمالي للاستبيان 0,950، وهذا يدل على أن معامل الصدق مرتفع .

الفرع الثالث: تحليل عبارات القسم الثاني(آليات الحوكمة المصرفية).

سنتناول في هذا الم طلب عرض وتفسير النتائج التي توصلت إليها الدراسة لتحقيق أهداف الدراسة للإجابة على تساؤلاتها وذلك في ظل ما أسفرت عنه البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل فقرات الاستمارة والتي أعدت للتعرف على آليات الحوكمة المصرفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بسكرة – وتحديد مستوى مساهماتها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية .

أولا: متغير الآليات الداخلية للحوكمة المصرفية.

جدول رقم (04): إجابات الأفراد اتجاه الآليات الداخلية للحوكمة المصرفية.

الرقم	عبارات القياس	المتوسط الحسابي	انحراف معياري	ترتيب حسب الأهمية	الاتجاه
	أ -مجلس الإدارة	3,67	0,772	2	موافق
1	يعتبر مجلس الإدارة هيئة إشراف ورقابة داخل البنك.	387	1,203	2	موافق
2	يلتزم مجلس الإدارة عند قيامه بمهامه احترام القوانين والتنظيمات التي تحرص على حماية حقوق أصحاب المصالح في البنك.	4,00	0,730	1	موافق
3	يلعب مجلس الإدارة دورا هاما في اختيار وتغيير المدراء التنفيذيين.	3,58	0,922	3	موافق

4	يتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من خلال خبراتهم الإدارية.	3,25	0,964	4	محايد
	أ-1- لجنة التدقيق	3,88	0,464	1	موافق
5	تقوم لجنة التدقيق بمراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة.	3,96	0,546	2	موافق
6	تشرف اللجنة على وظيفة التدقيق الداخلي ومراجعة التقارير المالية.	3,90	0,830	3	موافق
7	تقديم التوصيات للإدارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة.	3,77	1,055	4	موافق
8	القيام بأية واجبات تكلف بها من قبل مجلس الإدارة.	4,19	0,601	1	موافق
9	مناقشة نطاق وطبيعة الأولويات في التدقيق والاتفاق عليها مع مجلس الإدارة.	3,58	1,088	5	موافق
	أ-2- لجنة المكافآت	3,20	0,854	4	محايد
10	يتم الإفصاح عن مكافآت أعضاء الإدارة والمدرين التنفيذيين والعمال.	3,06	1,181	3	محايد
11	تحديد المزايا الخاصة بمؤهلاتهم وكيفية اختيارهم للإدارة العليا.	3,16	0,934	2	محايد
12	هناك هيكل أجور واضح يتسم بالعدالة والموضوعية والحيادية.	3,38	1,085	1	محايد
	أ-3- لجنة التعيينات	2,73	0,755	5	محايد
13	إن فكرة الرجل المناسب في المكان المناسب محققة في إدارتكم.	2,61	1,202	3	محايد
14	لجنة التعيينات تضع آليات شفافة للتعيين، بما يضمن الحصول على أفضل المرشحين المؤهلين.	2,35	1,081	4	غير موافق

15	تقوم اللجنة بالإعلان عن الوظيفة الشاغرة، ودعوة المؤهلين لتقديم طلباتهم من خلال مسابقات وطنية وبشروط محددة.	3,09	1,135	1	محايد
16	تتوخى اللجنة الموضوعية، وبمقارنة مؤهلات ومهارات المترشحين مع المواصفات الموضوعة.	2,87	1,117	2	محايد
	أ-4- التدقيق الداخلي	3,56	0,659	3	موافق
17	المراجعة الداخلية هي الوسيلة الفعالة لتقييم أداء مختلف الوظائف والأنشطة داخل البنك.	3,35	1,141	5	محايد
18	يوفر البنك الأجهزة اللازمة لأداء الأعمال كما يوجد نظام فعال للرقابة والتدقيق الداخلي لدى إدارتكم.	3,48	1,234	3	موافق
19	تساهم عملية التدقيق الداخلي في تقليل مخاطر الفساد المالي والإداري.	3,90	0,538	1	موافق
20	تكمن مسؤولية المدقق الداخلي في منع واكتشاف الغش والتزوير.	3,64	1,050	2	موافق
21	لتحقق أهداف المدقق الداخلي يجب أن تكون البيانات منظمة بشكل جيد وتستند إلى تشريع خاص بها.	3,45	1,206	4	موافق
	إجمالي إجابات الأفراد اتجاه الآليات الداخلية	3,45	0,396		

المصدر: من إعداد الطالب وفقا لنتائج (SPSS).

نلاحظ من الجدول أعلاه أن اتجاهات مجتمع الدراسة إيجابية نحو فقرات متغير آليات الحوكمة المصرفية(آليات الحوكمة الداخلية وآليات الحوكمة الخارجية)، حيث بلغ المتوسط الحسابي لآليات الحوكمة المصرفية 3,45 الذي يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي ليكارت وهي الفئة التي تشير إلى خيار أوافق، مما يعكس الإدراك والوعي والفهم لمجتمع الدراسة حول أهمية آليات الحوكمة المصرفية في

البنك، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية في فقرات هذا المتغير ما بين [1,80- 4,19]، حيث تم ترتيبها حسب الأهمية .

من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم(10) نلاحظ أن هناك تنوع في إجابات أفراد مجتمع الدراسة وهذا حسب الاتجاه العام لعبارات القياس وذلك بالنسبة لمعظم العبارات الخاصة بالآليات الداخلية المتمثل في مجلس الإدارة الذي يضم (لجنة التدقيق، لجنة المكافآت، لجنة التعيينات، التدقيق الداخلي) وهذا حسب النتائج كان المتوسط الحسابي حيث كانت الآليات الداخلية (مجلس الإدارة)3,67 وكان المتوسطات الحسابية للجنة التدقيق أكبر نسبة 3,88 بدرجة موافق، لجنة المكافآت 3,20 بدرجة محايد، لجنة التعيينات 2,73 بدرجة محايد، التدقيق الداخلي 3,56 بدرجة موافق، وعليه بلغ المتوسط الحسابي الكلي3,67 وهذا بدرجة موافق أما بالنسبة للانحراف المعياري الكلي فكانت قيمته 0,772 وهذا بالنسبة لإجابات الأفراد تجاه تطبيق الآليات الداخلية، وهذا يدل على تنوع وتعدد إجابات الأفراد.

ثانيا: متغير الآليات الخارجية للحوكمة المصرفية

جدول رقم (05): إجابات الأفراد اتجاه الآليات الخارجية للحوكمة المصرفية.

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	انحراف معياري	الترتب حسب الأهمية	الاتجاه
	أ- الإفصاح والشفافية	2,95	0,827	1	محايد
1	مسؤولية الإفصاح تقع أساسا على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.	3,32	1,136	1	محايد
2	الإعلان عن المعايير الخاصة باختيار أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين.	2,93	1,062	3	محايد

3	إعداد المعلومات والإفصاح عنها وفقا لمعايير محاسبية ومالية عالية الجودة.	2,93	1,123	4	محايد
4	يتم الإعلان عن أي مخاطر مصرفية من المتوقع حدوثها مستقبلا.	3,00	1,032	2	محايد
5	يعرض البنك بياناته المالية على مدقق خارجي ذو كفاءة وسمعة مهنية.	2,58	1,057	6	غير موافق
6	الإفصاح عن الطرق الخاصة بتحديد المكافآت والحوافز للموظفين.	2,93	1,030	5	محايد
إجمالي إجابات الأفراد اتجاه الآليات الخارجية		2,95	0,827		

المصدر: من إعداد الطالبين وفقا لنتائج (SPSS).

نلاحظ من الجدول أعلاه أن اتجاهات مجتمع الدراسة حيادية نحو عبارات جودة الإفصاح والشفافية حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي 2,95 الذي يقع في الفئة الثالثة من سلم ليكارت الخماسي الدالة على اختيار محايد.

الفرع الرابع: تحليل عبارة القسم الثالث(جودة المعلومات المحاسبية).

جدول رقم (06): إجابات الأفراد اتجاه جودة المعلومات المحاسبية.

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	انحراف معياري	الترتب حسب الأهمية	الاتجاه
	أ –الملائمة	3,45	0,622	5	موافق
1	تصلكم المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب.	3,25	0,998	4	محايد

2	تمكنكم المعلومات المحاسبية من التنبؤ بالأحداث ومن صياغة وتصميم الخطط المستقبلية.	3,54	0,675	2	موافق
3	تعتبر الملائمة خاصية نسبية فلا يمكن أن تكون المعلومة ملائمة لكافة الأطراف.	3,45	0,809	3	موافق
4	الزيادة في دقة المعلومات تؤدي إلى زيادة جودتها وقيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو التوقعات المستقبلية.	3,90	0,943	1	موافق
5	المعلومات المقدمة تطابق متطلبات اتخاذ القرار وكذا الحصول عليها بسهولة.	3,12	0,921	5	محايد
ب الموثوقية		3,53	0,464	4	موافق
6	إن المعلومات المحاسبية تعرض صورة صادقة للوضع المالي للبنك.	3,61	1,115	2	موافق
7	إعداد البيانات المالية وفقا لخاصية الموثوقية يؤدي إلى زيادة قدرة المعلومات المحاسبية التي تؤثر على القرار المناسب.	3,64	0,660	1	موافق
8	تضمن الموثوقية حيادية القياس المحاسبي وابتعاد عن غايات الإدارة وأحكامها الذاتية.	3,41	0,719	4	موافق
9	تعتبر الموثوقية خاصية نظرية تجدون صعوبة في تطبيقها عمليا.	3,45	1,090	3	موافق
ج- القابلية للفهم		3,54	0,591	3	موافق

10	تعتبر المعلومات المحاسبية مفهومة لكافة المستخدمين.	2,93	0,892	1	محايد
11	كل مستخدم يفهم المعلومات المحاسبية بحسب خبرته العلمية والعملية.	3,67	0,791	4	موافق
12	تتوقف إمكانية فهم المعلومة على طبيعة القوائم المالية وكيفية عرضها.	3,74	0,630	3	موافق
13	تكون قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية على حسب مستخدمها.	3,80	0,703	2	موافق
	د-القابلية للمقارنة	3,72	0,702	1	موافق
14	تمكنكم المعلومات المحاسبية من مقارنة أدائكم من سنة إلى أخرى.	3,64	1,050	3	موافق
15	القابلية للمقارنة تطبق عمليا إلا إذا اتبعت جميع البنوك الأخرى نفس الطرق المحاسبية.	3,29	0,972	4	محايد
16	تساعد خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية على قياس الالتزامات وحقوق الملكية في البنك.	3,77	0,844	2	موافق
17	يجب أن تكون نوعية المعلومات المحاسبية في التقارير المالية كافية لاتخاذ القرار.	4,19	0,703	1	موافق
	ه- الثبات	3,72	0,832	2	موافق
18	الثبات في عرض وتصنيف البنود للعمليات المالية من فترة إلى أخرى بهدف المقارنة.	3,74	0,815	3	موافق

19	المعلومات المحاسبية الم بنية على أساس وطرق محاسبية ثابتة تسمح بالمقارنة بين فترة وأخرى.	4,06	1,123	1	موافق
20	استخدام الأسس والطرق المحاسبية لتوفير خاصية الثبات في المعلومة.	3,32	0,944	4	محايد
21	تؤدي خاصية الثبات في المعلومة المحاسبية باكتساب القابلية للمقارنة.	3,774	0,92	2	موافق
إجمالي إجابات الأفراد اتجاه جودة المعلومات المحاسبية		3,58	0,484		

المصدر: من إعداد الطالب وفقا لنتائج (SPSS).

نلاحظ من الجدول أعلاه اتجاهات مجتمع الدراسة إيجابية نحو عبارات بعد جودة المعلومات المحاسبية حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي 3,58 الذي يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي الدالة على اختيار موافق، وانحراف معياري 0,484.أما متوسطات الأبعاد الضمنية لبعد جودة المعلومات المحاسبية المتمثلة في الملاءمة 3,45 بدرجة وموافق الموثوقية 3,53 بدرجة موافق، القابلية للفهم 3,54 بدرجة موافق، القابلية للمقارنة 3,72 بدرجة موافق، الثبات 3,72 بدرجة موافق. ولقد كانت الإجابات متقاربة وذلك للفهم الجيد لعبارات القياس الراجع على الوعي والخبرة من طرف مجتمع العينة.

المطلب الثالث: تحليل علاقة الارتباط بين متغيري الدراسة.

لإيجاد العلاقة بيم المتغير المستقل والمتغير التابع والتي شكلت في الأساس مشكلة الدراسة وتساؤلاتها، سيتم اختبار فرضيات الدراسة من خلال استخدام معامل الارتباط بيرسون، وقد تم استخراج معاملات الارتباط من خلال مصفوفة الارتباط الموضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): يوضح مصفوفة الارتباط (معامل برسون).

أقسام الاستمارة		الآليات الداخلية للحوكمة	الآليات الخارجية للحوكمة	جودة المعلومات المحاسبية	آليات الحوكمة المصرفية
الآلية الداخلية	معامل بيرسون	1	0.584^{**}	0.472^{**}	0.941^{**}

للحوكمة	مستوى الدلالة		0.001	0.007	0.000
	مجتمع الدراسة	31	31	31	31
الآلية الخارجية للحوكمة	معامل بيرسون	0.584**	1	0.617**	0.824**
	مستوى الدلالة	0.001		0.000	0.000
	مجتمع الدراسة	31	31	31	31
جودة المعلومات المحاسبية	معامل بيرسون	0.472**	0.617**	1	.586**
	مستوى الدلالة	0.007	0.000		.001
	مجتمع الدراسة	31	31	31	31
أليات الحوكمة المصرفية	معامل بيرسون	0.941**	0.824**	0.586**	1
	مستوى الدلالة	0.000	0.000	0.001	
	مجتمع الدراسة	31	31	31	31

** الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,01

المصدر: من إعداد الطالب وفقا لنتائج (SPSS).

الفرع الأول: اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الآليات الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية عند مستوى الدلالة $\propto = 0,05$.

ولمعرفة صحة الفرضية من عدمها ارتأينا أن نعتمد على معامل الارتباط بيرسون المبين في الجدول التالي:

جدول رقم (08) علاقة الارتباط بين الآليات الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية.

البيان	معامل بيرسون	مستوى الدلالة	التفسير
الآليات الداخلية	0.472	0.007	توجد علاقة
وجودة المعلومات المحاسبية			

المصدر: من إعداد الطالب وفقا لنتائج (SPSS).

** الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,01

نلاحظ أن مستوى الدلالة الإحصائية 0,007 أقل من مستوى الدلالة 0,05 وعليه نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة وهي أنه توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين علاقة الارتباط بين الآليات الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية عند مستوى الدلالة $0,05 = \propto$ حيث بلغ معامل الارتباط 0,472**.

الفرع الثاني: اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الآليات الخارجية وجودة المعلومات المحاسبية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0,05$

ولمعرفة صحة الفرضية من عدمها ارتأينا أن نعتمد على معامل الارتباط بيرسون المبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (09): علاقة الارتباط بين الآليات خارجية وجودة المعلومات المحاسبية.

البيان	معامل بيرسون	مستوى الدلالة	التفسير
الآليات خارجية	0.617	0.000	توجد علاقة
وجودة المعلومات المحاسبية			

المصدر: من إعداد الطالب وفقا لنتائج (SPSS).

** الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,01

نلاحظ أن مستوى الدلالة الإحصائية 0,000 أقل من مستوى الدلالة 0.05 وعليه نرفض الفرضية الصفرية H_0 وتقبل الفرضية البديلة وهي أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الآليات الخارجية وجودة المعلومات المحاسبية عند مستوى الدلالة (α =0,05)حيث بلغ معامل الارتباط لبيرسون0,617**.

الفرع الثالث: إختبار الفرضية الرئيسية:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليات الحوكمة المصرفية وجودة المعلومات المحاسبية عند مستوى الدلالة 0,05

و لمعرفة صحة الفرضية من عدمها ارتأينا أن نعتمد على معامل الارتباط بيرسون المبين في الجدول التالي :

الجدول رقم (10): علاقة الارتباط بين آليات الحوكمة المصرفية وجودة المعلومات المحاسبية.

البيان	معامل بيرسون	مستوى الدلالة	التفسير
الآليات الحوكمة المصرفية	0.586	0.001	توجد علاقة
وجودة المعلومات المحاسبية			

المصدر: من إعداد الطالب وفقا لنتائج (SPSS).

** الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,01

نلاحظ أن مستوى الدلالة 0,001 أقل من مستوى الدلالة 0,05 وعليه نرفض الفرضية الصفرية H_0 وتقبل الفرضية البديلة،هي أنة توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليات الحوكمة المصرفية وجودة المعلومات المحاسبية عند مستوى الدلالة 0,05 حيث بلغ معامل الارتباط لبيرسون 0,586++

المطلب الرابع: تفسير النتائج.

استهدفت الدراسة تبيان العلاقة بين آليات الحوكمة المصرفية وجودة المعلومات المحاسبية وأثارت جملة من التساؤلات وقدمت أيضا فرضيات تتعلق بطبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة وتوصلت إلى حصيلة من النتائج ساهمت في معالجة مشكلة الدراسة والإجابات عن تساؤلاتها المطروحة وقبل مناقشة النتائج تبعا لتسلسل أسئلة الدراسة وفرضياتها نعرض النتائج المتعلقة بوصف أفراد المجتمع.

الفرع الأول: النتائج المتعلقة بوصف أفراد المجتمع:

1 -نلاحظ وجود16 من أفراد العينة يمثلون ما نسبة 51,6% من إجمالي أفراد الدراسة من جنس الأنثى ونجد أن هذه الفئة متقاربة مع فئة الأخرى جنس ذكر التي كان عددها 15 بنسبة 49,4% ومنه نقول ان مجتمع الدراسة كان متوافق من الجنسين.

2 -نلاحظ وجود 11 من أفراد العينة يمثلون ما نسبة 35,5% من إجمالي أفراد الدراسة تتراوح أعمارهم ما بين [30- 40] وهو مؤشر إيجابي لأن هذا العمر يكون فيه الموظف قد جمع بين الخبرات العملية والعلمية المتنوعة والحديثة نسبيا.

3 -نلاحظ وجود 22 من أفراد العينة يمثلون نسبة 71% من إجمالي أفراد الدراسة المتحصلين على المستوى الجامعي وهم الفئة الأكبر في الدراسة والأفراد المتحصلين على مستوى ثانوي بنسبة 29%، أما بالنسبة لفئة الدراسات العليا فكانت منعدمة لأن عمل المصارف لا يحتاج إلى مؤهلات عليا.

4 -نلاحظ وجود 28 من أفراد العينة يمثلون ما نسبته 90,3% من إجمالي أفراد الدراسة لديهم منصب عمل دائم وهم الفئة الأكبر في الدراسة.أما الأفراد اللذين لديهم عمل مؤقت يمثلون النسبة الباقية.

5 -نلاحظ وجود 9 من أفراد العينة يمثلون نسبة 29% من إجمالي أفراد الدراسة تكون خبرتهم أكثر من 14 سنة وهم الفئة الأكبر في الدراسة وهذا راجع إلى طبيعة العمل في البنك الذي يحتاج إلى جهد كبير،وأحيانا يكون صاحب الخبرة العالية متقدم في السن.

6 -نلاحظ وجود 15 من أفراد العينة يمثلون نسبة 35,5% من إجمالي أفراد الدراسة لديهم تخصصات مختلفة وهم الفئة الأكبر في الدراسة لأن البنك يبحث على تنوع الخبرات وذلك لمسايرة التطورات المستقبلة.

7 -إن عامل السن والخبرة والمستوى التعليمي وكذا المنصب الدائم كلها مؤشرات إيجابية للبنك توحي بحجم المعارف والخبرات المتراكمة لدى الأفراد مما يشجع ويحفز على تقاسم المعارف والخبرات المنتقاة من تجاربهم وكذا يسهل على العمل على تحقيق جودة معلومات محاسبية، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه المؤشرات هي إيجابية للدراسة حيث تساهم بشكل كبير في الحصول على نتائج دقيقة تمثل الواقع للظاهرة المدروسة وذلك لوعي أفراد العينة بما يصرحون به.

الفرع الثاني: النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة.

استعملنا المتوسط الحسابي وذلك لمعرفة اتجاه آراء المستجوبين حول كل عبارة من عبارات الاستبيان، والانحراف المعياري تم استخدامه للتعرف على مدى انحراف إجابات أفراد العينة لكل عبارة عن متوسطها الحسابي.

أولا: النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة للقسم الثاني (آليات الحوكمة المصرفية).

1 -يتمتع مجلس إدارة البنك بالكفاءة والأهلية والاستقلالية والنزاهة.

2 -البنك يعتمد نسبيا على الإفصاح كعامل أولي في تسيير أعماله.

3 -يتخذ المصرف إجراءات كافية لحماية حقوق المودعين والمقترضين .

4 -إن هيكل ودور مجلس الإدارة يضمن تسيير أعمال البنك بشكل مناسب وفعال.

5 -بحرص البنك على تقديم تعويضات ومكافآت تتصف بالشفافية والعدالة.

ثانيا: النتائج المتعلقة بأسئلة القسم الثالث (جودة المعلومات المحاسبية).

1- إن المعلومات المحاسبية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ملائمة إلى حد ما حيث تتوفر فيها الخصائص التالية:

- التوقيت المناسب: بحيث تصل المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب نسبيا.

-القدرة التنبؤية: بحيث تمكن المعلومات المحاسبية من التنبؤ والأحداث ومن صياغة الخطط المستقبلية.

2 -تضمن خاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية حيادية القياس المحاسبي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

3 -نجد أن المعلومات المحاسبية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية تمتاز بقابلية الفهم حسب الخبرة العلمية والعملية لمستخدمها.

4 - تتوفر كشوفات مالية في البنك التي تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة، كما أن خاصية القابلية للمقارنة في المعلومات المحاسبية بين السنوات السابقة وغير صالحة للمقارنة بين معلومات الحاسبية للمصارف الأخرى.

5 -أن المعلومات المحاسبية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية تتسم بخاصية الثبات وذلك بهدف تفعيل خاصية القابلية للمقارنة.

ثالثا: نتائج علاقة الارتباط بين متغيري الدراسة.

1 -الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الآليات الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية عند مستوى الدلالة $0,05 = \propto$ حيث بلغ معامل الارتباط 0,472++.

2 -الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الآليات الخارجية وجودة المعلومات المحاسبية عند مستوى الدلالة (α =0,05)حيث بلغ معامل الارتباط لبيرسون0,617++.

3 -الفرضية الرئيسية: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين آليات الحوكمة المصرفية وجودة المعلومات المحاسبية عند مستوى الدلالة 0,05 حيث بلغ معامل الارتباط لبيرسون 0,586++ وجود علاقة ارتباط ايجابية في الفرضية الرئيسية وأيضا في الفرضيات الفرعية محل الدراسة، وهذا يرجع إلى العلاقة بين الحوكمة المصرفية وجودة المعلومات المحاسبية هو أن البنك في المحاولة إلى تحقيق معلومات محاسبية ذات جودة عالية بحيث يمكن الاعتماد عليها، وأن آليات الحوكمة المصرفية

وجودة المعلومات المحاسبية يمثلان أحد الركائز للحكم علي تطبيق نظام الحوكمة من عدمه داخل المصارف المختلفة.

خلاصة الفصل:

نظرا للأهمية التي تظهر من خلال تطبيق آليات الحوكمة المصرفية، فإن الجزائر سعت إلى تطبيقها على مستوى جهازها المصرفي وذلك من خلال الإصلاحات المصرفية التي قامت بها، إلا أنها لم تكن اجابية للجهاز المصرفي الجزائري نوعا ما، وذلك بسبب العديد من الصعوبات، تعتبر غالبية البنوك الجزائرية بنوك عموميه ورغم هذا فإن الجزائر ما تزال تبذل جهودا من اجل تفعيل نظام الحوكمة المصرفية.

وفي هذا الفصل تعرفنا على المؤسسة محل الدراسة وهي بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة بسكرة – من خلال التطرق إلى نشأتها، وهيكلها التنظيمي وأهم نشاطاتها و أهدافها، واعتمدنا في هذ ه الدراسة على الاستمارة التي تم توزيعها على مجتمع الدراسة من موظفي وإطارات الوكالة، وتضمنت الاستمارة محورين أساسيين هما: آليات الحوكمة المصرفية وجودة المعلومات المحاسبية، وعند استرجاع الاستمارة قمنا بتفريغها وتحليل بياناتها بالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية الاجتماعية (SPSS.17)، وقد قمنا بحساب النسب المئوية، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل ألفا كرونباخ، ومعامل الارتباط بيرسون من أجل تحليل إجابات أفراد المجتمع وتفسيرها للإجابة على إشكالية الدراسة وتحديد مساهمة آليات الحوكمة المصرفية في جودة المعلومات المحاسبية، وقد توصلنا إلى أنها توجد علاقة ارتباط موجبة بين تطبيق آليات

الحوكمة المصرفية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، وهذا لأن آليات الحوكمة المصرفية وجودة المعلومات المحاسبية يمثلان أحد الركائز للحكم علي تطبيق نظام الحوكمة من عدمه داخل المصارف المختلفة.

الخاتمة

حاولنا من خلال تناولنا موضوع دور الآليات الحوكمة المصرفية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى الإجابة عن إشكالية المتمثلة في ما هو دور آليات الحوكمة المصرفية في تحقيق جودة معلومات محاسبية ذات جودة عالية وذلك من خلال ثلاثة فصول فصلين نظريين والمتمثلين في الحوكمة عموما والحوكمة المصرفية أما الفصل الثالث فتم فيه دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة بسكرة.

نتائج الدراسة:

وعليه تم التوصل إلى النتائج التالية:

– نظرا لتداخل مصطلح الحوكمة في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية فإنه من الصعب إيجاد تعريف موحد لحوكمة الشركات، إلا أنه هو كل نظام أو أسلوب يتم من خلاله إدارة ورقابة الشركة في شفافية وأمان، وبما يضمن تحقيق مصالح جميع الأطراف الآخذة وتجنب الصراعات والنزاعات بين الأطراف الآخذة وفي أخلاقيات وآداب المهنة واحترام الحقوق وتطبيق المسؤوليات.

– التطبيق السليم لآليات حوكمة الشركات يضمنه مجموعة من الأطراف ذات العلاقة بتطبيق حوكمة المؤسسات، ولكل دوره ومسؤولياته في ممارسة الإدارة والرقابة ومن ثم رفع الأداء.

– يؤدى إتباع آليات الحوكمة المصرفية إلى اتخاذ الاحتياطات اللازمة ضد الفساد وسوء الإدارة، مع تشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية.

– تتطلب الحوكمة تحقيق قدر كبير من الشفافية في العمليات من ناحية المراجعة والمحاسبة لمختلف الأنشطة الإدارية التشغيلية لتجنب الفساد الذي يؤدي إلى إهدار موارد البنك والى إضعاف قدرته التنافسية، كما تؤدي الشفافية في التعامل مع المستثمرين والدائنون إلى قيام نظام قوي لحوكمة البنوك بما يساعد على تجنب الأزمات المالية والى توفر إجراءات للتعامل حتى في حالة إخفاق أو توقف البنك تتسم بالعدالة لكافة أطراف المصالح بما في ذلك العاملين وأصحاب رأس المال والدائنون.

_ إن المصرف يعتمد على مبدأ الإفصاح والشفافية كعامل أولي في تسييره.

– ويتمتع مجلس إدارة المصرف بالكفاءة ،ا لأهلية ، الاستقلالية ، النزاهة .

– يتخذ المصرف إجراءات كافية لحماية حقوق المودعين والمقترضين.

– إن هيكل ودور مجلس الإدارة يضمن تسيير أعمال المصرف بشكل مناسب وفعال.

– يحرص المصرف على تقديم تعويضات ومكافئات تتصف بالشفافية والعدالة.

- يتبنى المصرف المعايير الأخلاقية والسلوكية العليا وتشجيعها.

- الأثر المباشر من تطبيق آليات الحوكمة المصرفية هو إعادة الثقة المعلومات المحاسبية نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لهذه المعلومات باعتبار أن المعلومات التي تنتجها التقارير المالية هي من أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر

- إن انتشار الفساد في النظام المصرفي الجزائري والطابع العمومي الذي يغلب على البنوك الجزائرية يساهم في منع تطبيق نظام الحوكمة في البنوك الجزائر.

- وقد توصلنا إلى أنها توجد علاقة ارتباط موجبة بين تطبيق آليات الحوكمة المصرفية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، وأن آليات الحوكمة المصرفية وجودة المعلومات المحاسبية يمثلان أحد الركائز للحكم علي تطبيق نظام الحوكمة من عدمه داخل المصارف المختلفة.

وهذه النتائج تم استخلاصها من التحليلات السابقة ومنه تتمثل خلاصة القول أن آليات الحوكمة المصرفية لها تأثير إيجابي على البنوك التي أحسنت تطبيقها والعكس صحيح أما بالنسبة لكيفية الاستفادة من هذا النظام هو المحافظة على تطبيق بنوده وتجنب معوقاته.

تـــــــــــوصـــــــيات الدراسة:

بناءا على ما تم الوصول إليه من نتائج، ارتأينا لوضع مجموعة من التوصيات والمتمثلة فيما يلي:

1 -إن البنوك التي تستطيع تحسين اقتصادياتها المحلية عن طريق تحسين حوكمة نفسها، فتجتذب بالتالي الودائع، وتحسين حوكمة المدينين.

2 -على الدولة تطوير آليات مكافحة الفساد المالي والإداري المنتشر في اقتصادها وخاصة في الجهاز، المصرفي، وفتح المجال أمام خوصصة البنوك العمومية وذلك من أجل تفعيل نظام الحوكمة في بنوكها والإستفادة من إيجابياتها.

3 -ضرورة إلزام مجالس أدارة البنوك بأنشاء لجان المراجعة والعمل على تفعيل أو تحقيق جودة المعلومات المحاسبة.

4- ضرورة الاعتماد على نظام الحوكمة في البنوك الجزائرية ، بغرض تعزيز كفاءة الجهاز المصرفي ، وضمان مصالح العملاء، لتحقيق أكبر قدر من الشفافية في البيانات المالية، والذي من شأنه أن يعزز من الثقة في الجهاز ووحداته.

5 –على الجزائر دعم وتفعيل دور بنك الجزائر في الرقابة والإشراف على البنوك العاملة في الجهاز المصرفي بما يحقق الشفافية والإفصاح ويحمي حقوق أصحاب المصالح ويحقق العدالة في التعاملات ،وذلك بإصدار قواعد تنظيمية تخص ضبط أعمال البنوك وهياكله الإدارية.

أفاق الدراسة:

تناولنا في هذه الداسة موضوع دور الحوكمة المصرفية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية بالرغم من ان موضوع الحوكمة المصرفية مزال حديثا بالنسبة للجزائر الا اننا حاولنا القيام بدراسة تطبيقية على أحد المصارف الجزائرية، ويمكننا اقتراح مواضيع ذات الصلة بحوكمة الشركات :

- دور النظام المحاسبي المالي في تفعيل حوكمة الشركات.
- دور حوكمة الشركات في تطوير مهنة المراجعة.

المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب.

-بشير صالح الرشيدي، مناهج البحث التربوي، رؤية تطبيقية مبسطة، دار الكتاب الحديث، الكويت، 2000.

-دهميش نعيم، إسحاق أبو زرعاف، تحسين وتطوير الحاكمية المؤسسية في البنوك، الأردن، العدد 10، ديسمبر، 2003.

- رضوان حلوة حنان ، وآخرون، أسس المحاسبة المالية، دار الحامد، الأردن، 2004.

-زغدار أحمد، سفير محمد، خيار الجزائري التكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية، مجلة الباحث، العدد 07، 2009.

-سعودي محمد توفيق، المسؤولية المدنية والجنائية لأعضاء مجلس إدارة الشركات المساهمة عن أعمال الشركة، دار الأمين، القاهرة، 2002.

-شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، 2008.

-صلاح حسن, البنوك والمصارف ومنظمات الأعمال معايير حوكمة المؤسسات المالية, دار الكتاب الحديثة, القاهرة, 2010.

-طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، ط2، الإسكندرية، 2007.

-طالب علاء فرحان, إيمان شيحان المشهداني, الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،2011.

-الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2003.

-عباس حميد التميمي، آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة، الدار الجامعية للنشر، 2006.

-عبد الله عبد الرحمن، محمد على بدون، منهج البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002.

-عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، فلسطين، 2009.

-عز عبد الفتاح، التحليل الإحصائي باستخدام SPSS، الأردن، دار وائل للنشر، 2005.

-قاسم محسن إبراهيم الحبيطي، زياد هاشمي يحيى السقا، نظم المعلومات المحاسبية، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، كلية الحدباء الجامعة، العراق،2003.

-محسن أحمد الخضيري، حوكمة الشركات، محموعة النيل العربية للنشر، الإسكندرية، 2005.

-محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، الجوانب النظرية والعلمية، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.

-محمد شفيق، البحث العلمي، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1990.

-محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008.

- محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية للنشر، ط2، الإسكندرية، 2009.

-محمد مصطفى سليمان ، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2006.

-محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، دار وائل، الأردن، ط4، 2007.

-مصطفى يوسف كافي، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات، مكتبة المجتمع العربي للتوزيع والنشر، عمان، 2013.

-مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، مدخل نظري وتطبيقي، ط1، 2009.

-نافد محمد بركات، التحليل الإحصائي باستخدام SPSS، قسم الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، الجامعة الإسلامية، 2006.

ثانيا: الرسائل والأطروحات.

-بن عويد نجوى، دور حوكمة الشركات في تعزيز أداء المؤسسة المستدامة، دراسة حالة مجمع صيدال، مصنع قسنطينة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، مالية وحوكمة الشركات، جامعة بسكرة، 2012 – 2013.

-بن عيسى ريم، تطبيق حوكمة المؤسسات وأثرها على الأداء حالة المؤسسات الجزائرية الدرجة في سوق الأوراق المالية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011-2012.

-حامدي علي، أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010-2011.

-حبوش محمد جميل، مدى التزام شركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات دراسة تحليلية لآراء المراجعين الخارجيين ومدراء شركات المساهمة، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة الجامعية الإسلامية، غزة، 2007.

-زلاسي رياض، إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية-دراسة حالة مؤسسة إليانس للتأمين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح، 2009-2010.

-ماجد إسماعيل أبو الحمام، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح وجودة التقارير المالية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، الجامعة الإسلامية غزة، ،قسم المحاسبة والتمويل.2009 ,

-ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، دراسة حالة مؤسسة اقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009.

ثالثا: المجلات.

- جوناثان تشاركهام، إرشادات لأعضاء مجالس إدارة البنوك، مركز المشروعات الدولية الخاصة، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، واشنطن, 2005.

- زغدار احمد، سفير محمد، خيار الجزائري التكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية، مجلة الباحث، العدد 07، 2009.

- عبد الرزاق حبار، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 07، حالة دول شمال إفريقيا، جامعة الشلف -الجزائر.

- عبد القادر بريش، قواعد تطبيق مبادئ الحوكمة في المنظومة المصرفية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر،العدد01، 2006.

- فيصل محمود الشواورة، قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات العامة الأردنية، بحث مقدم في مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية، قسم إدارة الأعمال ونظم المعلومات الإدارية، المجلد 25، العدد 2، كلية الاقتصاد، جامعة موتة، الأردن، 2009.

- محمد خالد المهايني، مكافحة أعمال الرشوة ورقة عمل مقدمة في ورشة عمل "مكافحة أعمال الرشوة " والمنعقد في الرباط، المغرب، ماي 2008.

-محمد عبد العزيز خليفة وآخرون، شرح معايير المحاسبة المصرية وتطبيقاتها الصادرة بموجب قرار وزير الاقتصاد، رقم 503، الجزء الأول، مركز فجر للطباعة، 1997.

-مركز المشروعات الدولية الخاصة، حوكمة الشركات قضايا واتجاهات، نشرة دورية يصدرها مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد السابع، القاهر، ماي 2005.
-معلومات مقدمة من طرف البنك (BADR).

رابعا: الملتقيات والمؤتمرات.

-بوقرة رابح، غانم هاجر، الحوكمة المفهوم والأهمية مداخلة مقدمة في الملتقى حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، 6-7ماي 2012.
-بولعيد بعلوج، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: مناقشة-مخاطر وتقنيات، إشكالية خوصصة البنوك في الجزائر جيجل، يومي 6 -7 جوان ، 2005.
-حساني رقية، مروة كرامة، حمزة فاطمة، آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، المنعقد في 6-7 ماي، 2012.
-صديقي مسعود، مرزوقي مرزوقي، التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول والموجود(أسباب التباين وتقييم التناسق)، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي الوادي، 17-18 جانفي، 2010.
-محمد خالد المهايني، مكافحة أعمال الرشوة ورقة عمل مقدمة في ورشة عمل "مكافحة أعمال الرشوة " والمنعقد في الرباط، المغرب ماي 2008.
-أمال عياري، أبوبكر خوالد، تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية – دراسة حالة الجزائر- "الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر بسكرة ، يومي-07 ماي 2012.
-معراج عبد القادر هواري، الحوكمة المؤسسية في القطاع البنكي والمالي ودورها في إرساء قواعد الشفافية, بحث مقدم في الملتقى الوطني، جامعة الأغواط، يوم 09 ديسمبر 2010.
- هواري معراج، حديدي آدم، نحو تفعيل دور الحوكمة المؤسسية في ضبط إدارة الأرباح في البنوك التجارية الجزائرية مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 6-7 ماي 2012.
-عباس حميد التميمي، آليات الحوكمة وجورها في الحد من الفساد المالي في الشركات المملوكة للدولة، الدار الجامعية للنشر، القاهرة،2009 .

المراجع باللغة الأجنبية:

- Benoit PIGE, Gouvernance, Contrôle et Audit des Organisations, Pari , Ed ECONOMIC, 2008.
- http://world-acc.net/vb/showthread.php?t=43 014/05 13

الوقت13:00 تاريخ الزيارة

قائمة الجداول والأشكال

1 قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	فئات درجات السلم حسب مقياس لريكرت الخماسي	74
2	توزيع مجتمع الدراسة للقسم الأول	76
3	صدق الاستمارة ومعامل الثبات	78
4	إجابات الأفراد اتجاه الآلية الداخلية للحوكمة المصرفية	79
5	إجابات الأفراد اتجاه الآلية الخارجية للحوكمة المصرفية	82
6	الأفراد اتجاه جودة المعلومات المحاسبية	83
7	مصفوفة الارتباط معامل (بيرسون)	86
8	علاقة الارتباط بين الآلية الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية	87
9	علاقة الارتباط بين الآلية الخارجية وجودة المعلومات المحاسبية	88
10	علاقة الارتباط بين الحوكمة المصرفية وجودة المعلومات المحاسبية	88

2 قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	انعكاسات آلية الحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية	54
2	نموذج الدراسة	72

الملحق رقم 02

الجمهـــورية الجزائـــرية الديمقـــراطية الشعبيـــة

وزارة التعليـــم العـــالي والبحـــث العلمـــي

جـــامعة محـــمد خيضـــر – بسكرة –

كـــلية العلـــوم الاقتصـــادية والتجـــارية وعلـــوم التسييـــر

قسم العلوم الاقتصادية

استبانة الدراسة

دور آليات الحوكمة المصرفية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية

(موجه لإطارات وموظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة بسكرة –)

تحية طيبة وبعد:

في إطار استكمال الدراسة النظرية كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر للسنة الجامعية 2013-2014 نضع بين أيديكم هذا الاستبيان والذي نهدف من خلاله إلى توضيح العلاقة بين آليات الحوكمة المصرفية والمعلومات المحاسبية أو بطريقة أخرى الدور الذي تلعبه الحوكمة المصرفية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، حيث نقصد بالحوكمة المصرفية أنها:" الطريقة التي تدار بها المؤسسات المصرفية بواسطة مجالس إدارتها والإدارة العليا والتي تؤثر في كيفية قيام المصرف".

أما فيما يخص آليات الحوكمة فهي تتمثل في: الآليات الداخلية والآليات الخارجية كما يلي:

-الآليات الداخلية: دور مجلس الإدارة (لجنة التدقيق، لجنة المكافآت، لجنة التعيينات، التدقيق الداخلي).

-الآليات الخارجية: دور جودة الإفصاح والشفافية.

لذا نرجو منكم وضع علامة (×) في المكان المخصص للجواب كما نعلمكم بأن جميع البيانات المحصل عليها لن تستعمل إلا في مجال البحث العلمي فقط، ولكم مني جزيل الشكر.

من إعداد الطالب:

حليس عبد الحليم

تحت إشراف الأستاذ:

أ/خريف نادية

القسم الأول: البيانات الشخصية.

نرجو منكم التكرم بالإجابة المناسبة على التساؤلات التالية وذلك بوضع علامة (X) أمام العبارة الصحيحة.

1. الجنس : ذكر. ☐
   أنثى. ☐

2. العمر: أقل من 30 سنة. ☐
   من 31 إلى أقل من 40 سنة. ☐
   من 41 إلى أقل من 50 سنة. ☐
   51 سنة فأكثر. ☐

3. المؤهل العلمي: ثانوي. ☐
   جامعي. ☐
   دراسات عليا. ☐

4. طبيعة المنصب: دائم. ☐
   مؤقت. ☐

5. عدد سنوات الخبرة: أقل من 5 سنوات. ☐
   من 6 إلى أقل من 9 سنوات. ☐
   من 10 إلى أقل من 13 سنة. ☐
   14 سنة فأكثر. ☐

6. التخصص العلمي: اقتصاد. ☐
   محاسبة. ☐
   تسيير. ☐
   أخرى. ☐

القسم الثاني: مساهمة آليات الحوكمة المصرفية.

فيما يلي مجموعة من العبارات التي تقيس لنا مستوى تطبيق آليات الحوكمة المصرفية(بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بسكرة–)، وعليه يرجى تحديد درجة الموافقة أو عدم الموافقة عن العبارات وذلك بوضع علامة (X) في الخانة المناسبة لاختيارك.

المحور الأول: الآليات الداخلية.

الرقم	عبارات القياس	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
	أ –مجلس الإدارة					
01	يعتبر مجلس الإدارة هيئة إشراف ورقابة داخل البنك.					
02	يلتزم مجلس الإدارة عند قيامه بمهامه احترام القوانين والتنظيمات التي تحرص على حماية حقوق أصحاب المصالح في البنك.					
03	يلعب مجلس الإدارة دورا هاما في اختيار وتغيير المدراء التنفيذيين.					
04	يتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من خلال خبراتهم الإدارية.					
	أ–1– لجنة التدقيق					
05	تقوم لجنة التدقيق بمراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة.					
06	تتشرف اللجنة على وظيفة التدقيق الداخلي ومراجعة التقارير المالية.					
07	تقديم التوصيات للإدارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة.					
08	القيام بأية واجبات تكلف بها من قبل مجلس الإدارة.					
09	مناقشة نطاق وطبيعة الأولويات في التدقيق والاتفاق عليها مع مجلس الإدارة.					
	أ–2– لجنة المكافآت					
10	يتم الإفصاح عن مكافآت أعضاء الإدارة والمدرين التنفيذيين والعمال.					

11	تحديد المزايا الخاصة بمؤهلاتهم وكيفية اختيارهم للإدارة العليا.					
12	هناك هيكل أجور واضح يتسم بالعدالة والموضوعية والحيادية.					
	أ-3- لجنة التعيينات	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
13	إن فكرة الرجل المناسب في المكان المناسب محققة في إدارتكم.					
14	لجنة التعيينات تضع آليات شفافة للتعيين، بما يضمن الحصول على أفضل المرشحين المؤهلين.					
15	تقوم اللجنة بالإعلان عن الوظيفة الشاغرة، ودعوة المؤهلين لتقديم طلباتهم من خلال مسابقات وطنية وبشروط محددة.					
16	تتوخى اللجنة الموضوعية، وبمقارنة مؤهلات ومهارات المترشحين مع المواصفات الموضوعة.					
	أ-4- التدقيق الداخلي					
17	المراجعة الداخلية هي الوسيلة الفعالة لتقييم أداء مختلف الوظائف والأنشطة داخل البنك.					
18	يوفر البنك الأجهزة اللازمة لأداء الأعمال كما يوجد نظام فعال للرقابة والتدقيق الداخلي لدى إدارتكم.					
19	تساهم عملية التدقيق الداخلي في تقليل مخاطر الفساد المالي والإداري.					
20	تكمن مسؤولية المدقق الداخلي في منع واكتشاف الغش والتزوير.					
21	لتحقق أهداف المدقق الداخلي يجب أن تكون البيانات منظمة بشكل جيد وتستند إلى تشريع خاص بها.					

المحور الثاني: الآليات الخارجية.

الرقم	عبارات القياس	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
	أ- جودة الإفصاح والشفافية					
22	مسؤولية الإفصاح تقع أساسا على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.					

23	الإعلان عن المعايير الخاصة باختيار أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين.					
24	إعداد المعلومات والإفصاح عنها وفقا لمعايير محاسبية ومالية عالية الجودة.					
		غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
25	يتم الإعلان عن أي مخاطر مصرفية من المتوقع حدوثها مستقبلا.					
26	يعرض البنك بياناته المالية على مدقق خارجي ذو كفاءة وسمعة مهنية.					
27	الإفصاح عن الطرق الخاصة بتحديد المكافآت والحوافز للموظفين.					

القسم الثالث: جودة المعلومات المحاسبية.

أما في ما يلي مجموعة من العبارات التي تقيس لنا مستوى جودة المعلومات المحاسبية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة، وعليه يرجى تحديد درجة الموافقة أو عدم الموافقة عن العبارات وذلك بوضع علامة (X) في الخانة المناسبة لاختيارك.

الرقم	عبارات القياس	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
	أ –الملائمة					
01	تصلكم المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب.					
02	تمكنكم المعلومات المحاسبية من التنبؤ بالأحداث ومن صياغة وتصميم الخطط المستقبلية.					
03	تعتبر الملائمة خاصية نسبية فلا يمكن أن تكون المعلومة ملائمة لكافة الأطراف.					
04	الزيادة في دقة المعلومات تؤدي إلى زيادة جودتها وقيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو التوقعات المستقبلية.					
05	المعلومات المقدمة تطابق متطلبات اتخاذ القرار وكذا الحصول عليها بسهولة.					
	ب الموثوقية					
06	إن المعلومات المحاسبية تعرض صورة صادقة للوضع المالي للبنك.					

07	إعداد البيانات المالية وفقا لخاصية الموثوقية يؤدي إلى زيادة قدرة المعلومات المحاسبية التي تؤثر على القرار المناسب.					
08	تضمن الموثوقية حيادية القياس المحاسبي وابتعاد عن غايات الإدارة وأحكامها الذاتية.					
09	تعتبر الموثوقية خاصية نظرية تجدون صعوبة في تطبيقها عمليا.					
	ج- القابلية للفهم	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
10	تعتبر المعلومات المحاسبية مفهومة لكافة المستخدمين.					
11	كل مستخدم يفهم المعلومات المحاسبية بحسب خبرته العلمية والعملية.					
12	تتوقف إمكانية فهم المعلومة على طبيعة القوائم المالية وكيفية عرضها.					
13	تكون قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية على حسب مستخدمها.					
	د-القابلية للمقارنة					
14	تمكنكم المعلومات المحاسبية من مقارنة أدائكم من سنة إلى أخرى.					
15	القابلية للمقارنة تطبق عمليا إلا إذا اتبعت جميع البنوك الأخرى نفس الطرق المحاسبية.					
16	تساعد خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية على قياس الالتزامات وحقوق الملكية في البنك.					
17	يجب أن تكون نوعية المعلومات المحاسبية في التقارير المالية كافية لاتخاذ القرار.					
	ه- الثبات					
18	الثبات في عرض وتصنيف البنود للعمليات المالية من فترة إلى أخرى بهدف المقارنة.					
19	المعلومات المحاسبية المبنية على أساس وطرق محاسبية ثابتة تسمح بالمقارنة بين فترة وأخرى.					
20	استخدام الأسس والطرق المحاسبية لتوفير خاصية الثبات في المعلومة.					
21	تؤدي خاصية الثبات في المعلومة المحاسبية باكتساب القابلية للمقارنة.					

وفي الأخير تقبلوا مني فائق الاحترام والتقدير على دعمكم لنا.

الشكل رقم (2) : الهيكل التنظيمي لوكالة بسكرة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية– B.A.D.R–

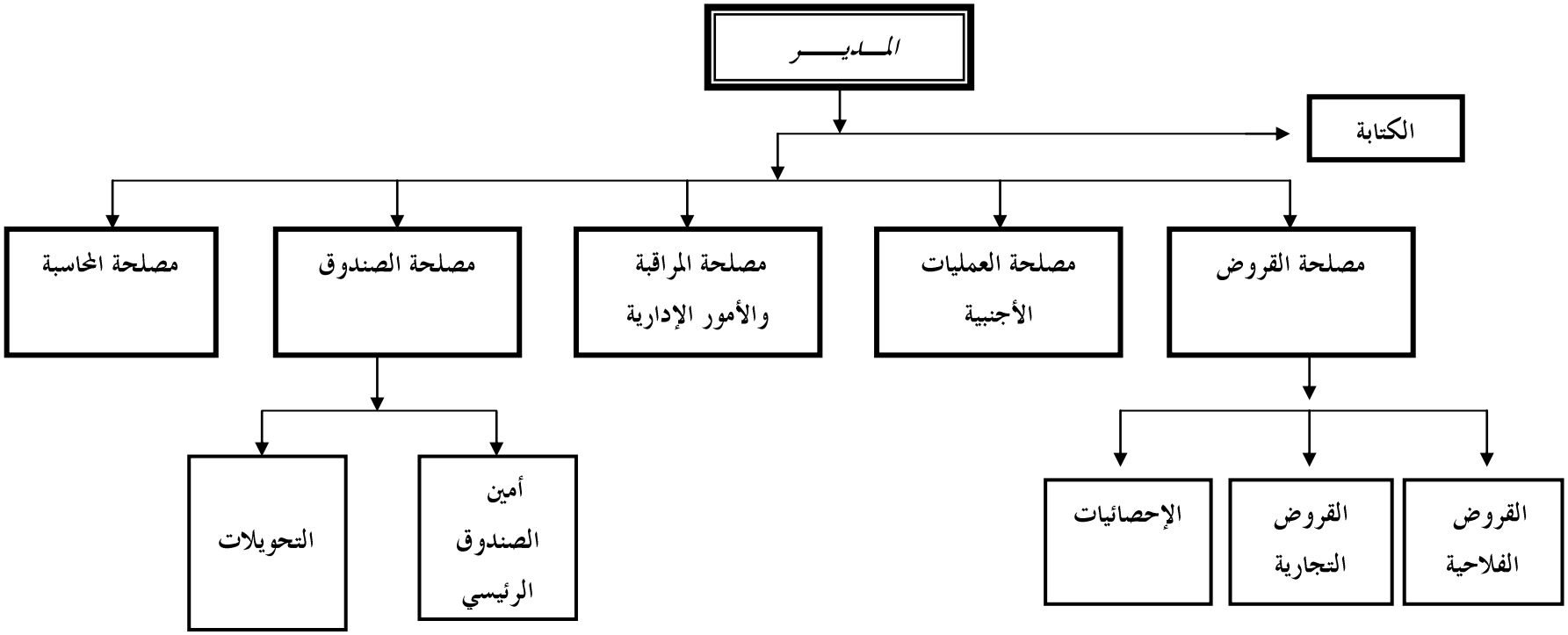

المصدر: وثائق لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة بسكرة –